

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجزم  
فذاقوا لذة نسه ووداده وجمع لهم مفردات الفضائل بجمعه السالم ونصب لهم علامات  
القواضل بنيل المراحم والمكارم وأشهد ان لا اله الا الله الواحد الاحد الذي اعرب عن مستتر  
الاحوال بظاهر المقال وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الاعزاز والاجلال  
وأشهد ان سيدنا محمد اعمده ورسوله سيد من خلق جناحة يساب الافادة وأفضل من  
ميز منصوب اعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين اخصوا  
في افعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضار عواقي حالهم المستقيم يوم العرض  
والحساب وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين آمين (اما بعد) فهذه عبارات شريفة  
ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن التجرومية أخذت أغلبها من حاشية  
شيخ مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضمت اليه ما تيسر من غيرها مما كان من  
الحاشية المذكورة لم اعزه اليها للاختصار وللعلم بانى أخذت منها المعظم اذ هي بحر زخار  
وما كان من غيرها النسبه الى قائله في الغالب اذا كان أمر اعزير المطالب وأنه على ما فهمه  
فهى القاتر وأدركه ذهى الدائر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل  
والحامل الى على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين امثالى وما فيها مما لا يناسب  
حالهم وحالى مع قصور الهممة في هذا الزمان عن ادراك أقل ما كان فنرجو من الله  
ان تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات الاخلاص طالعة والمؤمل عن اطاع عليها

فوجد فيها خلافاً أن لا يسادر بالتشنيع وأن لا يجعله التعصب على أن يكون الحق غير مطيع  
 بل يسادر لهذا المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثار خصوصاً وهو لم يقصد بها  
 أن يقال بل هي خالصة أن شاء الله تعالى لوجهه الكريم الاكرم ذي الجلال وهو حسبي  
 ونعم الوكيل وأسأله الستراجميل \* (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) \* الجار والمجرور  
 متعلق بمحذوف اتصافاً بقدره البصريون اسماءى ابتدائى والكوفيون فعلاى أى ابتدئ  
 قبله يلزم على الاقول عمل المصدر محذوفاً وذلك ممنوع ويجب أن عمل المصدر فى الطرف وعديله  
 بما فيه من راحة الفعل لا بالمثل على الفعل \* ولفظ الجلالة مجرور لأنه مضاف اليه والجار له  
 المضاف \* والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال فى المغنى الرحمن بدل لانعت  
 والرحيم بعده نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البديل على النعت انتهى وهذا ان القولان  
 مبدئيان على ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالثانى الزمخشري وابن  
 الحاجب قال فى المغنى والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر أثر الخلاف فى الجار الرحمن  
 ما هو فعلى القول بأنه نعت يجرى فيه الخلاف فى التابع للمجرور فى غير البديل أهو مجرور  
 بماجر المتبوع أو بنقص التبعية والاصح منهم ما الاقول وعلى القول بأنه بدل يكون مجروراً  
 محذوف مماثل للعامل فى المتبوع لما تقر بأن البديل على نية تكرار العامل على الاصح أفاده  
 الشارح فى اعرابه على الالفية (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف  
 وضم الواو كينصر استعملت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واعترض بأن الضمة  
 لا تستعمل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ما قبلهما  
 كدلو وظي وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة الى ما قبلها فى يقول مشاكلة المضارع  
 أصله وهو الماضى فتكون ساكنة فى المضارع كما هي ساكنة فى أصله وهو الماضى الذى  
 هو قال فان قلت هي فى الماضى محركة بحسب الاصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك  
 بأن قولهم أصل قال قول انما هو تدرىب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع  
 مشعر بأن الخطبة قبل التأليف أفاده عبد المعطى (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا  
 الانسان حراً كان او رقبة لانه مملوك لبارئته وهو صفة فى الاصل وغلبت عليه الاسمية وصار  
 من الاسماء التى غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد ما خوذ من العبودية التى  
 هي التذلل والخضوع لامن العبادة التى هي غاية التذلل والخضوع اه من عبد المعطى  
 (قوله التقير) صفة لعبد أى دائم الفقر أى الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقر ان  
 كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) أى سيده وباصره وقوله الغنى يحتمل أن يكون بالجر صفة  
 لمولاه وهو الظاهر أى الذى لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون  
 بالرفع صفة للعبد أى الغنى بمولاه عن سواه وهو بعبد (قوله خالد) بدل من العبد أو عطف بيان  
 عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلاً أو عطف بيان  
 وصار المتبوع تابعاً ونعت النكرة اذا تقدم عليها اتصبت على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل  
 أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبى بكر بالجر على انه تابع لعبد الله على انه بدل منه أو عطف  
 بيان عليه وقوله الازهرى بالرفع صفة لخالد ويجوز على بهدجوه صفة لعبد الله بناء على انه كان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 يقول العبد الفقير الى  
 مولاه الغنى \* خالد بن عبد  
 الله بن أبى بكر الازهرى \*

أزهر يا أيضا (قوله عاملة الله) أي قابله وجزاه والمفاعلة ليست على باب فهي بمعنى أصل  
 الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللفظ التوفيق والخفي أي الظاهر فهو  
 من باب أسماء الاضداد هـ من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار  
 لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف  
 والمعنى اللهم ادم عليه مرات تلك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أي استمرار  
 عوائد الخ كما فعل المحشي لا غناء معنى الاجراء المتقدم عنده مع لزوم الركعة في العبارة عليه  
 لان المعنى حينئذ اللهم ادم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة  
 بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة بيانية أي عوائد هي بركوا البر اسم جامع لكل خير (قوله  
 الخفي) بالهاء المهملة بعدها فاء وهو البالغ في الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو  
 مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن او اسبقه والحمد هو الوصف بالجميل  
 على الفعل الجليل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا كذا عرفه  
 السيد الصقوي وقوله أو حكما لدخول الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب  
 الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يزل الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما مما يوجب اختصاص  
 الحمد بوصف دون وصف أي قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع)  
 بدل من لفظ الجلالة لا لصفته لانه نكرة فان اضافة اسم الفاعل لعموله لا تقيد به التعريف  
 وانظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام بالجرو ولا يصح نصبه لانه أي لفظ رافع ليس فيه ال  
 وقول بعضهم يجوز فيه نصب غاط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي الدرجات في  
 الجنة والمعنوية وهي المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف اليه أي المنتصبين  
 وفيه وفي قوله رافع براعة اسم لال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أي ايصال الخير  
 اليهم والعبيد أحد جوع العبد الاحد عشر المعروفة (قوله الخافضين جناحهم) أي الملينين  
 جانبهم في الكلام استعارة تصر بجهة تعبئة حيث شبه الالة جانبهم لطالب الفائدة بخفض  
 الطائر جناحه وأطلق الخفض على الالة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الالة خافضين  
 بمعنى ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه احتمالات أخر فراجعها في الحاشية وقوله للمستقيدين  
 معناه طالب الفائدة التي هي لغة ما استقيده من علم أو مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من  
 المصلحة من حيث هو وكذلك سواء لم يكن مالا لجملة الاقدام على العمل أو كان مالا لجملة الاقدام  
 على العمل هـ شواني (قوله الجازمين) أي القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أي تسير  
 وقوله النحو هو بالمعنى اللغوي أي الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور متعلق  
 بالنحو (قوله من غير شك) أي من غير تردد لان الشك هو التردد بين أمرين لا من به لاجدهما  
 على الاخر فعطف التردد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا أريد بالتريد  
 المساوي فقط اما اذا أريد المطلق لاعم من لراج والمرجوح والمساوي كان عطف عام على  
 خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به المعنى المصدري الذي هو  
 فعل الفاعل أفاده المحشي وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظا قصد بها  
 انشاء الدعاء بالصلاة أي الرحمة عليه والسلام أي السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة

عاملة الله بلطفه الخفي \*  
 اجراه على عوائد بركه الخفي  
 الحمد لله رافع مقام  
 المنتصبين لنفع العبيد  
 الخافضين جناحهم  
 مستقيدين الجازمين بأن  
 سهيل النحو الى العلوم من  
 له من غير شك ولا ترديد \*  
 الصلاة والسلام



أمر زائد على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام ففيه العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء وغيرهم أولى أو للجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لاصفة لأنه علم والعلم نعت ولا يثبت به لوجوده نعم يصح أن يكون صفة نظرا لأصله فإنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه انظر إلى أصله صح به لصفة وانظر إلى ما بعد العلية كان بدلا أو عطف بيان فقط (قوله المعرب) من الأعراب بالمعنى اللغوي وهو الأبنية والأظهار أي المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من إطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصح بالمعنى المقرر عند علماء المعاني والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصح بمعنى خلوها من اللكنة والعجز عن النطق (قوله عماني ضميره) أي عن كل شيء في ضميره والعموم مستفاد من المقام إذ هو مقام مدح الكمال الصاحبة ولا يكون الفصح فصيحيا حتى يعرب عن كل شيء مما في ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر أفاده عبد المعطي (قوله من غير غرابة) الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولما ألوفت الاستعمال نحو مالكم تكأ كاتم على كسأ كتمكم على ذي جنة أفترنقوا اه عبد المعطي (قوله ولا تنافر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر ما في الحروف وأما في الكلمات فأما في الحروف فهو وصف في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشتران أي من نغمات وأما في الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله وقبر حرب فكان قفر \* وليس قرب قبر حرب قبر اه عبد المعطي (قوله ولا تمقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر وما مثله في الناس إلا عملا \* أبو أمه حتى أبو به يقاربه (قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب إذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع صحب باسكان الحاء لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فإنه يجمع على أفعال كثوب وأتواب وبيت وأبيات بل هو جمع صحب بكسر الحاء كقبح مخفف صحب باسكانها أو هو اسم جمع صحب بالاسكان (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والأصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم اه عبد المعطي (قوله والبلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بلاغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعطي (قوله والجريد) بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أي الذين جردوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتغال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستئلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة عن اما أو أمانا نائبة عن مهمما وأصل الكلام مهمما يكن من شيء بعد البسمة والجملة الخ فهم ما مبتدأ والاسمية لازمة لها أو يكن شرط والقاء لازمة له فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمها المزمعها وهي القاء والاسمية إقامة للآزم وهو القاء والاسمية مقام المألوم وهو مهمما أو يكن وابقاء لا أثره في الجملة لكن لما تذر قيام الاسمية بأما كونها حرفا الصقوها للاسم أي أوقهوها قبله بلافاصل وقولنا في الجملة

على سيدنا محمد المعرب  
باللسان الفصح عماني ضميره  
من غير غرابة ولا تنافر ولا  
تمقيد و على آل وأصحابه  
أولى الفصاحة والبلاغة  
والجريد و به

يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان القاء وان قامت مقام الشرط ليست في موضعه  
 حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الطرف الذي هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء  
 والاسمية بمعنى لصوق الاسم لتقع في موضع المبتدا اذ موضعه حقيقة موضع أما لانها نائبية  
 عنه ويصح ان يرجع لقولنا وابقاء لآثره وذلك لان آثار المبتدا أي علاماته كثيرة من الاسمية  
 والخبر والحمل بينهما المصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من  
 الشرط أي التعليق والفاء والجزاء فلزوم القاء ابقاء لها في الجملة اه من الشرفاوي على  
 التحرير وأما هنا لمجرد التوكيد أي تو كيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل الجمل الواقع في  
 ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها ونسبه تكلف والحق ان التفصيل يفارقها وبعده هذه  
 لا تقع بين كلامين متحدين لكونهم الانتقال من عرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد  
 فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام  
 ولا آخره ومعناها تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا صالحة للزمان  
 باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الأعراب مشهورة والعامل  
 فيها ان قلنا انها من متعلقات الشرط فعلى الشرط والتقدير مهما يكن من شيء بعدما تقدم  
 أو العامل فيها أما أو الوو والنائبية عنها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء  
 والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسمة والجدلة هذا الخ وهذا الثاني أولى لانه حينئذ  
 يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسمة والجدلة وذلك أمر محقق  
 لان الكون لا يتخلو عنه فيكون معلق عليه أيضا محققا بخلافه على الأول فان المعلق عليه  
 وجود شيء مقيد بكونه بعد البسمة والجدلة (قوله فهذا) أي الحاضر في الذهن من الالفاظ  
 سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه لان المشار اليه على الراجح هو الالفاظ  
 الذهبية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها  
 على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها  
 من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله  
 اظيف) أي قصير (قوله لالفاظ الأجرومية) متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر وقد علم  
 مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الأجرومية عبارة  
 عن الالفاظ أيضا وحينئذ فإضافة الفاظ اليها محتمل انها من إضافة المسمى الى الاسم أي  
 الفاظ مسماة بالأجرومية ويحتمل انها من الإضافة البيانية أي الفاظ هي الأجرومية  
 وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اه من المحشي وعبدا المعطى  
 والأجرومية نسبة الى مؤلفها ابن أجزوم على القاعدة التي هي اذا نسب الى المركب الاضافي  
 المبدوء بابن أو اب يحذف صدره وينسب الى عجزه قال ابن مالك

اشرح اظيف لالفاظ  
 جرومية

وانسب لصدر جملة وصدر ما \* ركب من جاب ولسان تقما

اضافة مبدوءة بابن أو اب \* أو ماله التعريف بالتاني وجب

وأجر وميم مزة مفتوحة مدوذة بغير مضمومة ثم را مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البربر  
 القبر الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة الى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب

نسب اليها وكان من أهل قاس اه من المشي (قوله في أصول علم العربية) أى في بيان ذلك  
 أى في بيان جنس أصول الخ وقريشة ارادة الجنس المشاهدة أى وفي بيان القروع أيضا  
 وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والاصول جمع  
 أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها  
 أى أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا  
 وعمره وبكره من قام زيد وقعد عمرو وورق دبكر ويعرف من هذه القاعدة ترفع زيد وعمر وبكر  
 مثلا الذى هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل  
 واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل  
 الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس  
 واثبات في تخييل وفيما احتمالات آخر فراجعها في المشي وعلم العربية المراد به هنا خصوصا  
 علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعالم الذى اريد به هنا  
 النحو وضافة اصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيانية أى اصول هي علم أى  
 مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجى أى الاصول المعنية المعلومة عند أهل هذا  
 الفن (قوله ينتفع به المبتدى) اقتصر عليه لان نفعه به اتم والافه ونافع لغيره ايضا ولذا قال  
 ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل انه اقتصر على المبتدى بوضع  
 وهضم ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما أتقنه منته والى ما لم  
 يتقنه مبتد (قوله ان شاء الله تعالى) أى بتم تبركا وامثال الالية ومعلوم ان شاء فعل ماض  
 والله فاعل ومفعوله محذوف أى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (آواه علمته)  
 أى ألقته للصغار فى الفن وأل فى الفن للعهد أى الفن المعهود هنا وهو النحو وقوله  
 والاطفال عطف مرادف (قوله لا للممارسين للعالم) أى المستمرين على الاشتغال به وأل فى العلم  
 للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار واتى بالمظهر للايضاح (قوله من فحول الرجال)  
 من اضافة المشبه به الى المشبه أى الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الإبل اذا كان  
 كرىما فى ضرابه أى مثلهم فى الهمة (قوله علمنى عليه) أى أمرنى بتأليفه أو أعاتى  
 عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) أى أهل الوقت أو الشيخ فى الوقت أو شبه الوقت بتلميذ  
 على سبيل الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل (قوله والطريقة) أى وشيخ أهل الطريقة  
 وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور  
 والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك أى موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى  
 الله تعالى والحقيقة هي أن يشهد بنورا أو دعه الله فى سويدا قلبه ان كل باطن له ظاهر وعكسه  
 وهي باطن الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة  
 عاطلة اه من عبد المعطى (قوله سيدى ومولاى) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره  
 (قوله العارف) أى المتصف بالمعرفة وهي حصول العلم بعد أن لم يكن واهـ هذا لا يقال الله  
 عارف بل عالم والمراد به عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح والمراد بها  
 ملاحظة ذاته وصفاته فى كل أفعاله (قوله بربه) أى مالكة العلى أى المرتفع (قوله نفعنى الله

فى أصول علم العربية \*  
 ينتفع به المبتدى ان شاء  
 الله تعالى ولا يحتاج اليه  
 المنتهى \* علمته للصغار  
 فى الفن والاطفال \*  
 لا للممارسين للعالم من فحول  
 الرجال \* علمنى عليه شيخ  
 الوقت والطريقة \* ومعدن  
 السلوك والحقيقة \* سيدى  
 ومولاى العارف بربه العلى  
 \* سيدى الشيخ عباس  
 الأزهرى \* نفعنى الله



تعالى) بجملة خبرية لفظا انشائية بمعنى أي اللهم انفعني ببركاته والبركة لغة الزيادة والنماء والمراد  
 بهما هنا علموه ومعارفه اه من عبد المعطى وكان الاولى ان يعمم هنا فيقول نفعني والمسلمين  
 الخ كما صنع في السجدة الثانية الا ان يقال حذف من الاول دلالة الثاني عليه وان كان الاكثر  
 العكس (قوله واعاد) أي أفاض لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس  
 مراداه اذ المراد ادام أو جدد مرة بعد أخرى اه من عبد المعطى (قوله على) قدم نفسه  
 لخبر ايد أيتقياك واقوله تعالى مقدا النفس رب اغفر لي ولا تخي اه من عبد المعطى بزيادة  
 (قوله صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف أي دعواته الصالحة أي التي يحصل منها  
 خير الدنيا والاخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل ويكون  
 تعليلا بغيره أي لفسد ربه على ما يشاء ولكونه حقيقيا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف  
 البياني فيكون تعليلا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كأنه قال له لا أي شيء قصرت  
 سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء تقدير) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهي صفة لازمة  
 متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها والقدرة صفة لازمة تؤثر في المقدورات  
 عند تعلقها بها فيما لا يزال أي في المستقبل اه شنواني وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير  
 للذات بواسطة اتصافها بالقدرة قال \* والفعل للذات بذى الصفات \* اه محنبي (قوله  
 وبالاجابة جدير) أي حقيق (قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى  
 الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها واخرها في قوله وأقسامه الخ  
 على ما يأتي من انه تقسيم للكلمة ولم يوجب له لانه وأقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما  
 بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فينبذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود  
 باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهي تتبع فقدم عليها وبالنظر الى  
 الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزاء  
 والجزء مقدم على كاه طبعها فناسب تقديمه وضعها ثم ان ال في الكلام يحتمل أن تكون عوضا عن  
 المضاف اليه اما الضمير أي كلامنا والظاهر أي كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد  
 الذهني أي الكلام المهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين  
 بقوله في اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلوه به مهمل  
 كان أو مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد وما تحصل به الفائدة وان لم يكن انظرا كخط  
 وشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة أخص  
 فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس فيجتمعا في الكلام النحوي لصدره عليهما ويتفرد  
 اللغوي في لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد وفي مفيد غير لفظ كخط وشارة (قوله في اصطلاح  
 النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مهود  
 بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بحذف حال من الكلام ولا يقال انه  
 حينئذ حال من المبتدأ ومجيء الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالا من المبتدأ وذلك  
 لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف وأقيم  
 المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ومجيء الحال من المضاف اليه

ببركاته \* وأعاد على  
 على المسلمين من صالح  
 زانه \* انه على ما يشاء  
 ب \* وبالاجابة جدير  
 كلام في اصطلاح  
 وبين



صحیح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف في المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر فهو عني  
 حذ الى الله مرجعكم جميعا قال في الخلاصة \* ولا تجزأ لامن المضاف له \* الخ (قوله هو  
 اللفظ) اي مسما اللفظ اي الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما في هذه تعريف  
 الجزأين اعني المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان بضمير الفاعل تو كيد لذلك فهو  
 من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد ان اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر  
 على المبتدا الذي يجري في الكلمة والكلمة وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي  
 المركب وعن صفة المركب وهي المقيد فان لوحظ انصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن  
 الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين  
 انما تفيد قصر المبتدا في الخبر ثم ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا ثم  
 جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق والشفتان فلهم فيه تصرفان وصار  
 حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد أنه في ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما  
 قيل المراد باللفظ المفوظ به حقيقة كزيد أو حكا وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا  
 في حقيقة ومجازه أي فيجاب عن هذا بان استعماله في المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ  
 بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد  
 نحو قال الشافعي كذا بمعنى رآه واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد  
 على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعتمد عليه ويقال له  
 ساذج وعقل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه  
 كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لمتوج الهواء ولا لقرع الذي هو اساس  
 بعنف أي بشدة ولا لقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المقولوع والمقلوع  
 منه والقارع والقروع ذاتا صلبة لا كالقطن فإنه اذا صدمه شيء لان معه وكذا لو انفصل  
 بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) أي المحتوي على بعض الحروف جمع حرف  
 وهو الصوت المعتمد على مقطع أي يخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والخلق  
 والشفتان أو مقدر وهو الجوف فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من  
 اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فإنه  
 صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتمدد المشتمل  
 والمشتمل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وأن المراد أن الصوت المطلق  
 يشتمل على واو العطف مثلا وهو صوت مقيد بالاعتماد على مخارج (قوله الهجائية) نسبة الى  
 الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تتركب منها يذ كر أسماء تلك الحروف فاذا  
 عدت الحروف مملوطة بأنفسها لم يكن ذلك هجاءا وخارج بالهجائية حروف المعاني كن وعلى  
 (قوله التي أولها الالف) هو على حذف مضاف في الأول أي أول أسمائها الالف وفي الثاني  
 أي أولها مسمى الالف وهكذا قوله وآخرها الباء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذ كر عادة  
 وقال بعضهم أولها وآخرها أي شرعا (قوله المركب) أي حقيقة أو حكا فالأول كقيام زيد  
 والثاني كزيد في جواب من قال من الجاني (قوله فصاعدا) حال حذف عامل أي فذهب

(هو اللفظ) أي الصوت  
 المشتمل على بعض الحروف  
 الهجائية التي أولها  
 الالف وآخرها الباء  
 (المركب) ما تتركب من  
 كلمتين فصاعدا

المركب صاعدا عن كلمتين يعني ما توكب من كلمتين أو أكثر (قوله المفسد) نعت للمركب  
 ولم يجعل صفة ثانية للفظ لأنه إذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيداً فيما قبله لكونه  
 أعم منه وهو لغة المقيد مطلقاً واصطلاحاً المقيد بسبب الاسناد ولم يقيد المتين بذلك القيد  
 أعني بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله اتسكاً على الموقف ولو أزال التعريف بالأعم (قوله  
 سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هما وإنما اقتصر الشارح على الأول لأنه المختار  
 إذا السكوت يتناسب المتكلم دون السامع وحده أو مشاركاً لأنه ليس متكلماً حتى يقال  
 يحسن سكونه وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف أي على  
 الكلام المقيد لها (قوله بحيث الخ) أي بشرط أن لا يصير الخ فالجئمة للتقيد (قوله منتظراً  
 لشيء آخر) أي انتظاراتاً ما بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى  
 كانتظار المسند بعد المستداليه أو العكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال  
 فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لأنه واقع ولا بد (قوله لشيء آخر) أي للفظ  
 آخر غير ما سمعه (قوله بالوضع) متعلق بالمقيد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الافادة أن  
 تكون بأمرين الأول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثاني ذكره المتين بقوله بالوضع أي  
 النوعي لا الشخصي فإن المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعي  
 لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج العجمي كما سيذكره الشارح  
 (قوله وهو جعل اللفظ الخ) أي الوضع بقطع النظر عن صفة أعني العربي فالضمير راجع  
 للموصوف بدون صفة والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ  
 الخ والافتعير به أعم مما هنا لأنه وضع شيء بأمر شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء  
 الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع  
 غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال  
 بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف تشبيه ما قاله  
 الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به  
 لحصول المغايرة بينهما بالقابل وهذا كاف (قوله هنا) أي في حد الكلام (قوله افادة السامع)  
 أي المخاطب أي افهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف  
 وهو معنى الخ (قوله له التفتات) أي له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية  
 فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا والقابل أن يقول  
 لأن لم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد  
 في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا بمعنى  
 الهمزة أي أهى وضعية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يوثق لها بمعادل وهو قد أتى به لها  
 في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمر والأذا جعلت هل بمعنى الهمزة أوجعت أم منقطعة  
 (قوله والأصح الثاني) هذا خلاف المختار والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي  
 فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزماً (قوله مثلاً) مفعول  
 محذوف أي أمثل بزيد مثلاً فغله عمر ووبكر وخالد الخ (قوله قائم) أي مثلاً كما قد وقاعد

(المقيد) بالاسناد فائدة  
 يحسن سكوت المتكلم عليها  
 بحيث لا يصير السامع منتظراً  
 لشيء آخر (بالوضع)  
 العربي وهو جعل اللفظ  
 دلالة على المعنى بأن يكون  
 من الأوضاع العربية كما  
 قال بعضهم وقال جهود  
 الشارحين المراد بالوضع  
 هنا القصد وهو أن يقصد  
 المتكلم افادة السامع  
 وهذا الخلاف له التفتات  
 إلى الخلاف في أن دلالة  
 الكلام هل هي وضعية  
 أم عقلية والأصح الثاني  
 فإن من عرف مسي زيد  
 مثلاً وعرف مسي قائم  
 وجمع زيد قائم

باعتباره المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد الجماعه منهم الجزولي وتامه يرجع الى اعتبار اربعة اللفظ والتركيب والافادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم يصدق على زيد قائم انه لفظ لانه صوت مشتمل على الزاي والياء والذال والقاف والالف والهمزة والميم وهي بعض حروف الف ياتان ١١ الى اخرها ويصدق على زيد قائم انه

مركب لانه تركيب من كلمتين الاولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم انه مفيد لانه افادة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم انه مقصود لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة الخطاب فيخرج بقوله اللفظ الاشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الاربعة ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمر والاعداد المسرودة نحو واحد اثنان الى اخرها وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد اذا المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامر كما ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الاضافي كعبد الله والمزجي كعبيدك والتقييدي كالحياوان الناطق والاشادي المتوقف على غيره نحو ان قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو والسماء فوقنا والمجهول علم نحو

الخ ومسمى زيد الذات المشخصة ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما على انفراده ومسمى الخ (قوله باعتباره المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول لسمع وهو زيد قائم أي وسمع لفظ زيد قائم معربا باعتبار المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أي عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى تطرؤ فكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن مقهورا له قبل فني كلام الشارح قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة أي من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذي هو ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الرابع يتوقف الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) أي تعريف الكلام بما ذكره المثلث (قوله الى اعتبار اربعة) زاد ابن مالك في التسهيل خامسا وهو لذاته حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لان خارج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر وحده ورد بان هذا القيد يعني عنه قيدا لافادة لان ما ذكر لا يفيد الا في حال اعتبار مضموما الى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أي مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويجب عنه بأنه على حذف في الاصل أي مثال ذي اجتماعها أي الكلام الذي اجتمعت فيه أو في الثاني أي مثال اجتماعها في زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار أي بخبر عنه بأنه لفظ الخ لان الصدق في المفردات معناه الجمل أي الاخبار وفي الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاي الخ) أي مسماه (قوله الى اخرها) متعلق بمحذوف أي وانته في العدد الى اخرها (قوله من كلمتين) أي ملفوظتين فلا يرد ان في قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن عند السامع) مبني على خلاف الرابع من اشتراط تجدد الفائدة (قوله ويصدق على زيد قائم انه مقصود) أي كما يصدق عليه أنه وضع عربي وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبنا ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) أي الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله في الكلام التصوي (قوله والمجهول علم) أي والاسناد المجهول علم وانما يفيد بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمفيد بالعقل كفاية) أي المفيد بواسطة العقل فقط كذا في افادة حياة الخ أي ككلام ذي افادة حياة الخ والمراد وافادة المفيد بالعقل كفاية الخ فلا بد من حذف مضاف من الاول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة الى حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي افادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراءه جدار أي ونحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص واردة العام والمراد ان هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أي افادة حياة المتكلم وان سمي كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذي طرقت به اللفظ وانما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من

يرق نحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربي كالأعجمي والمفيد بالعقل كفاية حياة المتكلم من وراءه جدار



وراء جدار والافلو كان المتكلم عشاها لم تكن افادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبحر  
 (قوله ويخرج على التفسير الثاني الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أي منه (قوله ومحاكاة  
 بعض الطيور) يحتمل أنه من اضافة المصدر انما على أي محاكاة بعض الطيور الالفاظ التي  
 علمها الغرباها كالمعلم انسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار ثم سمعته يقول  
 ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لأنه لم يقصد الافادة وانما انطق به الطائر على عادته  
 هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من اضافة المصدر لمفعوله أي محاكاة الانسان بعض الطيور  
 الذي ينطق بما يقصد اصد تشبيهه به قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبه  
 ما تقدم من كلام النائم وما معه أي وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا في نفسه كجملة الصلة  
 (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن وقوله لا يبدله أي لا قرار له من أجزاء أي اثنين فأكثر  
 فأراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يريد ان بعض المربكات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام  
 الذي نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا يعني حين  
 أو اذ على التلطف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أي عن الأجزاء (قوله مجازا)  
 حال من الأقسام أي حال كون الأقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات  
 ومعنى ذلك ان المتن عبر عن الأجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل  
 المجز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصروفة وأجزاؤها  
 أن يقال شئت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فان الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام  
 مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل  
 في المشبه وهو الأجزاء (قوله فقال) عطف على معبرا بتأويله بانفعل أي عبر فقال قال  
 في الخلاصة

ويخرج على التفسير الثاني  
 كلام النائم ومن زال عقله  
 ومن جرى على لسانه ما لا  
 يفهمه ومحاكاة بعض  
 الطيور وما أشبه  
 ذلك \* ولما كان كل  
 مركب لا يبدل من أجزاء  
 يتركب منها احتاج الى  
 ذكر أجزاء الكلام معبرا  
 عنها بالأقسام مجازا كما فعل  
 الزجاجي في جملة فقال  
 (وأقسامه) أي أجزاء  
 الكلام من جهة تركيبه  
 من مجموعها الامن جميعها  
 (ثلاثة) لا رابع لها  
 بالاجماع ولا التفات

واعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكس الاستعمل تجده سهلا

(قوله أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي اجتمعت الامن جميعها وكما أشار  
 به هذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال ان أجزاء الشيء لا يوجد  
 بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سبأني فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء  
 وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يريد الا لو أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ونحن لانسلم ذلك  
 بل المراد الأجزاء العرفية أي التي اشتهر اطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من  
 عدمها عدم ما هي جزء له ألا ترى أنه بعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل أجزاء لزيد  
 مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام  
 انه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركيبه من كلها نحو هل زيد قام ومن اثنين منها نحو ضرب  
 زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أي تقسيم الكلام الى هذه  
 الثلاثة من تقسيم الكل الى أجزاء أي أجزاء العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة  
 لاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بيننا من  
 المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم يقتضي  
 تنافي المزمومات وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع الى الكلام وهو الظاهر



ويقصح أن يرجع إلى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم  
الكلي إلى جزئياته لوجود ضربين بطله حينئذ وهو صحة الأخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة  
فدع عن أن يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقية وهو  
الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار الشارح  
إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لأن ذلك مبني على أن الضمير  
راجع للكلام هذا أيضا مراد الشارح وما في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لزيد من زاد الخ  
فهو على حذف مضاف وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد  
انعقاد الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع ممنوع بناء على أن إجماع النخاعة في الأمور اللغوية  
معتبر بتعين أتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه والثاني أن ما زاده داخل في  
أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة  
(قوله خالفة) بكسر الهمزة من الخالفة أي سماء خليفة لامن المخالفة (قوله وعني بذلك) أي  
أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي اسم فعل من الأفعال قاسم الفعل في كلام الشارح مفرد  
مضاف فيع ساير أسماء الأفعال وإن كان الذي مشل له اسم فعل الأمر لأن المثال لا يخص  
(قوله فانه خلف عن اسكت) أي خليفة عن لفظه في أفادة ما يقيد الفعل وفي هذا بيان لوجه  
التسمية بخالفة وهذا مبني على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين أنه  
وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكون في صفة ثم استعمل في معنى الفعل مجازا (قوله  
اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصلح الأخبار بالواحد عن  
الثلاثة أو التقدير أو لها اسم الخ وهذا بالنظر لما أعرب به الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله  
وهذه الثلاثة أما بطع النظر عنه وإبقاء كلام المتن على حاله قاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل  
مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيمه إلى هذه الثلاثة ليس كل ما صنفه في الفعل  
والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأقسام قسمان فقط لأن المهم من المظهر (قوله نحو  
هذا) أي والذي وائس المهم غير اسم الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع بمعنى وفي ذلك  
وصف الشيء بوصف ناقلة لأن الجي لا يتصف به الحرف بل ناقلة أي واضعه (قوله لمعنى) أصله  
معنى تحرك الياء وانفتح ما قبلها قلب ألفا ووجه قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف  
لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط هذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أي  
قد دخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا  
يكون الفعل في حيزها فإن كان في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكر في باب الاشتغال أن  
نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيد رايت فاعل فعل محذوف يفسره  
المذكور والتقدير هل رايت زيد رايتيه (قوله إذا كانت أجزاء كلمة الخ)  
اعلم أن حروف التهجى من زيد مثلاً التماهي زيد وأما زاي وياء ودال فهذه أسماء تلك  
الحروف وأن حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال  
المتقدم أولا كبتن وحينئذ لا يصح تقيد الشارح لها في الاحتراز بما إذا كانت أجزاء  
كلمة لاقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك وأيضا الذي احتزر عنه

من زاد راينا وسماه خالفة  
وعني بذلك اسم الفعل نحو  
صفة فانه خلف عن  
اسكت وهذه الثلاثة  
(اسم) وهو ثلاثة أقسام  
مظهر نحو أنا ومظهر كزيد  
ومبهم نحو هذا (وفعل)  
وهو ثلاثة أقسام أيضا  
ماض كضرب ومضارع  
كضرب وأمر كاضرب  
(وحرف جاء لمعنى) وهو  
على ثلاثة أقسام أيضا  
حرف مشترك بين الأسماء  
والأفعال نحو هل ويل  
وحرف مختص بالأسماء  
يحيوي وحرف مختص  
بالأفعال نحو لم واحترز  
بقوله جاء لمعنى من حروف  
التهجى إذا كانت أجزاء كلمة

بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهي مسمياتها ويجاب عن الشارح بأنه أراد حروف  
 التهجي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الأسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال  
 في الثاني فالتقيد بقوله إذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظور  
 فيه للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة  
 أقسام الأول حروف المعاني كمن وعن وهي قسم الأسماء والأفعال في قوله وحرف جاء لمعنى  
 الثاني حروف التهجي وهي مسميات ألقب بالتهج وتسمى حروف المباني الثالث أسماء مسميات  
 الحروف وهي أسماء حقيقة لقبوا بها علامات الأسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها  
 حروف التهجي إلا مجازاً من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هي التي أطلق عليها  
 الشارح حروف التهجي فساغ له الاحتراز عما به قوله إذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحيث قد  
 فلا احتراز به وله جاء لمعنى من حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها  
 الكلمات أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لأنها داخلية في أول  
 الثلاثة وهو الاسم هذا إيضاح ما في الحاشية (قوله كزاي زيد الخ) لا بد من تقديره مضاف أي  
 كسميات الخ لأن غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسماتها (قوله  
 لا مطلقاً) أي لم يحتز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا  
 وهي المجازية (قوله إذا لم تكن كذلك) أي أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أي اسم مسماه جه  
 (قوله كتبت جيماً وهذه الجيم أحسن من جيمك) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في  
 الأول وأل على الثاني ومن والإضافة على الثالث (قوله وكذا الباقي) أي باقي الحروف نحو  
 كتبت دالا وهذه الدال أحسن من دالك (قوله وإذا أردت الخ) أشار به إلى أن قول المصنف  
 فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر  
 فهي رابطة للشرط المقدر بالأجزاء الظاهر (قوله فالاسم) أي أفرادها والمراد بعضها لا كلها  
 إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كترال ودرالك وليس المراد حقيقة وما هيته  
 اصدقها بقره واحد (قوله المتقدم) فيها إشارة إلى أن الألف واللام للعهد الذي كرى لتقديم  
 معصومها ذكر في قوله اسم والقاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى  
 وبذلك ظهر حكمه تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليلها بها في  
 قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض خاص بالأسماء  
 وهو مقابل للجرم في الأفعال وانما اختص بالاسم حتى صح جعله علامة لأن كل مجرور  
 مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجزى الأهوان قبل كان ينبغي حينئذ التعريف  
 بمطلق الأخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب أن الأخبار عنه علامة خفية إذا الأخبار  
 عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض ثم اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن صمما فيصدق  
 به وبالفعل وبالحرف إذا الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة  
 دلت على معنى في نفسه أو لم تقترن بزمان وضمها فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لأنه بمنزلة الجنس  
 وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف إذ دلالة على معنى في غيره وقولنا  
 ولم تقترن بزمان وضعها يخرج الفعل إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعها قيد

كزاي زيد وبأية وداله  
 لا مطلقاً لأن حروف التهجي  
 إذا لم تكن كذلك كانت  
 أسماء لمعان فبهم مثلاً اسم  
 جه والدليل على أنهم اسم  
 قبواها بالعلامات الاسم نحو  
 كتبت جيماً وهذه الجيم  
 أحسن من جيمك وكذا  
 الباقي هو إذا أردت معرفة  
 كل من الاسم والفعل  
 والحرف (فالاسم) المتقدم  
 في التقسيم (يعرف) من  
 قسميه الفعل والحرف

في القيد مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم  
 الفعل ومخرج لما انسخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كعسى وليس (قوله والخفض)  
 أي لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست ال للعهد لانه لم يرد مفهوما والمراد  
 بالعبارة المعبر به (قوله عن الكسرة الخ) فيه تصور ودورا اما القصور فلاقتصاره على  
 الكسرة فلم يشمل الماء والفتحة النابتين عنها واما الدور فلاخذها المعرف في التعريف  
 ويجيب عن الاول بأنه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي  
 فالخطاب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم ان السمي خفضا فالتصويرة بيان  
 اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد  
 اليه تقدير المضاف المتقدم صحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعريف ليست للالفاظ وانما  
 هي للمعاني فكان الاولى للشارح أن يقول في تعريفه على ان الاعراب لفظي وهو نفس  
 الكسرة وما ناب عنها أو يقول على ان الاعراب معنوي وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة  
 وما ناب عنها هذا ايضا ما في الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد بعامل  
 الخفض الحرف والاسم ولان اللفظ على الاصح ومقابلته ان الجر قد يكون بالتبعية وقد  
 يكون بالمجاورة وسيأتي ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما  
 (قوله والتنوين) الواو بمعنى أو التي لمنع التلوين ان الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان  
 لا بمعنى مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما (قوله وهو) أي اصطلاحا واما لغة فهو مصدر  
 نوت أي أدخلت فونا فاطلاقه عليه مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح  
 (قوله ساكنة) أي اصالة فلا يرد تحريكها العارض نحو محظورا انظر (قوله تتبع آخر  
 الاسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف  
 معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه ما خوذ في تعريفه وقد يقال الجهة ممتدة لانه  
 قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلم يتوقف معرفته أي الاسم على معرفته ثم المراد  
 بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو كك دال يبدو باضافة آخر الى الاسم مخرج نون  
 التوكيد في نحو لتسقا لانها في آخر الفعل ولهذا لم يحتج الى زيادة قول بعضهم في التعريف  
 لغير توكيد (قوله وتفرقه في الخط) أي في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يرسم  
 ألفا في حالة النصب (قوله استغناء عنها) أي لقوله تفرقه في الخط أي للاستغناء عنها بالشككة  
 المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشككة الثانية أما الاولى فهي  
 لبيان الاعراب واعتراض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل فالاولى قول الرضي وانما  
 لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جوارفعا (قوله نحو  
 زيد ورجل وصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى أقسام التنوين الخاصة بالاسم وهي  
 أربعة \* الاول تنوين التمكين ويقال له تنوين التمكين وتنوين الامكانية وهو اللاحق  
 للاسماء المعربة المنصرفه غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في  
 باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف في بني ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل  
 ان تنوين رجل تنوين تكبير وادبانه معرب وتنوين التذكير كما سيأتي لا يدخل الاعلى

(بالخفض) في آخره والخفض  
 عبارة عن الكسرة التي  
 تحدث عند دخول عامل  
 الخفض ككسرة الدال  
 من زيد في نحو قولك مررت  
 بزيدا اسم ويعرف ذلك  
 بكسر آخره (والتنوين)  
 وهو نون ساكنة تتبع آخر  
 الاسم في اللفظ وتفرقه  
 في الخط استغناء عنها بتكرار  
 الشككة عند الضبط بالقلم  
 نحو زيد ورجل وصه  
 ومسلمات وحينئذ فهذه  
 أسماء لوجود التنوين في  
 آخرها



المبنيات \* الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء  
 المبنية فترقا بين معرفتها ونكرتها فانها نون منها كان فمكرة وما نون كان معرفة فهو يدل على  
 أن ما لحقه أريد به غير معين ويقع سماعا في باب اسم الفعل ككسه ومهوايه وقياسا في العلم  
 الختموم يويه كسيبويه وعمرويه ونقطويه تقول سيبويه بلاتنوين اذا أردت شخصا معينا  
 اسمه سيبويه ويويه بكسر الهمزة بلاتنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا  
 أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أردت استزادة من حديث ما أي حديث كان توتهما  
 فسيبويه بلاتنوين معرفة بالعلية وياه كذلك معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو مبني  
 على أن مدلول اسم الفعل المصدر أي مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول  
 بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال تنكرات كذا في الحاشية وقوله لان جميع الافعال  
 تنكرات كذا في التصريح أيضا واعترضه محشيه الروداني بأنه اسم للفظ الفعل لا للمعناه الذي  
 هو نكرة حتى يكون نكرة بل سماء لفظ مخصوص فلا يشك في انه علم له أي علم شخصي وانما  
 كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره  
 أرباب العربية اه من الحفني على الاشعوني قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر أي  
 اسم الفعل معرفة جعل علما لعقوبة الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان  
 لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس  
 فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه وقوله لمعقوبة الفعل الخ أي للفعل من حيث حصوله  
 في العقل من غير اعتبار التللفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة ونكرة  
 على القول بأن مدلوله لفظ الفعل \* الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما  
 جمع بالفتاء من يديتين سمي بذلك لانهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان  
 الالف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد  
 ما يقابل النون الزائدة لرفع توهم اضافة او افراد في التنوين لذلك حتى لا يلبس عزية الفرع  
 على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم ان في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر  
 السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان  
 الاصل في الاعراب الحركات والحروف ثواب عنها كما سيأتي \* الرابع تنوين العوض  
 وهو ثلاثة اقسام الاول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذعوضا عما انضاف اليه في نحو  
 يومئذ وحيتئذ والاصل يومئذ كان كذا وسينتذ كان كذا فحذفت الجملة ونحو بالتنوين  
 عوضا عنها اختصارا فالتنوين سا كان اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين  
 والاضافة في ذلك من اضافة الاعم الذي هو يوم أو حين للاخص الذي هو وقت اذ كان  
 كذا وكذا \* الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى قل كل  
 يعمل على شاكلته أي كل انسان وتنوين بعض في نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين  
 على بعض أي على بعضهم \* الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة  
 الا تيسر على وزن فواعل نحو جوار وغواض وقواض في حالتها الرقع والحرباء على ان  
 الاعلال مقدم على منوع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعاقب بجوهر الكلمة ومنع



الصرف حال من احوالها بعد تمامها فاصلها جوارى بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صبغة منتهى الجوع الاقصى تقدير الان المحذوف لعله كالثابت ولهذا لم يجز الاعراب على الراء فحذفت تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فموضوع التنوين من الياء لتقطع طماعية رجوعها \* وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم على الاعلال قال كاشميه لغته من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فاصل جوارى جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركته وهي الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بأن يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقيل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد اعل مع ال والاضافة في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا اخل من ال والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فحذف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول ال ليكون جاريا على القاعدة من ان الكامة التي على حرفين ينطق بانظها وظاهره ان كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام واسماء الاشارة والضمائر ويجب ان المراد ان الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبأن هذه علامة فلا يضر انفسكا كهاتم لافرق في ال بين المعرفة والزائدة والموصولة كاضارب ومنها أم في لغة حمير ولا يرد دخول ال الموصولة على المضارع في قوله ما أنت بالحكيم الترضى - كومتته \* لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت (قوله في آوله) تفسير عليه أو يدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) نبيه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على ان حروف الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله في آوله) أي على آوله سو كان اسما صريحا فهو من الرسول أو هو مؤولا نحو عجت من أن تقوم وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدر نحو \* والله مالي بنام صاحبه لان مدخول حرف الجر اسم تقدير أي بديل مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعي) المراد بالترتيب الطبيعي هنا ان يتكلم أو لا على ما يدخل في القول وآخر على ما يدخل في الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا في كلام أو لا على ما يدخل في الآخر وآخر على ما يدخل في القول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم - ثم تقدير ما يقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعي هو ان يكون وجود الثاني متوقفا على وجود الاول ويكون الاول آلة للثاني كتوقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله وعطف العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة ان الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه أنه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع الخ) هذا يعني عنه قوله في الجملة وأتى

(ودخول الالف واللام) عليه في آوله نحو الرجل والغلام اسمان لدخول الالف واللام عليهما في أولهما (و) دخول (حروف الخفض) عليه في آوله أيضا نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه في أوله وهو من وحاصل ما ذكره من علامات الاسم اربع اثنتان تطلقان الاسم في آخره وهما الخفض والتنوين واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما الالف واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب الطبيعي لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع اشعارا بأن بعضها قد يجامع بعضها في الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لا يجامع

به للإيضاح (قوله كالاتف واللام مع التنوين) لأنه يكون للتكثير وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادها وكذا التنوين مع الإضافة لأنه يؤذن بالاتصال وهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم

كالاتف واللام مع التنوين ثم استطرده قد كرهته من حروف الخفض فقال (وهي) أي حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتداء (والى) ومن معانيها الانتهاء ومثالهما سرت من البصرة الى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهو من فى الاول والى فى الثانى (وعن) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه (وعلى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليه (وفى) ومن معانيها الظرفية نحو الماء فى الكوز فالكوز اسم لدخول فى عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرب رجل اسم لدخول رب عليه (والباء) الموحدة ومن معانيها

كأى تنوين وانت اضافة • فأين ترانى لا تحل مكانها

(قوله ثم استطرده) عطف على متوهم أى قال ذلك ثم استطرده والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله المناسبة لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرته هنا المناسبة انها من خواص الاسم وفى كون ذلك استطراداً ووقفه لأنه لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكان قائلاً يقول له وما هى حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أى وما عطف عليها فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الذى هو من عن الجمع الذى هو حروف لأنه مرجع هى ولا يقال ان من حرف وهو لا يتبع مبتدأ ولا خبر الا ان المراد لفظها والحرف اذا اريد لفظه صار اسماً فيصح الحكم عليه وبه (قوله الابتداء) أى زمانا كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة أو مكاناً كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية فى قولهم لا ابتداء الغاية المسافة من اطلاق الجزء واردة السك (قوله ومن معانيها الانتهاء) أى انتهاء الغاية أى المسافة المخصوصة من زمان أو مكان (قوله المجاوزة) هى لغة بعد شئ عن شئ واصله طلاح بعد شئ عن المجرور بها بواسطة ايجاد مصدر الفعل المسمى به أى الذى قبلها وتكون حقيقة فى الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازاً فى المعانى نحو اخذت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) أى باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجازة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو اخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق فيك علماً بواسطة اخذك عنه كما خلق فيه العلم فيك ان العلم الحاصل لك تجاوزته اليك والمعنى فى رضى الله عنهم ان الرضا كانه اساءهم وفاض تجاوز عنهم كاساء اذا ملاماً مكانه تجاوزته الى غيره (قوله الاستعلاء) أى العلو فالسين والياء زائدتان والمعنى ان من معانيها ان شيئاً علا وتفوق على المجرور بها حقيقة كمثل الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازاً فهو عليه دين (قوله الظرفية) هى حلول شئ فى شئ وهى حقيقة فى الاجسام وضابطها ان يكون للظرف احتواء والمظروف تحيز كمثل الشارح ومجازية وضابطها ان يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد فيه معا النجاة فى الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم فى صدر زيد ومثال عكسه زيد فى البرية (قوله بضم الراء) أى وفتح الباء مشددة أو مخففة وبها قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه فى التعبير بقوله ومن معانيها انظر لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار المشهور فى مع شروطها بعضهم بقوله

خيلى لا تكثير رب كثيرة • وجاءت لتقليل واسكنه يقل وتصديرها شرط وتأخير عامل • وتكثير مجرور بها هكذا نقل

وزيد على هذه الشروط ان يكون عاملا فاعلاما ماضيا لانها في جواب ماض منى اما ظاهر  
 او مقدر كقولك رب رجل كرم لقبته جوابا لمن قال ما لقبت رجلا كرمي اى لا تنكر اقاء  
 الكرام بالمرء فاني لقبته عنهم قليلا ولهذا لا يجوز رب رجل اضر به وهي تعمل ظاهرة كما مثل  
 ومقدرة قال ابن مالك \* وحذفت رب فحرت بعد بل الخ وباشترط تشكيك مجرورها يعلم انها  
 لا تجر الضمير وقد تجر قليلا بشرط ان يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا ابدا مفسرا بتمييز مطابق  
 للمعنى المراد نحو رب رجلا ربه امرأته وجايز ربه امرأتين ربه رجلا ربه نساء ثم ان رب  
 حرف شبيه بالزائد وقرع عليه ابن هشام في المغنى ان محل مجرور هلى في نحو رب رجل عندي  
 ورفع بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح اقيمت نصب على المعنوية وفي نحو رب رجل صالح لقبته  
 رفع او نصب كما في هذا القيتة وزيد اضر بته (قوله التعديية) اعلم ان باء التعديية تسمى بباء النقل  
 ايضا وهي المعاقبة للهـ مزقة في تصير لفاعل مفعولا والتعديية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال  
 ذلك ذهبت بزيد بمعنى اذنته اى صيرته ذاهبا واما التعديية بمعنى اىصال معنى الفعل للاسم  
 فمشتركة بين احرف الجر التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والاولى حمل التعديية في كلام  
 الشارح على الاولى حتى تميز الباء عن سائر الحروف ليكن يعكس عليه المثال وهو قوله  
 مررت بالوادى فانه محتمل للتعديية العامة اعني المشتركة بينهما وبين حروف الجر لانه محتمل ان  
 الباء فيه بمعنى في وان تكون للاصاق وان تكون للتعديية الخاصة اى صيرت الوادى مجرورا به  
 لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاولى للشارح ان يذ كر بدل التعديية  
 الاصاق لانه الاصل في معنى الباء لم يذ كر له سبب غيره وهو حقيقى نحو بداء اى التصق  
 بداء ومجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب منه فـ كانه التصق به (قوله  
 التشبيه) هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم اى التي  
 لهم شبهه على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف اوفى انطسة بكامل فيهما وقد مثل  
 الشارح للاحاق الناقص في الشرف بالـ كامل فيه بقوله زيد كالسدور ومثال الحاق الناقص  
 في النسة بالـ كامل فيهما زيد كالحمار فان الحمار في البلادة اكل من زيد فيها (قوله ومن معانيها  
 الملك) بكسر الميم واسكان اللام وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون داخلية على من يملك نحو  
 المال الخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون  
 داخلية على ما يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقات اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد  
 لله (قوله للخليفة) بانقاء الذي يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل اوالذى استخافه غيره فعيلة بمعنى  
 مفعول (قوله والسين) اى وفتح السين (قوله بمعنى الميم) اى الحذف (قوله وحروف القسم  
 من حروف الخفض) اشار به الى ان قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل  
 ان يكون مجرورا عطفا على الالف واللام اى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص  
 بعد العام ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها  
 جارة ولا تدل على القسم (قوله الثلاثة) اشار به الى ان الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا  
 يقال اخبر بالمفرد عما يرجعه الجمع (قوله الواو والباء والتاء) ونزوط الواو ثلاثة أحدها  
 حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر

التعديية نحو مررت  
 بالوادى فالوادى اسم  
 لدخول التاء عليه  
 (والكاف) ومن معانيها  
 التشبيه نحو زيد كالسدور  
 فالسدور اسم لدخول الكاف  
 عليه (واللام) ومن  
 معانيها الملك نحو المال  
 للخليفة فان الخليفة اسم  
 لدخول اللام عليه  
 (وحروف القسم) بفتح  
 القاف والسين المهملة  
 بمعنى الميم وحروف  
 القسم من حروف الخفض  
 وليكن سميت حروف  
 القسم لدخولها على  
 المقسم به (وهي) ثلاثة  
 (الواو) وتختص بالظاهر  
 نحو والله والطور (والباء)  
 الموحدة وتدخل على  
 الظاهر نحو بالله وعلى  
 المضمر نحو يوك لافعلن  
 (والتاء) المنناة فسوف  
 وتختص بياض الجلالة  
 غالباً نحو تالله وأصلها الواو



استعمالا من أصلها أي الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما  
يقال بالله أخبرني والثالث ان لا تدخل على الضمير فلا يقال وكما يقال بك وهذه الشروط في  
التاء المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كقوله وحكي الاخش ترابي وتراب الكعبة  
وهو شاذو أما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه  
بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم \* بالواو مع ترك السؤال أقسم  
وهذه الشروط في التاء وزد \* تخصص بعضها بالله والباء

أه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها أعم الحروف لانه  
لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنمة وان كانت الباء  
أصلها (قوله وقد جعل هاء) أي تبدل التاء على قلته هاء (قوله هاء الله) يقطع الهمزة  
ووصاها وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها (قوله لله لا يؤخر الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها  
أي مع جميع المظهرات والاصول والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح ان يكون مبنيا للقاع على  
والاجل مفعول له والقاع ضمير يعود الى الله ويصح ان يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب  
القاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محمل لها من الاعراب (قوله والنعل الخ) هو لغة  
الحدث الذي يحدثه القاعل من قيام وعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها  
واقترنت بزمان وضمها في كلمة بمنزلة الجنس وتخرج بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وتخرج  
بقوله واقترنت بزمان الاسم وتخرج بقوله وضمها اسم القاعل كضارب واسم المفعول كضروب  
وتخرج أيضا أسماء الافعال ككهيئات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها اما  
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير معتن وانما المقترن معناه كاذب اليه بعضهم واما لانها  
وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو  
عسى وايس ونعم وبتس مما هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عليه عارض  
ايكونه أشبه الحرف في الجود وعدم التصرف فانسج عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل  
التقديري لانه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء  
التأنيث وتاء القاعل قدر ذلك ادراجاله في نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منتقض بما  
لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق  
قلنا يكفي في ذلك توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احتراز عن مفتوحها فانه مصدر  
وأما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهام في اللغة مصدران  
الفعل يفعل (قوله بقد) أي بقوله دخول قد الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق  
فتمييد الشارح اهل البيان الواقع والافهى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد  
يدفع الايراد اذ ادل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم اليها عند الاطلاق (قوله) وتدخل  
على الماضي أي للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب  
الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أي للتقليل امانى وقوع الفعل ولا يكون  
الافى غير كلام الله عز وجل نحو قد يوم زيد وقد يصدق الكذب وقد يجود البخل واما

وقد يجعل هاء نحو  
ها الله لافعلان وقد تحلها  
اللام نحو لله لا يؤخر  
الاجل (والفعل) بكسر  
الفاء (يعرف) من قسميه  
الاسم والحرف (بقد)  
الحرفية وتدخل على  
الماضي نحو قد قام وعلى  
المضارع نحو قد يوم  
فقام ويقوم فعلان  
لدخول قد عليهما بخلاف  
قد الامية فانها مختصة  
بالاسماء



في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه اي  
من الاحوال اي ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا  
لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية  
وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولا تكثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد)  
بسكون الدال اي حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف  
اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لا ضافتها المأنة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم برفع  
قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى  
يكفي فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قد زيد درهم اي يكفيه درهم ويوصف الاضافة  
بالمأنة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع انها مضافة والاضافة من  
خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب ان الاضافة لا تمنع جواز البناء بل  
وجوده فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) آل للعهد الذمى اي السين المعهودة  
عند النحاة وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس نخرج السين الهجائية وسين الصيرورة  
كاستحجر الطين اي صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة تنفيس كالسين الا انها تدل  
على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي اكثر تنفيسا لان  
زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كما على ان السين وسوف كلمتان مستقامتان وهو  
مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل  
ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفستهم اي  
وسعتهم ونفست له اي وسعت له وانما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين لان سوف  
أريد به الفظها والكلمة اذا أريد به الفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها آل  
الاسماعا اذ يمنع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبني على الفتح لعدم تغير  
الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته من تغيرت الى سين وجعلت اسماء وصار  
معرفا بدخول آل فأعرب (قوله وتاء التانيث) اي الدالة على تانيث المسند اليه اي كونه  
مؤثرا فاعلا كان أو تابعا عنه أو اسم كان فخرجت تاء ربت وثمت اذا سكتا لانها فيهما التانيث  
اللفظ (قوله الساكنة) اي اصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو قاتل اخرج قالت أمة  
قالتا تينا طائعين فخرجت التاء كما اصالة فان حركتهما ان كانت اعرابا اختصت بالاسم  
كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلاقوة وربت وتقوم هند \* واعلم ان  
ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو  
قد ولا تدخل الاعلى المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال  
قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص  
بالماضي وهو تاء التانيث الساكنة اصالة ولم يذكرا المصنف ما اختص بالامر وهو دلالة على  
الطلب مع قبوله بلاء المخاطبة كاضر في اونون التوكيد كاضر بن ولعل تر كذا لعسرها على  
المبتدى بسبب انها امر كبة من شيتين كما علمت اولانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن  
الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف

لانها بمعنى حسب نحو  
قد زيد درهم والسين  
(وسوف) ويختصان  
بالمضارع نحو سوف يقوم  
وسوف يقوم فيقوم فعل  
مضارع لدخول السين  
وسوف عليه (وتاء التانيث  
الساكنة) ويختص بالماضي  
نحو قاتل (والحرف)  
يعرف بأنه

واصطلاحاً ما دل على معنى في غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة فقوانا ما دل على معنى في غيره معناه  
 انه يشترط في دلالة على معناه الا فرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلاً فمضى من  
 وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة ألا ترى انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم  
 معناه حتى يوتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهم ما يدلان على معنى في أنفسهم ما فانه  
 يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضى من  
 الصيغة ويقولنا ولم يكن أحد جزأى الجملة يتدفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على  
 معنى في غيره وهو الصلة الا انه يكون أحد جزأى الجملة نحو وعجبتني الذي قام أبوه وكذلك أسماء  
 الاستفهام وشبهها ألا ترى انك اذا قلت من أبوك فعددت من على معنى في غيرها وهو  
 الاستفهام عن الاب (قوله ما لا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع ما على كلمة اندفع  
 ايراد الجملة فانهم اصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير  
 تأنيث الضمير في معناه الا انه ذكره مراعاة لفظ ما فان قيل ان اريد دليل الاسم والفعل خصوص  
 ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان اريد ما ذكره  
 وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول اجيب بأن لسان مختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا  
 التعريف تعريف يفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا ان مختار  
 الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالاقادة والموقف يبين له ما لم يذكره  
 المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده العهد الذي وعلى الثاني تكون  
 للاستغراق وكان الاولى ان يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية  
 والعلامة دلالة ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة  
 والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالعلامة المنقبة الصلاحية اللغوية  
 لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في محث الالفاظ وهذا امر لغوي لا مدخل للعقل  
 والشرع فيه والمعنى ان يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معين كدخول  
 من أو آل أو سوف مثلاً على الباء أو رب مثلاً (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو ودون أوله فيبد  
 اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها  
 لا تفيد هانصاً ألا ترى انك لو قلت ما جاءني زيد وعمر وكان ظاهراً في انتفاء مجيئهما معاً محتملاً  
 لا انتفاء مجيء أحدهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان نصافي انتفاء مجيئهما معاً (قوله  
 فعدم صلاحيته) استشكل بأن العدم لا يكون علامة للوجودى واجيب بان العدمى  
 قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو يكون علامة له  
 وما ههنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقاً وانما جعلوا علامة  
 الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهم أشرف منهم والوجودى  
 أشرف من العدمى فأعطى الاشراف للاشرف والاخس للاخس (قوله بالكلية) أى لامن  
 أسفلها ولامن فوقها

(ما لا يصلح معه دليل الاسم)  
 أى ما يعرف به الاسم من  
 الخفض والتنوين ودخول  
 الالف واللام وحروف  
 الخفض (و) ما لا يصلح  
 معه (دليل الفعل) أى  
 ما يعرف به الفعل من قد  
 والسين وسوف ونام التأنيث  
 الساكنة فعدم صلاحيته  
 دليل الاسم والدليل الفعل  
 دليل على حرفيته وتظير  
 ذلك كما قال ابن مالك  
 ح فعلامته الجيم نقطة من  
 أسفل وعلامة الخاء المعجمة  
 نقطة من فوق وعلامة  
 الحاء المهملة عدم النقطة  
 بالكلية  
 \* (باب الاعراب) \*

\* (باب الاعراب) \*

هذه ترجمة وهى كلمتان فانتم ما وهى الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى وهى افضة باب فيجوز

فيها

فيها الرفع والنصب فالرفع على انه خـ برتبة المحذوف تقديره هذا باب الاعراب أو على انه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل الأول أولى لأن الخبر محط القائدة فالأولى بال حذف المبتدأ وقيل الثاني هو الأولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما النصب فعلى انه مفعول للفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الاعراب ولا يصح ان يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم المفعول لا يعمل محذوفاً على الاصح وأما الجرح بحرف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب فتمه الجهور لأن الجرح لا يعمل محذوفاً الاشد وذو أولى الكل الرفع لأن فيه ابقاء أحد ركني الاسناد و يليه النصب وأضعفها الجرح لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه الى غيره واصطلاحاً الفاظ مخصوصة دلالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من ان اسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ الخاصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة و اضافته الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول اي باب دال على الاعراب أي على حقيقة وأقسامه لأنه تكلم عليهما فيه فتكلم على الأول بقوله هو تغيير الخوعلى الثاني بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب في اللغة معان كثيرة المناسبة منها هنا الابانة والتفسير لظهور رتبة في الاصطلاح عنهما لان الكلمة اذا أعربت تظهر معناها اربان وتغيرت عن حالة الوقف وأما في الاصطلاح فبعض مذهبهم انه انما التقط اي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فخدم ما جى به ابيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف اي شى جى به لبيان الامر الذى يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فخدمه ما جى به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولانقلا ولا اتعاا ولا تخصاص من سكونين والثاني انه معنوى والحركات دلائل عليه وعليه فخدمه ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فخدمه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه والبناء لغة وضع شى على شى على صفة يراد به الثبوت ويعلم من تعريف الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو العرب والمبني (قوله بكسر الهمزة) احترازاً من الاعراب بقصها وهو اسم لسكان البوادي (قوله في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضى ان التغيير الأول ليس اعراباً لان العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض بأن التغيير يرفع الشخص والقصد نفسه بالاعراب الذى يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عن المبتدأ واجب بأن المراد بالتغيير اثره وهو التغيير لانهم كثيراً ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى بصح وصف اللفظ به (قوله احوال) جمع حال وهو الصفة أشار به الى ان التغيير انما هو صفة أو اخر الكلام لذاته اوفيه تصور لانه لا يشمل تغير ذات الاو اخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كافي المثني والجمع حال النصب والجراً وحكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صار الشئيين بهما كما كان الشئ واحداً لانها صار اعلامة بين التثنية والجمع وعلامة بين الاعراب بعدما كان اللادول فقط وعبرة المتقيدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبغير

بكسر الهمزة (الاعراب)  
 في اصطلاح من يقول انه  
 معنوى (هو تفسير)  
 احوال



الصفة بأن تبدل حركة بجره كذا أخرى حقيقة كافي زيد حال نصبه وجره أو كما كما في غير  
 المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن ان يجاب عن الشارح بأنه انما قيد بالاحوال نظرا الى ان  
 الاصل في الاعراب ان يكون بالمركات (قوله أو اخر الكلم لاختلاف العوامل) اعترض بان  
 الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة أو اخر والامر بخلافه  
 وأجيب بأن الاضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد  
 وبالإكثار واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا  
 يدخل في التعريف تغيرا آخر كلمة واحدة أو كلمتين واجيب بأن لامة للجنس فالمراد جنس  
 الكلم واعترض أيضا بأن العوامل جمع اقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف  
 ثلاثة عوامل والامر بخلافه واجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه و اراد على  
 قول الشارح احوال وجوابه ان الاضافة للجنس وتقييده بالاواخر بيان لمحل الاعراب لا  
 للاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير بسبب العوامل  
 لا يكون الا في الاواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الأوائل والأواسط كتغيير التفسير  
 والتصغير في قولك في زيد زيدو زيدو لا يضر خروج ذلك بما بعده لان هذا سابق وقع في  
 من كزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة أو حكما) حالان من أو اخر  
 يعني ان آخر الكلمة قد يكون آخر حقيقة بأن لم يحدف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخر  
 حكما بأن يحدف منها آخرها كيدودم فان أصلها ما يدي ودي حدفت الياء وجعلت الدال  
 والميم في حكم الآخر بأن صارتا محل الاعراب وكالانفعال الخمسة فهو يفعلان فان علامة  
 الاعراب فيها ثبوت النون مع انها ليست آخر او لا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل  
 لكن لما كان الفاعل كالجزم من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر (قوله تصغيره  
 مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي ان المرفوع أو المنصوب أو المنخفض هو  
 نفس الآخر وليس كذلك فان الذي يوصف بأحد هذه الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها وأما  
 الآخر فهو محل ظهوره ويجاب بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من  
 اطلاق الجزم و ارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه قصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل  
 المضارع مع انه داخل في الحكم كما سيذكره بعد ويجاب بأنه اقتصر في البيان على اعراب  
 الاسم لشرفه وقوله بعد ان كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى أحده هذه  
 الثلاثة على البديل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا تحكم ويجاب بأن  
 الانتقال من أحدها الى الآخر يعلم انه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من الوقت يسمى  
 اعرابا في الاولى الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى أخرى (قوله بعد ان كان موقوفا)  
 أي ساكنا لا متحركا بجره اعراب ولا بناء (قوله هنا) أي في تعريف الاعراب (قوله الاسم  
 الممكن) أي المعرب سواء كان امكن أي منصرفا كزيد أو غير امكن أي غير منصرف كاسم  
 (قوله نون الاناث) أي نون النسوة والمراد النون الموضوعاتهن وان استعملت في الذكور  
 كافي قوله في صفة الاصوص

أواخر (الكلم) حقيقة  
 كما نزيد أو حكما  
 كما نزيد ودم والمراد  
 بتغيره بالآخر تصغيره  
 مرفوعا أو منصوبا أو  
 محذوفا بعد أن كان  
 موقوفا قبل التركيب  
 والمراد بالكلم هنا الاسم  
 المتكسر والفعل المضارع  
 الذي لم ينصل بالآخر نون  
 الاناث

يمرون بالدهنا ختمافاعياهم \* ويرجع من دارين ببحر الحقايب  
 (قوله ولم تبشره نون التوكيد) أي لفظا أو تقديرا في عالم تبشره نحو تبايون ولا يصمدنك  
 فهما من المعرب (قوله على أنه علة له) أي علة لوجوده وتسميته اعرابا قتي ووجد اختلاف  
 العامل وجد التغيير متى انعدم الاختلاف انعدم التغيير واورده عليه انه قد يوجد اختلاف  
 ولا يوجد التغيير كما في ضربت زيدا وانما زيدا ورأيت زيدا وقد يوجد التغيير ولا يوجد  
 اختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجهه من أوجه الأعراب  
 وأجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضربت زيدا  
 وان زيدا ورأيت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو النصب فلذا لم يتغير الاخر فاختلافها في  
 العمل يلزمه تغير الاخر وعن الثاني بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من انعدم  
 الى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية (اقول) هذا لا ينافي ما في الشارح  
 لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه بان يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من  
 اطلاق الملزوم وهو التعاقب واردة الا لازم وهو الوجود بعد العدم فتأمل بانصاف وخرج  
 بقيد اختلاف العوامل تغير الاخر لا بسبب كنه اذا فحقت بعد ضمها أو بسبب آخر  
 كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها)  
 صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعا لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد  
 من يعقل والضمير في عليهما راجع الى الحكم والحكم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير  
 والتأنيث والتذكير أحسن (قوله واحدا بعد واحد) منصوب على انه مفعول مطلق أي  
 دخول واحد به مدخول واحد وعلى الطال أي حال كونها مترتبة في الدخول فلا يجتمع  
 اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل) ونما سخ جوه على فواعل  
 مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لان محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا  
 مستعملا اسما والاساخ كما بان فان العامل صار علما بالعلبة لامر مخصوص (قوله والمراد  
 بالعامل) المقام للاضمار ولم يقبل بالعوامل بالجمع لان التعاريف للحقيقة للمدلول عليها  
 بالمفرد و ليست للأفراد المدلول عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) أي شئ ملائوظ به أو مقدر  
 أو معنوي بسببه يتحصل معنى من المعاني المقتضية أي الطالبة للأعراب أي ابيات المركبات  
 والسكات (قوله لفظيا) أي ظاهرا أو مقدر (قوله نحو جاء) أي جاء ونحوه كجمع وذهب  
 (قوله فانه يطلب الفاعل) أي المتصف بالفعل وقوله المقتضى أي الطالب للرفع أي من حيث  
 فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع ايراد أن المقتضى للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما  
 علم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لانه علامة عليها فانهم وقس  
 عليه ما بعده (قوله فانه) أي رأيت بجملة من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه وهو أحد  
 أقوال أربعة ذكرها الشارح في شرح التوضيح اصحها ان الفعل وحده هو الذي يطالب المفعول  
 الواقع هو عليه (قوله المقتضى) أي الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات  
 كما علم مما مر (قوله فانما تطالب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور لان اسرف  
 المجرور يسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء وتوصفها اليها ولا تفرق

ولم تبشره نون التوكيد  
 (لاختلاف العوا مل)  
 متعلق بتفسيره على أنه علة له  
 والمراد باختلاف العوامل  
 تعاقبها على الكلام (الداخلة  
 عليها) واحدا بعد واحد  
 والعوامل جمع عامل  
 والمراد بالعامل ما به يتقوم  
 المعنى المقتضى للأعراب  
 سواء كان ذلك العامل  
 لفظيا أو معنويا فالعامل  
 اللفظي نحو جاء فانه يطلب  
 التاعمل المقتضى للرفع  
 ونحو رأيت فانه يطلب  
 المفعول المقتضى للنصب  
 ونحو الباء فانها تطالب  
 المضاف اليه

المقتضى للجبر والعامل  
 المعنوي هو الابتداء  
 والتجريد والمراد بدخول  
 العوامل مجيئها لما  
 تقتضيه من الفاعلية  
 والمفعولية والاضافة سواء  
 استمرت أم حذفت وسواء  
 تقدمت على المفعولات  
 كرأيت زيدا أو تأخرت  
 نحو زيدا رأيت وقول  
 المكودي ان العوامل  
 لا تكون الا قبل المعربات  
 جرى على الاصل الغالب  
 وقول المصنف (لفظا أو  
 تقديرا) حالان من تغير  
 يعني أن تغييرا وآخر الكلام  
 تارة يكون في اللفظ نحو  
 يضرب زيدون أكره حانما  
 ولم اذهب به وهو وقتلفظ  
 بالرفع في يضرب وزيد  
 وبلنصب في أكره وحانما  
 وبالجزم في اذهب وبالجرفي  
 عمرو وتارة يكون التغيير  
 على سبيل الفرض والتقدير  
 وهو المنوي كاتنوي الضمة  
 في موسى يخشى والقحمة  
 في ان اخشى الفتي  
 والكسرة في نحو مررت  
 بالرحا فوسى ويخشى  
 مرفوعان بضمة مقدره  
 وأخشى والفتي منصوبان  
 بقحمة مقدره والرحا  
 مخفوضه بكسرة مقدره  
 وهذا هو المراد بقوله  
 لفظا أو تقديرا وأوهنا  
 للتقسيم لا للترديد وكيفية  
 الاعراب

في المضاف اليه بغير الحقيقى كما مثل والحكمى كما في بحسب زيد فان اليا فيه وان كان زاء  
 حصل بها كون الشيء مضاف اليه حكما وصوره فلا يقال ان تعريف العامل لم يشمها (قوله  
 المقتضى) أى الطاب الجبر أى من حيث الاضافة لا من حيث الذات فلا تغفل (قوله  
 الابتداء) أى في المبتدا (قوله والتجريد) أى في الفعل المضارع (قوله مجيئها لما تقتضيه) أى  
 حصولها وتحققها مع الحكم وتسلطها عليها فدخلت العوامل المقدره والمتأخره والمعنو  
 (قوله من الفاعلية الخ) بيان لما واليا فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران فالفاعل  
 كون الاسم فاعلا حقيقة أو في حكم الفاعل في كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا  
 حقيقة أو في حكم المفعول في كونه فضله أو مشبه به كما في اسم ان ولما كانت الاضافة مصد  
 بنفسها لم يحتج الى الحاق ياء المصدر بها وهي كون الاسم مضافا اليه فكلامه على تقدير الي  
 (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك ما لو طارنت كالا ابتداء في المبتدا نحو زيد قائم (قوله  
 جرى على الاصل الغالب) أو مراده ان العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة  
 يعني ان رتبة العوامل التقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل  
 في كلامه مستعملة في حقيقةها ومجازها (قوله وقول المصنف لفظا أو تقديرا الخ) اعرابها  
 الجملة الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المقول وقوله لفظا أو تقديرا  
 منه أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدره منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كما  
 المتن وقوله حالان خبر المبتدا وضح الاخبار عنه وهو مقدر بذلك مع كونه مثنى لانه وان كان  
 مفردا لفظا مثنى معنى لان المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقديرا (قوله حالان) وعليه يكون  
 مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغيير مفعولا اي مفعولا اثره أو ما يدل عليه وه  
 علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقديرا أى مقدر اثره أو ما يدل عليه فهما حالان سميما  
 وبذلك التقرير اندفع ايراد أن التغيير معنى من المعانى وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وفي الحاش  
 أو وجهه آخر في اعراب المتن فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق  
 ضربته مرفوعا وعلى الظرفية أى في مرة (قوله يكون) أى التغيير أى علامته لما تقدم قري  
 وقوله في اللفظ أى ظاهرة في اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى باثره أو علامته لان الرفع معنو  
 بناء على قول المصنف ان الاعراب معنوى (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيسه خفاء لا  
 كلام من الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عدمى اذ هو عدم الحركة ثم يصح أن يقال في علام  
 التي هي السكون انها النقطية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون حذف الحركة (قوله  
 والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوي) أى المنوي اثره أو علامته لما تقدم بتريته قو  
 كاتنوي الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هي علامته (قوله وهذا هو المراد  
 بقوله لفظا أو تقديرا) كان الاولى ان يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظا أو تقديرا الا  
 الاعراب التقديرى ليس منحصرا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الاخر بل هو  
 بعض ما يقدر فيه الاعراب (قوله واوهنا) أى في تعريف الاعراب في هذا الكتاب للتقسيم  
 أى تقسيم الاعراب الى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أى كرده وليس مراد  
 المراد الشك في كان الاولى ان يقول لا للتردد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب



اللفظي أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب نعل مضارع مرفوع لجرده من الناصب والجارم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع الجرح من الناصب والجارم وزيد فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل أن أكرمك أكرمك حرف تني ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحمة ظاهرة في آخره والناصب له أن وتقول في لم أذهب بعمر ولم حرف تني وجزم وأذهب فعل مضارع ٢٧ مجزوم بلن وعلامة جزمه سكنون آخره

لفظا والجارم لم ويعمر و جار ومجرور وعلامة جرح كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء وكيفية الأعراب التقديرى أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرى وفاعل يخشى مستتر فيه جواز تقديره هو وهو وفاعل جلة فعليه في محل رفع على الخبرية لموسى ورافع محل الجلة الواقعة خبرا للمبتدأ وتقول في نحو إن أخشى الفقى لن حرف تني ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحمة مقدرة على الألف منع من ظهورها

تطبيق التركيب على القواعد التصوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا فلا ينافى ذلك قوله إن حرف تني ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من أن الأعراب عند المصنف معنوية (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جنى والاول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح محقق للمذاهب الثلاثة يجعل في المصاحبة أى ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الأعراب التقديرى) أى تطبيق التركيب على القواعد التصوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذى هو محل الأعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذى في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا أو محذوفة لالتقاء الساكنين وأما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذى هو محل الأعراب قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذى في آخره ياء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعل خوف الالتباس بعود الضمير للتجريد لانه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جواز) أى استتار جازا أو ذاجوا والمستتر جوازها وما يختلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبا فهو ما لا يختلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب الواحد وفي فعل الامر المستند الى واحد وافعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب وأفعال التنفيس واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفع التقاءهما وذلك لأن أصل فتى فتو قلبت الواو الفاء لتحركها واتقاع ما قبلها فالتقى سا كان الألف والتنوين محذوفت الألف لانها جرة كلمة دون التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية (أقول) وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فتى بالياء لا بالواو حيث قال كذا الذى بالياء نحو الفتى الخ وقال نفس الحشى على الأشموني في ذلك الموضوع ولا يرد الفتوة أى على أنه يأتى فان الباء قلبت فيها واو الانضمام ما قبلها اه (قوله الاستثقال) أى الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة وأسقط النصب

التعذر والعامل فيه لن والتنى معنوية وهو منصوب يخشى وعلامة نصبه فتحمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحا مررت فعل وفاعل الفعل مر والفاعل التاء وبالجار ومجرور متعلق بمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهذا إذا كانت الألف موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفى النصب علامة نصبه فتحمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفى الجرح علامة جرحه كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو جاء القاضى فالقاضى فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة

لانه لا يظهر خلفه (قوله وفي الجوه كذلك) أي بان تقول علامة جره كسرة مقدرة على البناء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الاصل جاء قاضي ومرت بقاضي باثبات الباء مع التنوين والتحرير استثقلت الحركة على الباء فحذفت فالتقى ساكن الباء والتنوين فحذفت الباء لذلك الالتقاء واذا دخلت ال أو الأضافة رجعت الباء وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضك واما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر خلفها مطلقا وينون ان لم يضاف وما لم يكن فيه ال كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي بالاثبات وفي السكرة هذا قاض بال حذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيت كان) أي اذا وجد فحيت بمعنى اذا فهو مضمن بمعنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبهه الصحيح) أي في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية اذ ليس هناك غير هذين الحرفين (قوله فالاعراب ظاهر) أي ان لم يمنع منه مانع كالأضافة الى باء التكلم نحو جاء غلامي (قوله والياء تقدر فيها الحركة) أي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النابتة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الباء كما تقدم في نحو مرت بجوار وأما الفتحة فتظهر خلفها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة عليها بالفتحة (قوله ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستئصال وحال تقدر فيه للتعدرو حال تظهر فيه حيث لا تعدرو ولا استئصال كذافي الحاشية وأقول التقرير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وان الانتقال الخ) أي وظاهر ان الانتقال أي التحول من الوقف أي حالة الوقف أي السكون الى الرفع أي حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخر الخ حيث قسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتصويره صرفا الخ (قوله ومن النصب الى غيره) أي الجرف في الاسم والجزم في الفعل ثم ان كلامه معترض باقتضائه ان الانتقال هو نفس الاعراب وليس كذلك وانما الاعراب هو الحال الخاص بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير المخصوص وأجيب بأن المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر المزموم واردة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أي حالة كون الأنواع متجاوزا بها عن معناها الاصل وانما كان اطلاق الأنواع على ما هنا مجازا لان النوع كالمقول على كثيرين متفقة بين الحقيقة وذلك غير متأت هنا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لان حقيقة بالضممة غير حقيقة بالواو ومثلا وكذا البقية وهذا يجوز انما يظهر على ما ذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب لفظيا وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانهم لم يندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة فليست انواعا منطقية بل أنواع عرفية واما على ما ذهب اليه المصنف من كون الاعراب معنوية فأي أنواع حقيقية لاندرابها تحت الاعراب بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله افراد تغيير بالضممة وتغيير بالواو الخ فهي انواع منطقية حينئذ كذافي الحاشية (واقول) في قول الشارح وان تلك الاحوال الخ التي وذلك لانه لم يظهر من كلامه

مقدرة على البناء منع من ظهورها  
مقدرة على البناء منع من  
ظهورها الاستئصال هذا  
كاه اذا كانت الباء موجودة  
فان كانت محذوفة فنحو جاء  
قاض ومرت بقاض  
فانك تقول في الرفع علامة  
رفعه ضمة مقدرة على الباء  
المحذوفة لالتقاء الساكنين  
وفي الجوه كذلك وقس على  
هذه الامثلة ما أشبهها فحيت  
كان في آخر الاسم المعرب  
ي حرف صحيح أو حرف علة  
يشبه الصحيح كالواو والياء  
الساكن ما قبلها كدلو  
وطبي فالاعراب ظاهر فيه  
وحيت كان في آخره ألف  
مفتوح ما قبلها كالتقى أو  
يا مكسور ما قبلها كالقاضي  
فالاعراب مقدر فيه الآن  
الألف تقدر فيها الحركة  
تعدرا لكونها لا تقبل  
التحرير والياء تقدر فيها  
الحركة استئصالا لكونها  
تقبل الحركة وليكنها ثقيلة  
عليها والمراد بالألف الاء  
في اللفظ ولا التقات الى  
كونها تكتب ياء في مثل  
يخشى والفتى فظهر ان  
لا تحركل من الانهم والفعل  
المعرب بين ثلاثة أحوال  
وان الانتقال من الوقف  
الى الرفع ومن الرفع الى  
النصب ومن النصب الى

السابق ان تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها انواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر الخ ان هذه انواع للاعراب واما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليهم فن عدم انطباق تعريف النوع عليهم فاقتمل بانصاف (قوله واقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر كان سائلا قال له انت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة افراد اولاً فاجاب بقوله واقسامه الخ أي جزئياته لا اجزائه فالاقسام هنا مستعملة في حقيقة ما وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزءه واما الاعراب فليس مركباً لانه التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له وتقسيمها اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله اي اقسام الاعراب) أي سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضممة او بغيرها فالقسم الاعراب المطابق لا بخصوص كونه ضممة مثلاً لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه الاقسام اقسام له على كونه لفظياً أو معنوياً إذ لو جعلت له على أحدهما التوهيم أن له على الآخر أقساماً أخرى غيرهما وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذا البقية واما الضمة مثلاً فهي نفس الاعراب على انه لفظي وعلامة له على أنه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أي بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام اقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض أو اقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضاً لرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب أنه أراد اقسام اعرابهما من غير لائحة واحدهن ما بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم أن لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لائحة العلو والارتفاع واصطلاحاً على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير بخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والنصب لائحة الاستقامة والاستواء واصطلاحاً على ان الاعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير بخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها والخفض لغة تقيض الرفع واصطلاحاً على أن الاعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير بخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحاً على ان الاعراب لفظي نفس السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوي تغيير بخصوص علامته السكون وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بأن يكون في الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) اما اختص الخفض بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لثقله وثقل الفعل بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقل للخفيف والثفيف للثقل للتعاادل (قوله على سبيل الاجمال) أي طريق هي الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله واما على سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالصنف قسمها أو لاني قوله واقسامه أربعة باعتبار ذاتهم او قسمها نائياً في قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محملها من لاسم والفعل (قوله فللاسماء) أي معربة كانت او مبنية بدليل اطلاقه فيها او تقييدها في

(واقسامه) أي أقسام  
 الاعراب بالنسبة الى  
 الاسم والفعل (أربعة  
 رفع ونصب) في اسم  
 وفعل نحو يقوم زيد وان  
 زيداً لن يقوم (وخفض)  
 في اسم نحو صرت زيد  
 (وجزم) في فعل نحو لم يقوم  
 هذا على سبيل الاجمال  
 واما على سبيل التفصيل  
 فللاسماء من ذلك



الافعال بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة ويرد ان يقال ان الافعال المعربة هي المضارع فقط فلامعنى للجمع ويحاجب بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص المعرب من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل ان فرض الكلام في اقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفة في الموضوعين بخلاف ما صنعه الشارح (قوله المذكور) اشار به الى ان اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبارها تأويلها بالمدكور والافعال اسم الاشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) اي ظاهراً أو مقدر أو محلاً وكذا فيما به (قوله والحاصل) اي المتحصل من ذلك ان الخ (قوله مشترك) اي مشترك فيه فهو من باب الحذف والايصال لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بنى وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيان ووصح الاخبار به مع انه منى عن المشترك مع انه مفرد لان لاه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيان (قوله لانه كرر الرفع والنصب) اي ذكرهما مرة مع الاسماء واخرى مع الافعال (قوله فقلنا انه) اي القسم اي قسم الرفع والنصب والاشق العبارة أنهما (قوله علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الا علامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب (قوله أعقبها بقوله) اي أتى عقبها بقوله باب الخ

\*(باب معرفة علامات الاعراب)\*

من اضافة الدال للمدلول بناء على محتمار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في معنى المكتب والابواب والقصول انه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واطافة الباب اليها من اضافة السبب للمسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول لان ذلك بالنظر للمدلول أي الباب وهو علامات الاعراب وان لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانما غير مستدركة ثم ان المصنف عبر بالمعرفة مع انها الاتقال الادراك الجزئيات كزيد وعمر والسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لان العلامات أمور كلية فكان الاولى ان يعبر بالعلم لانه يقال للسكك كالحيوان والانسان أو المركب كالسببة في نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من أنهما بمعنى واحد وأنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جوع القسمة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه ثم ان كلام المصنف معرض بشئ آخر وهو انه ترجم اشئ وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئاً وهو علامات الاعراب التي عقدها الباب ولم يترجمه \* والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب اضافة اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقدر الشارح انظار أقسام لان العلامات التي ذكرت ليست علامات الاعراب المطلق والامدادات الضمة على خصوص الرفع وانما كانت تدل على اعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص

المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جازيد (والنصب) نحو رأيت زيداً (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا يجزم فيها) أي لا يجزم في الاسماء (والافعال) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو ان يقوم (والجزم) نحو لم يقوم (ولا تخضع فيها) أي لا تخضع في الافعال والحاصل ان هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيان الرفع والنصب والمختص شيان الخفض والجزم ويبان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وان الخفض يختص بالاسم وان الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لانه كرر لرفع والنصب مع الاسماء والافعال فقلنا انه مشترك بينهما وخص الاسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لا بد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله

\*(باب معرفة علامات)\*

أقسام (الاعراب)

الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا  
 الاعراب نفسه ليس مشترك مع غيره حتى يحتاج الى علامات غيره والعلامات انما يوثق بها التمييز  
 الاشياء المشتركة بعضها عن بعض وازدادة علامات الى ما قدره الشرح وهو انظر اقسام على  
 معنى اللام على ما شئ عليه المصنف من ان الاعراب معنوي وأما على انه تقطع فالازدادة  
 بيانية أي علامات هي اقسام الاعراب (قوله التي هي الرفع الخ) نعمت للاقسام ولا يضر الفصل  
 بالمضاف اليه وهو الاعراب لان المتضامتين كالشئ الواحد (قوله من حيث هو) أي لا يقيد  
 كونه في الأسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا يقيد كونه في الفعل لان  
 علاماته اثنتان الضمة والنون ولا يقيد كونه فيما لان علاماته خمسة ولا يقيد كونه بالضمة  
 أو بالواو أو بالالف أو بالنون لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب  
 والخفض والجزم فالحيثية حيثية اطلاق (قوله اربع علامات) ذكر العدد لان المعدود  
 وهو علامات وثلاث (قوله على الاصل) متعلق بمحذوف أمانت للضمة أي الكائنة على  
 الاصل أو حال منها أي كائنة على الاصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يترض بأنه  
 يقتضي ان انا ضمة اصلية وضمة غير اصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف  
 الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أي حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المتكرر حالها مع  
 وان كان ككثيرا فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله لاصالها) أي  
 أرجمتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثني بالواو) أي اني بالواو ثانيا (قوله تنشا)  
 أي تحدث وقوله فهي بنتها أي تولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في  
 انصاف وهو ان حروف العلة ناشئة عن الحركات وهي كية منها فالواو هي كية من ضمير  
 والالف من فتحين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها بسائط لا تتركب فيها  
 وعليه فيقال انه ثني بالواو واسكونها فرعا في النيابة عن الضمة (قوله وثلاث بالالف) أي ذكرها  
 ثالثة (قوله لانها أخت الواو) حقيقة الأخت ومذكرها هو الاخ المشارك اغيرة في الولادة  
 أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ كما هنا فان الف اخت الواو أي مشاركتها في  
 المدخ فقيه استعارة مصرحة اصلية ولا يحق تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص  
 لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا  
 وحروف مد أيضا ان جانس الواو والياء ما قبلها ما بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل  
 الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله اضعف  
 شهما) من اضافة الصفة للموصوف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عنده سكوتها  
 أي النون ظرف للغنة فهو يضيف ان حروف العلة في الغنة وان النون اذا سكنت كذلك  
 فأشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ)  
 اعترض بأنه يقتضي ان لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو ليس لها  
 الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سيأتي واجيب بان الجمع في  
 مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة الحق في افراد ما سيأتي أو بان المراد بكل هنا  
 الكل الجموعي ومن بيانية لا تبعية أي وللجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذه

التي هي الرفع والنصب  
 والخفض والجزم (الرفع)  
 من حيث هو (أربع  
 علامات الضمة) على  
 الاصل (والواو والالف  
 والنون) نيابة عن الضمة  
 قدم الضمة لاصالها وثني  
 بالواو لسكونها تنشا عن  
 الضمة اذا أشبعت فهي بنتها  
 وثلاث بالالف لانها أخت  
 الواو في المد واللين ونتم  
 بالنون اضعف شهما  
 بجر عطف العلة في الغنة  
 عنده سكوتها ولكل واحدة  
 من هذه العلامات الاربع  
 مواضع تختص بها

لا يتلزم ان يكون لكل واحد منهما عدة مواضع (قوله الاول في الاسم المفرد) قد ينظر فيه  
 لانه يوجب اما ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد أو يكون الاول غير  
 الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم  
 المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول يجي في الاسم المفرد  
 من مجي العام في الخاص بمعنى حقيقة فيه لان ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد  
 وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أي في باب  
 الاعراب ما ليس بشئ حقيقة أو حكما ولا مجموعا حقيقة أو حكما ولا من الائمة الخمسة ولو كان  
 مركبا كعبد الله وبعلبك (قوله نحو جاز يداخل) مثل للمذكر بمثاليين ولامؤنث بمثاليين  
 أيضا للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع  
 التكثير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضهها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح  
 الهمزة فالاسارى جمع الجمع (قوله والعدارى) جمع عذارى وهى البكر (قوله ما تغير فيه  
 بناء مقردة) أي جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين تغير فيه صبغة واحدة فالمراد بالمراد فيه  
 ما قابل المركب أي ما تغير فيه مفردة عن حاله قبل الجمع أي تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة  
 جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحدة للاعتلال وهو جمع تصحيح نحو  
 قاضون ومصطفون وبالثاني ما تغير فيه بناء واحدة لاحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم  
 كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهنديات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحدة وهو معرب بالحروف  
 كسنون وأرضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد  
 ثم لا فرق في التغير بين أن يكون مشاهدا وهو ما ذكره الشارح أو تقديرا كفلان فإنه يستعمل  
 في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعاً فضمة أوله كضممة أسد وان جعلته مفردا  
 فضمة كضممة قنل والتغير امر اعتباري لانه يقدر زوال الضمة ان كانت في الواحد وتبدلها  
 بضمة مشهورة بالجمع عند سببويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمة أو بالنعث أو بغير ذلك فتقول  
 فلان سائرة للمفرد وملك سائر للجمع واشترطه ان كان مفردا واشترطه ان كان جمعا  
 (قوله وهو) أي تغير مقردة أو ما تغير فيه بناء مقردة وعلى الثاني يحتاج التقدير مضاف بعد  
 قوله الاول والثاني الخ أي الاول صاحب التغير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى السمة  
 بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والافهى ثمانية لانها اما بزيادة فقط أو بنقص فقط  
 أو بهما معا أو بعدمهما وكل منها اما مع تغير شكل أو لا ~~لانه~~ أسقط عنها قسمان اهدم  
 وجودهما في كلامهم وهما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغير فيهما (قوله  
 نحو صنو وصنوان) الصنو فرع الشجرة والصنوان يستعمل مثنى وجمعاً ويفرق بتنوين  
 النون في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرهما  
 والاعراب بالحروف في المثنى (قوله نحو تخمة) مفرد وتخم جمع (قوله نحو أسد) بفتحين اسم  
 للحيوان المنترس والجمع أسد بضمين ويختص باسكان السين المهملة (قوله نحو غلام وغلان)  
 اما الزيادة في غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت بعد اللام وقبل  
 الميم في المفرد واما تغير الشكل فظاهر فعرفت ان الف غلمان غير الف غلام لاختلاف محلها

(أما الضمة فتكون  
 علامة للرفع في أربعة  
 مواضع) الاول (في الاسم  
 المفرد) سواء كان المذكر  
 نحو جاء زيد والفتى أم  
 مؤنث نحو وجاءت هند  
 وحبل (و) الثاني في (جمع  
 التكثير) سواء كان المذكر  
 نحو جاء رجل والاسارى  
 أو مؤنث نحو جاءت الهنود  
 والعدارى والمراد بجمع  
 التكثير ما تغير فيه بناء  
 مفردة وهو ستة أقسام  
 \* الاول التغير بالزيادة على  
 المفرد من غير تغير شكل  
 نحو صنو وصنوان \* الثاني  
 التغير بالنقص عن المفرد  
 من غير تغير شكل نحو تخمة  
 وتخم \* الثالث التغير  
 بتبدل الشكل من غير  
 زيادة ولا نقص نحو أسد  
 وأسد \* الرابع التغير بالزيادة  
 على المفرد مع تغير الشكل  
 كرجل ورجال \* الخامس  
 التغير بالنقص عن المفرد  
 مع تغير الشكل كرسول  
 ورسول \* السادس التغير  
 بالزيادة والنقص وتغير  
 الشكل نحو غلام وغلان  
 فهذه كلها ترفع بالضمة  
 (و) الموضع الثالث في  
 (جمع المؤنث السالم)



(قوله وهو ما جمع الخ) ان او قلنا ما على مفرد صرح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الا في انه نصب  
 بالكسرة وان او قلنا ما على جمع نافي قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب باختبار  
 الثاني وان المراد ما تحققت جمعته وحصلت بالفتوتاء اي كان له ما دخل في الجمعية قالوا  
 للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج يجعل الباء للسببية اذ لا تكون  
 الالف والتاء سببيا في الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جاءت الباء للمصاحبة احتج الى  
 مزيدتين ليخرج قضاة وبيات فان كلامهم ما يصدق عليه انه جمع مع الالف والتاء لكن الف  
 قضاة منقاة عن اصل لازائدة وتاء آيات اصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جوع  
 التفسير (قوله وتقسيد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع  
 كاولات او مفردا كعرفان لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بهد تفسيره له بما  
 جمع بالفتوتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل  
 التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقسيد بالجمع به ذلك التفسير ايضا (قوله  
 اصطبل) بقطع الهمزة وهو وقف الدابة (قوله حليات) وتغييره بقلب الف المفرد وهو حلي  
 في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) اي على السكون كنون النسوة نحو يتربصن او على الفتح  
 كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن او خفيفة نحو ليكونن والكاف في كلام  
 الشارح استقصائية لا يخصصه بوجوب بناء المضارع فيهما واعتراض قوله يوجب بناءه  
 لاحاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب جعل الشيء في كلام اثنين على ما يتقل  
 اعزابه فقط واجيب بأنه ذكره لتنبه المبتدى على ما عساه يفعل عنه واعلم ان نون النسوة  
 لا تكون الا مباشرة واما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهي الموجبة للبناء كما  
 تقدم وتكون مباشرة نظاما منتهية تقديرا نحو ولا يصد ذلك او متفصلة لفظا وتقديرا نحو  
 لتبلون ولا تتبعان فاما ترين والفعل معهما عرب (قوله واما الواو) اي المضموم ما قبلها لفظا  
 كالزيدون او تقديرا كما اصطفون وقوله فتكون علامة للرفع اي على الرفع فاللام تعني على  
 اي اشارة عليه على سبيل التباينة (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه  
 الظرفية ولا يخفى ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثله فاكثر تزيادا في آخره  
 صالح لتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول اي المذكر المجموع جمع سلامة وما  
 جعل عليه وهو ما كان آخره واوا ونون في حالة الرفع كالزيدون وعشرون اوباء ونون في حالي  
 النصب والجر كالزيدين وعشرين وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل  
 فلا يقال فيه ورجلون الا اذا صغر لانه حينئذ يلحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني  
 كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة ان يكون كل مذكرا قارا  
 خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها ويختص العلم بان لا يكون مركبا  
 تركيبا اسناديا ولا من جيا ولا معر با مجرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب افعل فعلاء  
 ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علمته ووجب ان  
 يهوض عنها تعريف آخر اذا اريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير  
 افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما المفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلية منه

وهو ما جمع بالفتوتاء  
 مزيدتين نحو جاءت  
 الهندات وتقسيد الجمع  
 بالتأنيث والسلامة جرى  
 على الغالب والافتد يكون  
 جمع المذكر نحو اصطبلان  
 جمع اصطبل وقد يكون  
 مكسرا نحو حليات جمع  
 حلي (و) الرابع (في الفعل  
 المضارع الذي لم يتصل  
 بآخره شي) يوجب بناء  
 كنون النسوة نحو يتربصن  
 او نون التوكيد نحو  
 ليسجنن وليكونن او ينقل  
 اعزابه كاف الاثنين نحو  
 يضربان او واو الجمع نحو  
 يضربون اوباء المخاطبة  
 نحو تضربين ومثال  
 المضارع الذي لم يتصل  
 بآخره شي من ذلك نحو  
 يضرب ويخشي (واما الواو  
 فتكون علامة للرفع في  
 موضعين) الاول (في جمع  
 المذكر السالم) نحو جاء

لانه حينئذ يصير الاعداد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته اتنا في مدلول الجمع والعلمية وكذا يقال في العلم اذا شئ فوجود العلية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتها ما يخرج بالذكري من العلم نحو زيب ومن الصفة نحو حائض وبالعقل من العلم نحو لاقق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلافه صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالمثل من التام وان استعملت في غير التانيث كالمبالغة من العلم نحو حجرة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها قيد في القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وتخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام ككبرق نجره أو عز جيا كسيبويه وما عرب بغيره كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع وتخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلا بفتح الفاء والمد كاجر وأسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بنى تميم • حلائل اسودين وانجربين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى وتخرج ما كان من باب فعلا نفعلي كندمان من الندم فان مؤنثه ندى اما ندمان من المتأدمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانه وتخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل اما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعلم للمذكر وعلمة للمؤنث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول اي المذكر الخ يندفع الاعتراض على التثنية بان فيه قصورا لانه لم يذكر الملقق يجمع المذكر السالم في هذا الاعراب وحاصل الجواب ان في كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء) اي لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو اتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون اتى بها جبر المافاته من الاعراب بالحركات وقوات التنوين فلم يوت بهما المحض الجمعية والذي يجعل المقربيه متغيرا هو الذي يوتى به لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو (قوله وجموك) بكسر الكاف فانه قريب الزوج الذي كره على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة اي على المشهور واما الكاف في البقية فان اضعفها الى المذكور فتحت والا كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) اي عن التصريح باشتراط الخ (قوله مفردة) فلو ثبتت او جمعت اعربت اعراب المثني او المجموع فان جمعت جمع تصحيح اعربت بالحروف او جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة كذاني الحاشية والذي في الحقة على الاشعوني عن ابن قاسم انها ان جمعت بالالف والتاء ايضا بان اريد بهما من لا يعقل اعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لذكر الاب والاخ والحلم وان نازع في جمع الاخيرة اليه وتي (قوله مكبرة) فلو ضعفت اعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو افردت اعربت بالحركات الظاهرة كجاه اب ورايت ابا ومررت باب (قوله اغصير يا المتكلم) فلو اضعفت اليها اعربت بالحركات المقصورة والذي ذكره الشارح اربعة شروط وتزاد عليها ان تكون غير

الزيدون وشي سالما  
 لسلامة بناء المفرد فيه مع  
 قطع النظر عن زيادة الواو  
 والنون رفعا والياء والنون  
 فصبا وجرا (و) الموضع  
 الثاني (في الاسماء  
 الخمسة وهي أبوك وأخوك  
 وجموك وفوك وذو مال)  
 نحو هذا أبوك وأخوك  
 وجموك وفوك وذو مال  
 فترفع بالواو نيابة عن الضمة  
 واستغنى عن اشتراط  
 كونها مفردة مكبرة مضافة  
 لغصير يا المتكلم لكونه

منسوبة فلو كانت منسوبة لعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبو يرك وأن يكون المقم خاليا من  
الميم والاعرب بالحركات الظاهرة وان تكون ذوبا منى صاحب فان كانت موصولة فهي  
مبنية على المشهور وان تضاف ذو الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذاضتها الى غيره نحو انا  
الله ذو بكة سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم أو ككرة نحو ذو مال  
وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من  
الناس ذووه فانه لا يعامل معاملة والاف اسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد  
لا بد منه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها اسماء اجناس فتقول بعضهم انه ابيان الواقع  
لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما اخذ من المصدر للدلالة على معنى  
وذات وانما تضاف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف باسماء  
الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحجج اليها اذا علمت ذلك علمت ان الشروط ثمانية ولم  
يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لئلا يكون يوهم اشتراط اضافتها للكاف  
واضافة ذو الى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة  
الصريحة الاضافة المقدرة كما في قوله \* خالط من سلى خياشيم وفا \* اي خياشيمها  
وقاها (قوله واسقط المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكراى تركه ولم يأت به (قوله المهن)  
هو على الصحيح اسم يكتفى به عن اسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها  
أولا (قوله في تسمية الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف علامة في المثني لاني انقضية التي هي  
فعل الفاعل واجيب بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المقبول كالتخلق بمعنى المخلوق  
فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فتى على معنى من اى في المثني من الاسماء  
أو من اضافة الصفة للموصوف اى في الاسماء المتناهية وقوله الاسماء لا يحترز له لان غيرها  
لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تسمية او الى الاسماء وهو بمعنى خصوصا فهو  
من المصادر التي جاءت على فاعله كالعاقبة والعاقبة منصوب على أنه منقول مطلق محذوف  
تقديره أخص تسمية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا بناء على المشهور من جواز  
حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثني كل اسم قاب عن اثنين  
اتفق في الوزن والحروف بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف نخرج بالتقيد الاول نحو  
العمرين في عمرو وعمر وبه وبالثاني نحو العمرين في ابي بكر وعمر وبالثالث كلا وكثما واثنان  
واثنتان اذ لم يسهج كل ولا كاة ولا اثن ولا اثنى وهذه الخرجات ملهقات بالمثني في اعرابه لانه  
\* ثم اعلم انه يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله  
شرط المثنى أن يكون معربا \* ومفردا منكر اماركبا  
موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يغن عنه غيره

ذكرها كذلك واسقط  
المصنف المهن هنا تبع اللفظ  
والزجاجي لان اعرابه  
بالحروف لغة قليلة (واما  
الالف فتسكون علامة  
للرفع في تسمية الاسماء  
خاصة) نحو جاء الزيدان  
فالزيدان فاعل وهو  
مرفوع وعلامة رفعه  
الالف نيابة عن الضمة  
(واما النون فتسكون  
علامة للرفع في الفعل  
المضارع اذا اتصل به ضمير  
تثنية) وهو الالف



فحوتضربان بالفوقانية  
ويضربان بالختانية (أو  
ضمير جمع) لمذكروهو الواو  
فحوتضربون بالفوقانية  
ويضربون بالختانية (أو  
ضمير المؤنثة المخاطبة) وهو  
الياء الختانية فحو  
تضربين وتسمى الافعال  
الخمسية وهي مرفوعة  
ليعلامة رفعها ثبوت النون  
تأية عن الضمة (والنصب  
لخمس علامات الفخمة  
والالف والكسرة والياء  
وحذف النون) قدم  
الفخمة لانها الاصل  
واعتمها بالالف لانها تنشأ  
عنها وثبت بالكسرة لانها  
أخت الفخمة في التحريك  
وأعتمها بالياء لانها أخت  
الكسرة وختم بحذف  
النون لبعدها المشابهة فيها  
ولكل من هذه العلامات  
الخمس مواضع تخصها  
(فاما الفخمة فتكون  
علامة للنصب في ثلاثة  
مواضع) الاول (في  
الاسم المفرد) فحورأيت  
زيداوعبدالله والفتى  
(والموضع الثاني في جمع  
التكسير) فحورأيت  
الزودوالهنودوالاسارى  
والعذارى (والموضع  
الثالث في الفعل المضارع

واما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه ولا يثنى مالم  
يتفق في اللفظ واما نحو الابوان فمن باب التغليب ولا مالم يتفق في المعنى فلا يثنى المشترك ولا  
الحقيقة والجواز واما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ ولا يثنى مالا تافه في الوجود فلا يثنى  
الشمس والقمر واما قولهم القسمران للشمس والقسمر فن باب الجواز ولا ماستغنى بتثنية  
غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية معنى عن تثنيته فقالوا سيبان ولم يقولوا  
سوا آن ولا ماستغنى بلحق المعنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجماء استغنوا بكلا وكلا  
أقاده في النصب (قوله تضربان بالفوقانية) وهو يصلح للمخاطبين المذكورين فحوا نتما  
تضربان يا زيدان والمؤنثين فحوا نتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب ولا تكون  
الالف فيه الاسما ويصلح للغائبين المؤنثين سواء كانت الالف اسما فحوا الهندان  
تتومان أو حرفا على لغة أكونى البراغيث فحوتقومان الهندان والتاء فيه للتأنيث  
للخطاب فيه أربع صور (قوله ويضربان بالختانية) للغائبين المذكورين اسما كانت  
الالف فحوا الزيدان يضربان أو حرفا فحويضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان  
(قوله تضربون بالفوقانية) خاص بجمع الذكور والمضربين فحوا نتما تضربون ولا تكون  
الواو فيه الاسما ففيه صورة واحدة (قوله ويضربون بالختانية) بجمع الذكور والغائبين  
سواء كانت الواو فيه اسما فحوا زيدون يضربون أو حرفا فحويضربون زيدون على تلك  
اللغة ففيه صورتان (قوله المخاطبة) هذا التقييد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت  
النون يصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه (قوله فحوتضربين) ولا يكون الامبدوا  
بالتاء القوقية ولا تكون الياء فيه الاسما ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم  
عشرة وان نظر الى انه قد يغلب مذكرة على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى  
انقسام المؤنث الى حقيقي والتأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت النون) أى  
النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله والنصب) أى من حيث هو الى آخر  
ما تقدم (قوله أخت الفخمة) أى مشاركتها في مطلق التحريك أى التحرك فلا يردان وصفها  
التحرك وان التحريك فعل المتكلم (قوله لبعدها المشابهة فيها) أى لضعف المشابهة في الحذف  
فالضمير في قوله فيما اراجع للحذف وأنته لاكتساب مرجعه وهو الحذف التأنيث من المضاف  
اليه وهو النون في قوله بحذف النون أو يقال أنت باعتبار الالامة (قوله مواضع) بجمعه  
باعتبار الاقتراد الشخصية والافعال والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد  
والياء لها مواضعان للاثلاثة واما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطرد ابل هو  
خاص بالفخمة والياء ولا يجزى في الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من انه ليس لكل منها  
الاموضع واحد (قوله الاول في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا أو  
غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدمه للمعذر أو للمناسبة منصرفا أو غير منصرف أشار الى بعض  
ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب ولا يخفى اعرابه (قوله  
في جمع التكسير) أى الجمع المكسر ويعم فيه بمنزلة ما قبله كما اشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله في  
الفعل المضارع) سواء كان صحيح الاخر أو معذله (قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحابنه

أذا دخل عليه ناصب ونم يتصل بالآخره شئ) مما تقدم في علامات الرفع نحو لن يضرب ولن يخشى (وأما الألف  
فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو رأيت ٢٧ أبالك وإخالك فأبالك وإخالك  
منصوبان برأيت وعلامة

نصبهما الألف نيابة عن  
الفحمة (وما أشبه ذلك)  
من نحو رأيت جمالك وقالك  
وذا مال (وأما الكسرة  
فتكون علامة للنصب في  
جمع المؤنث السالم) نحو  
خلق الله السموات فالسموات  
مفعول به وقيل مفعول  
مطلق وهو منصوب وعلامة  
نصبه الكسرة نيابة عن  
الفحمة لأنه جمع مؤنث سالم  
(وأما لياء فتكون علامة  
للنصب في المثنية) نحو  
رأيت الزيدتين فالزيدتين  
منصوب برأيت وعلامة  
نصبه الياء المفتوح ما قبلها  
المكسور ما بعدها نيابة  
عن الفحمة لأنه مثني (و) في  
(الجمع) المذكور السالم نحو  
رأيت العمرين فالعمرين  
منصوب برأيت وعلامة  
نصبه لياء المكسور  
ما قبلها المفتوح ما بعدها  
لأنه جمع مذكور سالم وأطلق  
الجمع لكونه على حد  
المثني فإذا ذكر الجمع مع  
المثني انصرف إلى جمع  
المذكور السالم لأنه أخوه في  
الأعراب بالحروف (وأما  
حذف النون فيكون  
علامة للنصب في الأفعال)

إليه لأن الشئ لا ينصب إلا بنصب الأبناص لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضع كنعاء  
بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة  
فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك إذا دخل عليه رافع ويكتفي بذلك عن  
ذكره في نظائره (قوله مما تقدم في علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه أو يتقل أعرابه  
وهو نون التوكيد بقسمها ونون النسوة والفتحة والاشين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل  
عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان أعرابه محايما نحو ولا يحملهن إن يكنن (قوله  
المتقدمة) أشار به إلى أن ألف في الأسماء للعهد الذي كرى (قوله وما أشبه ذلك) قد يقال لأفائدة  
له مع قوله أو لا نحو رأيت أبالك وأجيب بأن نحو أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم  
الحصر في الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الخيانتين لما أشبهه ولا موقع  
للفظ نحو هنا لأنه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها واجيب بأن ذكرها باعتبار كل فرد  
وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت جمالك من بقية أخواته وكذلك نحو رأيت  
فالك من بقية أخواته وهكذا ولو أسقطها وقال من رأيت جمالك الخ لكان أحسن (قوله  
فالسموات مفعول به) أي عند الجهوز وقوله وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني  
والرخصري وابن الحاجب وصوبه في المغني ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا  
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان  
موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل بجاءه  
وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود بالافعال والذوات جميعا والجمهور لا يشترطون هذا  
الشرط واتفق القولين نصب السموات ونحوها بالكسرة وهذه الحكمة تأخير الأعراب عن  
حكاية القول الثاني وهذا القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة  
بل جاريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة لظاهرة \* ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع  
بألف وتاء مزيدتين بالكسرة جلالا للنصب على البحر كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو  
والنون ايلتحق الفرع بالأصل ولم يعربوه بالحروف كاصله لأنه ليس في آخره حروف تصلح  
للأعراب بخلاف أصله \* واعلم أيضا ان هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول  
الشاطبي في شرح الألفية

وقسه في ذى التاوت نحو ذكري \* ودرهم مصغر وصحرا  
وزينب ووصف غير العاقل \* وغير ذاك مسلم للناسل

(قوله في المثنية) أي المثني (قوله وأطلق الجمع الخ) اعذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد  
جمع المذكور السالم وقوله لكونه على حد المثني أي طريقة في الأعراب بالحروف وفي ان آخر  
كل منه ما نون تحذف للإضافة (قوله لانه الخ) أي لابل ان المثني شريك جمع المذكور السالم  
في الأعراب بالحروف (قوله بثبات النون) أي بالاون الثابتة (قوله وتقدم انما كل فعل  
مضارع الخ) فيه تسمع لان الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل

الخمس (التي رفها بثبات النون) وتقدم انما كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلوا وان تفعلوا أو ضمير جمع نحو لن  
يفعلوا وان تفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعل في هذه منصوص به بلى وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفحمة

المضارع اذا اتصل به ضمير تنبيه الخ ولم يتقدم انما كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك  
 (قوله وللخض) اللام بمعنى على (قوله لانم الخت الكسرة في التحريك) أي مشاركتها في  
 التحرك فأطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصصها)  
 الجمع باعتبار افراد الشخصية والافعال فتحة ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذي  
 لا ينصرف (قوله المنصرف) أي حقيقة كزيد أو حكاه وهو غير المنصرف اذا اضيف  
 او اقترن بأل بناء على انه باق على منعه من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد أو قدر  
 للثقل او التعذر أو المناشبة ككررت بالقاضي والفتى وغلامى (قوله وهو الاسم المتمكن  
 الا يمكن) يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا او جمع تكسير  
 ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفه بالاعم ان لم يحمل الاسم في التعريف  
 على المفرد وقد أجازته المتقدمون لانه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو العارى  
 عن شبهه الحرف فلم يبين والامكن الزائد في التمكّن وهو العارى عن شبهه الفعل فلم يمنع من  
 الصرف واعلم ان أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم المعرب المنصرف وممكن  
 غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا أمكن وهو المبني كالمضمرات واسماء  
 الاستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له  
 لان الدخول يكون في الاول والتنوين في الآخر واطرافه تنوين الى الصرف من اضافة  
 المسمى الى الاسم أي التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من أن الصرف هو التنوين أي تنوين  
 التمكين كما ذكره بتوله وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين الذي أشار اليه  
 ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أي مبينا \* معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجرمع التنوين وقبل يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة صرف (قوله  
 وجمع التفسير المنصرف) أي حقيقة كما مثل الشارح او كما فسد دخل غير المنصرف مضافا  
 نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقرونا بال نحو وأنتم عا كقولهم في المساجد بناء على ما تقدم  
 في المفرد وهذا ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التفسير المنصرفين مع أنه أخصر لزيادة  
 الايضاح للمبتدى لانه ربما يتوهم ان المنصرف مجموعهما (قوله وسيأتى ان غير المنصرف)  
 أي من النوعين المفرد وجمع التفسير (قوله ولا يكون الامنصرقا) ولذا لم يقيد المثنى  
 بالمنصرف كما فعل فيما قبله (قوله اذا لم يكن علما) هذا قيد في قوله ولا يكون الامنصرقا ولقائل  
 ان يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا والكلام في الجمع نعم يصح اطلاق  
 الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ) نحو عرفات علما موضع الوقوف وأذرعان  
 قرية من قرى الشام واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق  
 فبعضهم يعرب به على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة  
 فاستحب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعرب به على ما كان عليه قبل التسمية  
 مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب به اعراب ما لا ينصرف  
 فيترك تنوينه ويحذفه بالفحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى

(والخض ثلاث علامات  
 الكسرة والياء والفتحة)  
 بدأ بالكسرة لانها الاصل  
 وثى بالياء لانها بنتها وخت  
 بالفتحة لانها اخت الكسرة  
 في التحريك واكل من هذه  
 العلامات الثلاث مواضع  
 تخصصها (فأما الكسرة  
 فتكون علامة للخض في  
 ثلاثة مواضع) الاول (في  
 الاسم المفرد المنصرف)  
 وهو الاسم المتمكن  
 الا يمكن نحو مروت يزيد  
 ومسمى منصرفا لدخول  
 تنوين الصرف عليه وهو  
 المسمى بتنوين التمكين  
 (و) الثاني في (جمع  
 التفسير المنصرف) نحو  
 مروت يزيد وهنود  
 وسيأتى ان غير المنصرف  
 يخضع بالفتحة (و) الثالث  
 في (جمع المؤنث السالم) ولا  
 يكون الا منصرفا نحو  
 مروت بالهندات اذا لم  
 يكن علما فان كان علما جاز  
 فيه الصرف وعدمه (واما  
 المسمى بكون علامة  
 للخض في ثلاثة مواضع)



التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع  
العلمية والتأنيث فتركه تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة  
وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان سمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه  
وقد روى باللغات الثلاث قوله

تنورتها من اذرعها واهلها \* يثرب أدنى دارها انظر على

(قوله المعتلة) أى التي آخرها حال الاضافة تصرف علة وانما قلنا حال الاضافة لانه لا يرد عليه  
قوه فان آخره حال الافرادها واصله قوه بفتح الفاء عند سيبويه والخليل وبضمها عند الفراء  
وعلى كلا القواين هو باسكان الواو (قوله المضافة) أى الى غير ياء المتسكّم (قوله فى التثنية  
مطلقا) أى سواء كان المذكر او المؤنث (قوله السالم للمذكر) أى قال فى الجمع للعهد المذكور  
والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان  
مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقدره وضابطه انه المشابه للفعل فى اشتماله على  
علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى او علة  
فرعية تقوم مقام علتين وذلك ان الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ  
وهى اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه واما عند  
الكويتيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدوث والزمان والنسبة والاسم  
يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا فى الحاشية ومثله فى حاشيته على الاشعوني  
وتعقبه ابن سم نقل عن العلامة الدوشري حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من  
حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل فى الافادة وما يحتاج  
فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا اشابه الاسم فى اشتماله  
على مطلق علتين الخ وايس المراد فى اشتماله على عتين التميز فى الفعل منع منه شيان  
ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين ويوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو همد  
اذا صرف مع ان فيه الفرعيتين أى لانهما ليستا معتبرتين لانتفاء بعض الشروط حينئذ  
كاسيأتى فلوك كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو أجميل بالجيم تص غير أجمال جمع  
جل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ  
او كانتا من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامت نقي كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع  
التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا  
التنوين لانه لم يصرف بذلك كامل الشبهة بالفعل ثم اعلم ان حاصل العمل الموجبة لمنع الصرف  
تسع الاولى صبغة منتهى الجوع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة  
أو الممدودة وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث مهنوى كاسيأتى والثالثة العرفية ونرى دهننا  
خصوص العلية لا غيرها من بضية المعارف لعدم مدخلية المظهر والمبهم هنا لكونهما مبنيين  
والكلام فى المعربات ولجعل ذى الاضافة او اللام غير المنصرف فى حكم المنصرف والرابعة  
الجمعة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة العدل والثامنة  
التركيب والتاسعة الوصف وان من هذه الاعمال ما يقوم مقام علتين فيستقل بالانح بفرده

الأول (فى الاسماء الخمسة)  
المعتلة المضافة نحو صررت  
بأبيك واخيك وجيبك  
وفيك وذى مال فهذه  
مخفوضة بالياء الموحدة  
وعلاوة خفضها بالياء  
عن الكسرة (و) الثانى  
(فى التثنية) مطلقا نحو  
صررت بالزيدين والهنديين  
فالزيدين والهنديين مخفوضان  
بالياء الموحدة وعلاوة  
خفضهما الياء المفتوح  
ما قبلها المكسور ما بعدها  
نيابة عن الكسرة  
(و) الثالث فى (الجمع)  
السالم للمذكر نحو صررت  
بالزيدين فالزيدين مخفوض  
بالياء الموحدة وعلاوة  
خفضه الياء المكسور  
ما قبلها المفتوح ما بعدها  
نيابة عن الكسرة

وهو شيا من صبغة منتهى الجوع والفت التائيت المقصورة والمدودة اما وجه قيام الاول  
مقام علتين فلان كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على  
الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة اخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروج وجه عن  
صبيغ الاتحاد العربية واما وجه قيام الثاني مقامهما فلانته زيادة دالة على التائيت لازمة  
ايضا ما هي فيه فلا يقال في جراهير ولا في حبل فالتائيت بمنزلة علة وهي من جهة المعنى  
واللزوم بمنزلة علة اخرى وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية والذي في الحقيق على الاشرفي  
ان التائيت بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولزوم علامته علة ترجع الى المعنى وان منها ما لا يستقل  
بالمنع بل لا بد من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التائيت التاء  
والتائيت المعنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما يمنع مع العلمية ضرورة ان  
الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتناقى مدلولها - ما فان مدلول العلية الذات ومدلول الوصفية  
حالة من أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أسماء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كأجر  
وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان وثلاثة  
اخرى وهي العجمة كإبراهيم والتائيت كطلحة وزينب والتركيب كعدي بكر ب اذا علمت ذلك  
علمت ان تسمية كل واحدة من هذه العلة السبعة وبعض الثامنة علة مجازا ذ كل واحدة  
جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين او واحدة تقوم مقامهما كما قاله  
بعضهم وقد أشار الشارح اعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صبغة منتهى الجوع الخ  
(قوله وهو ما كان الخ) أي الاسم الذي لا يصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ما كان  
الخ أي هو الذي وجد على وزن صبغة أي هيئة منتهى أي أقصى الجوع أي الذي لا يمكن  
ان يجمع جمع تكسيري اخرى بعد حصوله على هذه الصبغة مثلا كاب يجمع على ا كاب  
ثم يجمع ا كاب على ا كاب وكذلك نم يجمع مع على أنعام ثم يجمع انعام على انعيم وا كاب  
وانعام لا يجمعان بعد ذلك فهما على صبغة وقت عندها جوع التكسير وقولنا لا يمكن  
ان يجمع جمع تكسيري لا يتنافى امكان جمعه جمع سلامة نحو اصوات يجمع صواحب  
فصواحب لا يجمع جمع التكسير بعد هذه الصبغة التي هو عليها وان جمع جمع سلامة على  
صواحبان وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارافي دعوى ان صبغة صواحب مثلا بانفت  
أقصى صبغة الجوع مع انه قد في من الصبيغ صواحبان جمع سلامة فلم تبلغ صواحب  
أقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصبغة لم يبطل نهاية الجمعية على نزع التكسير فهو  
بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرقان  
كساجد أو ثلاثة اوسطها ساكن كصابيح ولا فرق بين ان يكون أولهما كما مثل او  
غيرها كصوامع وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصبغة الاولى نحو  
جوارا ولا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصبغة الاولى ونحو يخافني جمع بنتي من  
الثانية وبقواتنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني وتواني فانهم مامقردان مصدرا لتداني  
وتواني وبقواتنا اوسطها ساكن خرج طواعية وكراهية وهما خارجان بالجمع أيضا لانهم ما  
مقردان ونخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجهما بشرائط ان لا يكون في آخر هذا الجمع تاء

(واما الفتحمة فتكون  
علامة التفض في الاسم  
الذي لا يصرف) وهو  
ما كان على صبغة  
منتهى الجوع نحو مرت  
بصا جدره صابيح

التأنيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي منها ان لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية  
 فخرج نحو ظفاري نسبة الى ظفار بوزن قظام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالظفار  
 فهو مصر وف لان الياء فيه للنسبة تحقيا وخرج نحو حواري بالحاء المهملة والراء بعدد  
 الالف وهو الناصر وحوالي وهو المحتال فكل منهما مصر وف لان الياء فيه ملحقه ياء  
 النسب لانه سمع من العرب مصر وفاقتدرفيه الاتساب وان لم يكن منسوبا حقيقة (قوله)  
 او كان محتوما بالالف التأنيث الممدودة الخ) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي الالف  
 التي بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة  
 عليها مجاز لان الممدود ما قبلها الالهى وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كزكريا أو نكرة  
 كصبراه أو صفة كصبراه أو جمع كأصدقا جمع صديق وصلحوا جمع صالح وأعزاز جمع عزيز  
 وألف التأنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة  
 أو نكرة كذكري أو صفة كحبيلى أو جمع كرضى وجرى (قوله) أو كان فيه العلية والتركيب  
 هذا شروع فيما فيه علمتان والعلية كون الاسم علم المذكور أو مؤنث والتركيب جعل اسمين  
 بمنزلة اسم واحد وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلية كونه من جنس ليس عدديا  
 ولا محتوما بوجه فخرج المركب الاضاق فانه يجرى على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه  
 قبله من الصرف وعده كغلام زيد و ابى هريرة و اما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث  
 لفظا أو تقديرا وخرج المركب الاسماندى نحو شاب قرناها وتأبط شرافانه مبنى محكي على  
 حالته قبل العلية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قبل  
 ولتأمل ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علمية وان كانت اجزاؤها معربة  
 وبعد العلية معربة اعربا تقديرا بالاستئصال الحرف الاخير بحركة الحاء كماهية فتكون من  
 المعربات تقديرا لان المبنيات واذا كان كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه  
 لان عدم ظهور الاعراب لا ينافى الانصراف وعدمه كما في عصا وحبل وموسى ويمكن ان  
 يقال الحاء مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه  
 وخرج أيضا المركب التقييدى مطلقا التوضيحي وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان  
 قام زيد علمين وخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبنى على فتح الجزأين الا اثني  
 عشر واثنى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثانى مبنى على الفتح  
 وخرج المزجى المختوم بوجه كسيدويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار شارح الى هذه  
 الشروط بالمثال في قوله نحو معدى كرب أى وحضرموت وبعليك فيرفع الجزء الثانى بالضم  
 وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثل الشارح  
 أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف أيضا والبناء (قوله) أو العلية  
 والتأنيث سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا ما لا ينوي فهو ان يكون اللفظ مجرد من  
 التام والالف موضوعا في الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقة كما كزيتب علم امرأة  
 أو مذكرة حقيقة كما كاشال علم رجل أو يكون في الاصل مذكرة ثم جعل علم المؤنث كزيتب علم  
 امرأة وهذا التأنيث انما يكون بتأنيدها في التصغير وشرطه مع انضمامه

أو كان محتوما بالالف  
 التأنيث الممدودة كصبراه  
 أو المقصورة كحبيلى أو كان  
 فيه العلية والتركيب  
 المزجى نحو معدى كرب  
 أو العلية والتأنيث نحو  
 زيتب وفاطمة



للعلية واحدا من أمور أربعة إما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزيب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التانيث واما تحريك الوسط من حروفه نحو سقر اسم بلهيم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه اجماعيا كجور يضم الجيم وحص اسمي بلدين واما كونه منقولاً من مذكر نحو زيد اذا سمى به امرأة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع اوجود عند سيبويه واما التانيث اللفظي فهو ان يكون اللفظ ملحقاً بآخره علامة التانيث سواء كان موضوعاً لمذكر كطلحة وجزءة اولوث كفاطمة وان كان الثاني معنوياً أيضاً ولا شرط له غير انضمامه للعلية اذا علمت ذلك علمت ان اقسام التانيث ثلاثة لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وجزءة على رجلين ومعنوي فقط كزيب وسعاد على امرأتين وهذا ظاهراً وعلى رجلين نظر الاصل وقد اشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذا موثب بها مطلقاً \* وشرط منع العار كونه ارتقى  
 فوق الثلاث أو بجور أو سقر \* أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر  
 وجهان في العادم تذكير سابق \* وجملة كهند والمنع احق

(قوله أو العلية والجملة) الجملة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلية أن يكون ما هي فيه علماً في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علماء هذا ما جزم به ابن الحاجب وواقفه ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لا يمكن جهور الخويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علماً في اول استعمال العرب وبه جزم الرضى وقال ألا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم يتصرف فيه فصارع غير منصرف وشرطها أيضاً عند سيبويه وأكثر النجاة تحريك الوسط ورجحه الرضى والمتأخرون وأما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط أحدهما من اهما تحريك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاشعوني وينحصر في الثلاثي ثلاثة أقوال \* أحدها أن الجملة لا أثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح \* الثاني أن ما تحرك وسطه لا يتصرف وفيما سكن وسطه وجهان \* الثالث ان ما تحرك وسطه لا يتصرف وما سكن وسطه يتصرف وبه جزم ابن الحاجب \* واعلم ان أسماء الانبياء وكذا الملائكة اجمعية الاربعة من كل منظومة في قوله

هود شعيب صالح محمد \* اوضاعها في العجم ليست توجد  
 رضوان مالك نكير منكر \* أمثالها في الحكم ما قد ذكرنا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذا أسماء جميع الانبياء لا تتصرف الا سبعة منظومة في قوله  
 تذكري بياناً نوحاً وصالحاً \* وهو داوود اوطاناً شيباناً محمداً

(قوله أو العلية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى ان لو وضع وضعه أصالة للفعل ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ الا منة ولا عن الفعل كشمز بتشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم بنت يصبح به معروف فيجمل فلا يضر في اختصاص هذا

أو العلية والجملة نحو ابراهيم  
 أو العلية ووزن الفعل  
 نحو أحمد

الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعمريية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والابان باعتبار مع الضمير كان من العلم المحكي وأما دل بضم الدال وكسر الههزة فشاذ وقد تقدم أنه اقلها من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما يزداد في أول المضارع أى حرف من أحرف المضارعة الاربعة نحو احمد ونحمد وتغلب ويشكر أعلاما لاخصاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لانها مبسودة وبجروف خاصة بالمضارع فلم تنكر في اصل الاسم وههنا كلام نقيس فانظره في الحاشية (قوله أو العلية وزيادة الالف والنون) أى زيادتهما على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما أصليتان كسنتهما أو احدهما ما كتيبان واذا تجاذب الكلمة اصلان اصل يقتضى الزيادة وأصل يقتضى عدمها اجاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن وعثمان من العفة أو العفونة (قوله أو العلية والعدل نحو عمر) العدل في الالفه له معان منها تقيض الجور وفي الاصطلاح تحول الاسم عن صبغته الاصلية الى صبغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق بخرج بقوات مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فصار بقد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كدقام فان اصله مقوم كذهب نقلت حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان قابدات ألفا فصار مقام فهذا الايقال له عدل عندهم لان التغيير للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه أخرج عن الصبغة بزيادة الواو فيه لغرض الحاق ببعضه ثم ان العدل نوعان تحقيقى وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذى لا يدل عليه الا منع الصرف فالتحقيقى يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلية نحو عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يكن فيه تقديرى سبب آخر مع العلية سوى العدل فقد رفيه لثلاث يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقبل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله أو الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى لان تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم كما مر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علة أخرى الاصلية أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفية أو لا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر ان يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد ان كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

أو العلية وزيادة الالف والنون نحو عثمان أو العلية والعدل نحو عمر أو كان فيه الوصف ووزن الفعل نحو أفضل أو الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث ورباع

والغين عارض الوصفية \* كأربع وعارض الاسميه

(قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن

أربعة أربعة ومثلها مثلت ومر ببع لان كلامهم ما معدول عن مكر رفاق الاصل تعدد اللفظ  
 عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعد اللفظ علم انه معدول عن مكرر واختلفوا فيما  
 وراء ذلك الى عشاروم عشر هل جاء أم لا والواجب بحجته (قوله أو الوصف وزيادة الالف  
 والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصله وأما الالف والنون فيه فشرطهما ان لا يكون  
 مؤنثا هما فيه على وزن فعلاثة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجوده على في مؤنثه  
 ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الاقل يمنع من الصرف لانتفاء فعلاثة الذي  
 هو شرط في منع الصرف وعلى الثاني يصرف لعدم وجوده على الذي هو شرط ومن ثم  
 اختلفوا في رجن اذا تجرد من أل والراجح المنع بناء على الاقول (قوله فهذه كلها) أي الاسماء  
 المذكورة ونحوها (قوله أو تتلألأ) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون  
 في المساجد أو موصولة كقوله

مأنت باليقظان ناظره اذا \* نسبت بين ثم واذ كرا العواقب  
 بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله  
 رأيت الوابد بن الزيد مباركا \* شديدا بعباء الخلافة كاهله  
 ومثلها أم في لغة حمير كقوله

أ أن شمت من تجدير يقا تا اقا \* تبت بلبيل ام ارمدا عتادا اولقا

ثم اعلم ان فيما لا يصرف اذا اضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال أحدها ان يكون باقيا على منعه  
 من الصرف مطلقا ثانيها ان يكون منصرفا مطلقا ثالثها التقصيل وهو انه ان زالت منه علامة  
 فنصرف نحو باجدكم وبعثا فان العملية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنكروا ان بقيت  
 العلامتان فلا نحو بأحسنكم (قوله وللجزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة  
 أو الحذف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد الحركة واصطلاحا  
 ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره  
 الشارح أيضا (قوله سقوط حرف العلة) أي من الفعل المعتل وقوله أو النون أي من  
 الامثلة الخمسة وقوله للجزم أي لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة  
 كما ذكره الشارح كان المناسب ان يقول المتن وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا  
 لحذف الحركة وهو السكون والحذف حرف العلة وحذف النون قلت انه أراد التصريح  
 بالمقصود فان قلت العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة أو الحذف  
 وللجزم هو ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط اما  
 على ان الاعراب معنوية فظاهر ان الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حينئذ تعبير  
 مخصوص بعلامته السكون وما ناب عنه واما على ان الاعراب انظري فالتغاير بالاجمال  
 والتفصيل (قوله في الخط) أي منه وقوله بما حال من الواو أي حالة كونها تابعة (قوله  
 لالتقاء الساكنين) علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لالتقاء الساكنين وعليها كتب  
 الشيخ النيبتي حيث قال أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء أي اجتماع الساكنين وان  
 كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو تلبون فان النون حذفت لتوالي النونات)

أو الوصف وزيادة الالف  
 والنون كسكران ولها  
 شروط تطلب من المطولات  
 فهذه كلها تنقضي القحمة  
 نناية عن الكسرة ما لم تنصف  
 أو تتلألأ فانها حينئذ  
 تنقضي بالكسرة على  
 الاصل نحو صررت بافضلكم  
 وبالافضل (وللجزم علامتان  
 السكون) وهو حذف  
 الحركة (والحذف) وهو  
 سقوط حرف العلة أو النون  
 للجزم واحترز بقولي  
 للجزم من نحو سددع  
 الزبانية لان الواو حذفت  
 في الخط مع الحذف في اللفظ  
 لالتقاء الساكنين ومن  
 نحو تلبون فان النون  
 حذفت لتوالي النونات  
 ولكل من السكون  
 والحذف



مواضع تختص به (فاما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع ٤٥ الصحيح الآخر) اذا دخل عليه جازم ولم

يتصل بآخره شيء نحو لم يضرب فيضرب فعـل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء (واما المحذوف فيكون علامة للجزم) في موضعين الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فبدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من يخش الالف والقحة قبلها دليل عليها والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (و) الموضع الثاني (في الأفعال الخمسة) التي رفعها بثبات النون) وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تنبيه نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنث الخطابية نحو لم تضرب في هذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون (فصـل) \*

الاصـل لتبلون بواو وبن وبنون خفيفة بوزن ترجون حذفت ضمة الواو الاولى والثقل فالتقى سا كان فحذفت الواو الاولى التي هي لام الفعل لاتقاء الساكنين وانما لم تحذف الواو الضمير لانها نائب الفاعل فهي عمدة وكلمة بخلاف لام الفعل فانها اجرة كلمة وحذفت الجزاء اولي من حذف الكلمة فصارت تبلون فادخلت نون التوكيد المشددة وهي بتونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقي سا كان الواو والنون المدغمـة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقه فقبيل لتبلون ولم تحذف النون لغوات الغرض الذي هي بها الاجل وهو التوكيد واعراب هذا الفعل ان تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة الذكور الخطابين مبنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الامثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنين في الماضي ويجوز في المضارع قلت لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون فان الاولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزوائد (قوله مواضع) جمع مواضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يردان السكون ليس له الاموضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره اوانه اراد بانجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أي يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله ما لم يكن في آخره ات الخ) لو اسقط في لكان أولى واطهر لان اثباتها يوهم ان آخر الفعل المعتل غير حرف العلة واما كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ويجري ذلك في امثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلي فان كان غير أصلي بأن كان بدلا من همزة كيقرا من القراءة ويقرى من اقراء الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم جازمه وحذفه وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الازهرية (قوله وعلامة جزمها حذف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل ووجد الآخر منها سا كالممكنه تجديدا للجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر اضعفه ثبوتها بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقا حرف العلة نحو لم يخش ولم يرم ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الاولى اسقاط كل لانها للافراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتي بها لبيان الاطراد أي التخصيص على كل فرد فرد

(فصل) \* هو لغة الجاهل بين الشيتين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول والمعنى في الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنهما وعلى الثاني منصولة عنهما وهذا بالنظر للاصل كما قاله الشبرايطي وبالافهم من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجاهلة غير مرادى في معناها

أجمعين وحاصله ان يقال  
(المعربات قسمان قسم  
يعرب بالحركات) الثلاث  
الضمة والفتحة والكسرة  
أو بالسكون (وقسم يعرب  
بالحروف) الاربعة الالف  
والواو والياء والنون  
أو بالحذف (فالذي يعرب  
بالحركات) اجمالاً (أربعة  
أنواع) نوع من الأفعال  
وثلاثة من الأسماء فأناواع  
الأسماء الثلاثة (الاسم  
المفرد) نحو جاء زيد ورأيت  
زيداً وهررت بزيد (وجمع  
التكسير) نحو جاء الرجال  
ورأيت الرجال وهررت  
بالرجال (وجمع المؤنث  
السالم) نحو جاءت الهندات  
ورأيت الهندات وهررت  
بالهندات (و) نوع الأفعال  
(الفعول المضارع الذي  
لم يتصل بآخره شيئاً) نحو  
يضرب وان يضرب ولم  
يضرب (وكلاهما) أي مجموع  
الانواع الاربعة لاجتماعها  
لتختلف بعض الأحكام  
في بعضها أي مجموعها (ترفع  
بالضمة) نحو يضرب زيد  
ورجال ومؤمنات (وتنصب  
بالفتحة) نحو لن أضرب  
زيداً ورجالاً (وتخفض  
بالكسرة) نحو هررت بزيد  
ورجال ومؤمنات (وتجزم  
بالسكون) نحو لم يضرب

الأصلي فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله في ذكر) الحار والمجرور متعلق بمحذوف  
صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محمول أي محصل الكلام الطويل بالمتقدم (قوله من أول  
باب علامات الاعراب الى هنا) من فيه للبيان أي الذي هو أول علامات الاعراب ممتدا الى  
هنا ولا يصح أن تكون من هنا لا بداء الغاية كقولهم سرت من البصرة إذا السير ثابت  
في المبدأ دون الذكر هنا وأشرت بقولي ممتدا الى هنا الى أن المتعلقة بمحذوف كما أشار اليه  
بعضهم (قوله غيرنا) مفعول لا تجله أي ذكر المصنف ذلك اقرين المبتدئ أي تكرير التعليم  
له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال التكرير مهيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق  
بمحذوف حال من ذكر أي حالة كونه جارياً على الخ وهو هذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع  
هذا الصنيع أو مسبوق به (قوله وحاصله) أي ما تقدم (قوله المعربات قسمان) مبتدأ وخبر  
وفيه الاخبار بالثني عن الجمع وضح ذلك مع ان الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعربات  
الجنس الصادق بالثني قال فيه للجنس والقاعدة ان آل الجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت منه  
معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالثني في معنى الجمع  
فالمطابقة موجودة نظراً للمعنى على حد فاذا هم فريقان يختصمون والحاصل انه لا بد من  
التأويل في المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد بجنس المعربات من حيث هي لا بقيد  
كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى  
غيره وكونها قسمين بالاستقرار (قوله يعرب بالحركات) أي وجوداً أو عدماً فدخل فيه المعرب  
بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات (قوله  
أو بالسكون) لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أي  
وجوداً أو عدماً فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل  
(قوله أو بالحذف) أي حذف أحد الحروف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع  
نوع والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائد لتوكيد وللمبادرة الى بيان ان المراد بقوله  
أربعة الانواع لا الافراد لان الافراد اكثر من ذلك بل لا تقتصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله  
تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل اجعل  
أولاً حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل (قوله الاسم المفرد  
وجمع التكسير) أي الاما ألحق منهما بالثني وجمع المذكور السالم ككلا وكلتا فانه مفرد اللفظ  
الحق بالثني في اعرابه ان أضيف لضمير وكسنتين وبابه فانه جمع تكسيراً لخلق بجمع المذكور  
السالم في اعرابه (قوله وكلاهما) المراد الكل الجموعى ولذا قال الشارح أي مجموع الانواع  
الاربعة وهذا اذا نظرنا للكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلاهما ما يشمله  
وانما كان من الكل الجموعى للتحلف عن الحكم المذکور في بعض الافراد الداخلة تحت  
كل وهو المستثنى فيكون من الكل الجموعى واما اذا نظرنا للكلام المصنف مع اخراج  
المستثنى من أول الامر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجموعى لانه ليس هنالك  
افراد مما دخل تحت كل تحلفت عن الحكم المذکور لعدم دخول ما تحلف تحتها قال  
العلامة الشنوائى بل يصح ان يراد الجميع مطلقاً ولا يضرا تحلف الذي ذكره الشارح لان





المذكر السالم الخ) ولو سمى به أو بعياً لحق به جازا عرابه كاصـ له وعرابه كعين في لزوم الياء  
 وظهور حركات الاعراب على النون مع التنوين ما لم يكن اجمعيا والامتنع التنوين وعراب  
 اعراب ما لا ينصرف ~~ككفسر~~ ين وجازا لمساقه بعربون في لزوم الواو والاعراب على النون  
 منونة وجازا عرابه كهرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبهه  
 العجمة وجازا لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الاخير هل الاعراب بحركات مقدرة على  
 النون أو الواو وفي الشيخ خالد على التوضيح ان هذا نظير من يلزم المثني الالف ويكسر النون  
 ويقدر الاعراب وقضيته ان تقدير الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي (قوله  
 فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها النظار وهو ظاهر أو تقدير انحو المصطفون والاعلون (قوله  
 المكسور ما قبلها) أي لفظا وهو ظاهر أو تقدير انحو وانهم عندنا ان المصطفين الاخير فان  
 أصله المصطفين تحركات الياء الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء  
 الساكنين وابتقيت فتحة الفاء دليلا عليها (قوله وأما الافعال الخمسة فترفع الخ) أي في احدى  
 لغاتها الى آخر ما مر (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب  
 وجازم ثورا ونظما قرئ قالوا ساحر ان تظاهرا أي تظاهرا فادغمت التاء في الظاء وفي الحديث  
 لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبت أسرى وتبتي تدايكي \* شعرك بالعنبر والمسك الذكي

ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها جلا على أصلها التي هو الضمة قائم احذفت تخفيفا  
 كقراءة أبي عمرو ولا يأمركم باسكان الراء واذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز  
 الاثبات مع الفتح والادغام وجازا الحذف والمهذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع  
 وأكثر المتأخرين على انه نون الوقاية (قوله علامات الاعراب) الاضافة بمعنى الادم على ان  
 الاعراب معنوي وبيانية على انه انطى

\* (باب الافعال) \*

أي هـ د ا ب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق الافعال بالمثل بقوله  
 نحو ضرب الخ وذلك بنا على ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يقاد بالمثل (قوله  
 الاصطلاحية) أي لا الافعال اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أي الحدث  
 الذي يحدثه الفاعل من قيام أو وقوع أو غير ذلك لانها لا تقتصر في ثلاثة وأخذ الشارح هذا  
 القيد من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس الا الافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما  
 يتكلمون على اصطلاحهم واهم هذا المبحث المتين الى التصريح بهذا القيد فال فيه للعهد الذهني  
 بخلافها في قوله الافعال ثلاثة الخ قائم للعهد الذي ذكرى لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان  
 أنواع تلك الافعال لاصيغها لانها لا تقتصر في ثلاثة أي بيان أنواعها من حيث زمانها الابان نظر  
 الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أي بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة  
 أنواع فكان الاخصر ان يعبر بالمتن بالمفرد الذي هو الجنس وليكن أراد مزيد البيان لا مبتدى  
 ولا جل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والافكان الاخصر ان يقول وهي ثلاثة (قوله  
 لارابعها) أخذ المصنف من هذه الجملة لانها مفيدة لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما

المذكر السالم فيرفع بالواو)  
 نحو جاء لزيدون (وينصب  
 ويخفض بالياء) المكسور  
 ما قبلها المفتوح ما بعدها  
 نحو رأيت الزيد بن ومرت  
 بالزيد بن (وأما الاسماء  
 الخمسة فترفع بالواو) نحو  
 هذا أبوك وأخوك وجوك  
 وفوك وذومال (وتنصب  
 بالالف) نحو رأيت أبك  
 وأخاك ووالدك وفك وذامال  
 (وتخفض بالياء) نحو نظرت  
 الى أيك وأخيك وجيك  
 وفيك وذى مال (وأما  
 الافعال الخمسة فترفع  
 بالنون) نحو يفعلان  
 وتفعلان ويفعلون  
 وتفعلون وتفعلين (وتنصب  
 وتجزم بحذفها) أي بحذف  
 النون نحو ان يفعلا ولم  
 تفعلا وان يفعلا ولم  
 تفعلا وان تفعلي ولم تفعلي  
 وحاصل علامات الاعراب  
 عشرة أشياء الحركات  
 الثلاث والسكون  
 والاحرف الثلاثة وحذفها  
 للجازم والنون وحذفها  
 للناصب والجازم

(باب الافعال) \*

الاصطلاحية (الافعال)  
 جمع فعل وهي (ثلاثة)  
 لارابعها

هذا كان منحصرا فيما بعده فالمعنى الاعمال منحصرة في ثلاثة كما انهم اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولنا زيد الامر قال الشيخ على الاجهوري

مبتدأ بلام جنس عرفا \* منحصرا في نحو سبر به وفا  
وان عرى عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل المنصر في ثلاثة ان الفعل ان تأخر التلقظ به عن وقوعه فهو الماضي أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلقظ به على الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكاتب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضي بقوله انما امره اذا ارادوه وهو ماض ثم ان يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو ما دل الخ) هذا حد مخصوص الماضي وسأني حد مخصوص المضارع والامر واما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ) أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض أي ان الحدث والزمان اصطحابا في الوضع لهما فحينئذ تساوى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما يأتي فلا يعترض بأنه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل انتهى المحشى ملخصا (أقول) قوله بان يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أي فعل فهم منه حدث مقترن الخ واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول أي دل دلالة مطابقة لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي المصطب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي مطابقة لآعلى جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الهاوي في حاشية الجبائي ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يعرض للنسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الخدغ بمرانع لصدقه على المضارع الجزوم بل أول ما أختمه لان دلالة على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أول ما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو بأصل الوضع (قوله وقيل تاء التانيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد انما تحرك ابعراض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كقول التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا اجيب بأن تلك الافعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ عليها أنها ألزمت استعمالا خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم التزموا تذكيرا فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع الى ما وهي بمعنى شيء عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من انه ضمير يرجع الى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من لامثال وهي لا تغير والعبارة بأصل الوضع فقوله وقيل

(ماض) وهو ما دل على حدث مقترن بزمان ماض وقيل تاء التانيث الساكنة نحو ضربت (ومضارع)

أى بحسب الوضع (قوله أى مشابه) أشار به الى وجه تسميته بالمضارع يعنى انه سمي مضارعا  
 من المضارعة التى هى فى اللغة المتماثلة ووجه المشابهة انه أشبه الاسم فى أربعة فى الابهام  
 والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا  
 تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفى قبول لام الابتداء فتحو ان زيد يضرب كما  
 تقول ان زيد الضارب وفى جريانه على حركات اسم الفاعل وسكانه كيضرب فانه بوزن  
 ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يمتل بالقياس الى اسم فاعله وهو  
 قاتل ولهذا أعرب دون أخويه وورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع (قوله وهو ما دل على  
 حدث مقترن بأحد زمانى الحال والاستقبال) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على  
 حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد  
 الزمانين مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع  
 الخ انتهى محشى ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة ونخرج بقوله بحسب الوضع  
 اسم الفاعل المسمى بعمل فى زمان الاستقبال نحو أ يضرب غدا الآن الواضع لم يجعل الزمان  
 جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنقضى لم  
 نحو لم يضرب فيكون التعريف غير جامع لان دلالة على الزمان الماضى عارضة والصحيح عند  
 كثير منهم أن الحاجب ان المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما  
 ان الاسم يكون مشتركا بين المعانى العديدة كالعين للباصرة والحارية وعين الذهب وغير  
 ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالى تارة أخرى  
 فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعيين وبالنظر الى كل وضع مقترن  
 بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أى بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح (قوله زمانى  
 الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلى  
 الآن مع ان بعض صلواته ماضى وبعضها مستقبل ويعترف أيضا بأنه المقارن وجود لفظه  
 لوجود بجزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لان وجود لفظه  
 مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والماضى ان الحال نهاية الماضى وبداية  
 المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من  
 جزأين فصاعدا واذا عرفت ذلك فقوله اسم الحال اسم للعاضة فيه تسامح لسألت ولان الزمان  
 لا يستقر غمضة عين كذا قال النبتى وناقشه فى الحاشية بقوله وقوله لان طرف الزمان الخ  
 يتأمل مع قوله انه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل انتهى والاستقبال تقيض  
 الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أى الآتى (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه  
 والمراد بقوله لم صحة دخوله اعليه وآثرها على غيرها لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا  
 بتغير معناه الى الماضى حتى صارت بجزئه (قوله وأمر) هو لغة تقيض النهى وجمعه أمور  
 واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله ما دل على طلب الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بصيغته  
 وقوله على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف أى حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث  
 فى زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة

أى مشابه وهو ما دل على  
 حدث مقترن بأحد زمانى  
 الحال والاستقبال وقبل  
 لم نحو لم يضرب (وأمر)  
 وهو ما دل على طلب حدث  
 فى زمان الاستقبال

(قوله وجمعه أمور)  
 المناسب لقوله تقيض  
 النهى أن يقول وجهه  
 أو امر اه معناه



كلا باحة والتهديد (قوله وقبل ياء المخاطبة) أي ياء الفعالة وهي اسم مضمرة عند سيبويه  
والجهور أي وقبل نون التوكيد نحو اضرب فإنه يدل على الطلب بصيغة مجبوبة الوضع  
ويقبل الياء المذكورة نحو وانبر في ويقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضرب بن واضرب بن نخرج  
بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لأنه وان دل على الطلب وقبل  
ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم  
ذوقكم الخ فليست دلالة على الطلب بالوضع ونحو الصيغة نحو اضرب لأنه وان  
قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب  
فإنه للنهي وهو طلب الترتيب ونحو انما يدل على طلب ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم  
يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين ونحو جبه أيضا أقبل في التعجب لأنه لا يدل  
على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماضٍ أتى به على صورة الأمر كما هو  
مقرر في محله ونحو بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك ونزال فإنه وان دل بالوضع على  
الطلب لا يقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضرب زيد بمعنى اضرب زيدا لأنه لا يقبل الياء ولا  
النون وان دل على الطلب ثم ان اخرج نحو دراك وضرب ياب هذا القيد محتاج اليه ان فسرت  
ما في كلام الشارح بلفظ أفعال على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان الأخر اخرج فرع  
الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان الأمر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطاق  
القول بأن زمنه مستقبلي ولا بأنه حال فزمانه مستقبلي أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه  
لان المقصود حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله أي أدم ذلك  
وباعتبار الانشاء له زمان حال بناء على ان الانشاء يقع معني بلفظ يقارنه في الوجود (قوله  
فالماضي مفتوح الآخر) أي مبني على فتح آخره وقوله أبدا أي في جميع أحواله اما البناء  
فلاته الاصل في الأفعال فلا يستل عن علمته وانما يستل عن كونه على حركة وعن كونه باقحة  
وجواب الأول انه أي الماضي أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع  
صفة وصله وخبره وحالاً فاقرب منهم ما بنى على حركة لان الحركة أقرب الى الأعراب من  
السكون وجواب الثاني انه بنى على الفتحة لثقلها وثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقلان  
وبناء الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بنى عليه على قولين قول بالتصميل وهو انه  
ان اتصلت به واو الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على  
السكون كضربت والابن بنى على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر أحواله  
اسكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا  
وهذا هو الرابع وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمل وسباني ما فيه ومن المبني على الفتح  
الظاهر نحو ضرب ياء على ان فتحة الياء هي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الألف  
فيكون من المبني على فتح مقدر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير ونحو  
بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا وضربك  
وبالتحرك الساكن ما عدا الواو ونحو ضربنا وها على الفتح كما تقدم وقوله فإنه يسكن يحتمل  
تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام

وقبل ياء المخاطبة نحو  
اضرب في هذه حقيقة  
الأفعال الثلاثة (نحو  
ضرب ويضرب واضرب)  
واما أحكامها (فالماضي  
مفتوح الآخر أبدا) على  
الأصل نحو ضرب ودحرج  
وانطلق واستخرج ما لم  
يتصل به ضمير رفع متحرك  
فإنه يسكن نحو ضربت

في شرح الشذور ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده  
 تعبيره يسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده المحشى نقلا عن الشنواني (أقول)  
 وسأني ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح في نظيره هذا فيكون في هذا أيضا  
 كذلك وانما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لتلايتوالي في نحو ضربت وجل نحو  
 استخرجت طرد الباب عليه أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير القاعل  
 يحذف من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة (قوله وما لم يتصل به واو الجمع فانه يضم)  
 يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه  
 وان البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر  
 قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله أفاده في الحاشية نقلا عن الشنواني مع زيادة  
 من النبتي (أقول) ان قوله على خلاف الاصل معناه ان بناء على الضم خلاف الاصل في  
 البناء لان الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة \* والاصل في المبنى أن يسكنه  
 وهذا يشعر بأن بناء على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في  
 الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا  
 كان كذلك فينبغي حمله عليه هنا وفيما تقدم في قوله فانه يسكن لاجل أن يكون كلامه على  
 وتيرة واحدة فتأمل بانصاف (قوله عند الكسائي) انما جعل الشارح كلام المتن على مذهب  
 الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من القاب الاعراب فلا يناسب ذلك المذهب من  
 يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يميز بين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله  
 على مذهب سيبويه أيضا بان يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة التشبيه تنبها على  
 المبالغة والاصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم انه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد  
 ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال الثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذكرة مع ان هذا  
 المذهب له ولغيره من الكوفيين لانه امام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أي تخفيف النطق به  
 (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أي الصحيح الاخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج اليها)  
 بأن كان يبعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الصاد في يضرب ساكنة فيوثق بها وتوصلا  
 للنطق بالسكك ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه ليس من اجتناب همزة الوصل  
 محافظة على صيغة المضارع اما اذا لم يفتح الى تلك الهمزة فلا يوثق بها بان كان ما بعد حرف  
 المضارعة متحركا كيد حرج وتعلم ويقا تل وغير ذلك والعبارة في كونه متحركا باللفظ لا بالتقدير  
 فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو توم وتبيع فان أصلهما تقوم وتبيع لم يوثق بالهمزة  
 فتقول قوم وبع (قوله مبنى على السكون) أي على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في  
 الافعال البناء والاصل في البناء السكون فلا يستل عن عامها ولا فرق بين السكون اللفظي  
 نحو اضرب والتقديرى نحو كف وعض واشتدوا ضرب الرجل وحمل بناء الصحيح الاخر على  
 السكون اذا لم تباشره نون التوكيد انظروا تقديرا فان باشرة كذلك بنى على الفتح وما لم تباشره  
 نون النسوة فان باشرة بنى على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه مبنى على  
 ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة والافنى على السكون أو نون التوكيد والافنى

وما لم يتصل به واو الجمع فانه  
 يضم نحو ضربوا على خلاف  
 الاصل (والامر مجزوم  
 أبدا) عند الكسائي  
 بلام الامر مقدرة فاصل  
 اضرب عنده لتضرب  
 حذفت اللام تخفيفا ثم  
 التاء خوف الالتباس  
 بالمضارع ثم أتى بهمزة  
 الوصل عند الاحتياج اليها  
 وعند سيبويه الامر مبنى  
 على السكون ان كان صحيح  
 الاخر نحو اضرب

على الفتح كالمضارع فيه - ما لكان أخصر واشمل (قوله وعلى حذف الآخر ان كان معتلا) مقيد بما اذا لم يتصل به ألف اثنين أو واو اوجع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بعد بقوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة و نون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو انه مع الاولى يبنى على السكون نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله المنصور) أي المرضي المقوي على غيره (قوله الزوائد الاربع) الزوائد جمع زائدة لازائد بدليل احدي والاربع بلا تاء أفاده المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقض بما نقله النووي عن النحاة من ان زيادة التاء للمذكور تتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم المعدد اما اذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكور ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع ترتبها على حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع ذون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أي المشابهة من اضافة السبب الى السبب أي الاحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزداد في الكلمة نسبة للاسم (قوله حروف قولك أبيت) أقدم الشارح لفظه حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف أبيت لا معناه والقول بمعنى القول وأبيت بدل منه أو عطف بيان والمعنى بجمعهما حروف قولك أبيت وآثر المتن أبيت على غيره كآيت ونأيت لما في الذي ذكره من التناول فان أبيت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخله في أول الماضي نحواً كرمت زيدا وتعلمت المسئلة وترجست الدواء اذا جعلت فيه ترجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا وهي الحناء وحاصل الجواب ان هذه الزوائد تدبر هذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترنأتين تقيدها بما ذكر انك كالأعلى الموقوف لان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الاولى للمتكلم وغيره والمراد من شارك في مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط تقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله ترجس) الترجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد او مجازا نحو قد يعلم الله (قوله يرنا) بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والعيبة والحضور (قوله المجرد من النونين) أي المعرى من النون الموضوعه للاناث وان استعملت النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالجر من الناصب والجازم ويستقر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب)

وعلى حذف الآخر ان كان معتلا نحو واغزون وارمين (قوله المنصور) أي المرضي المقوي على غيره (قوله الزوائد الاربع) الزوائد جمع زائدة لازائد بدليل احدي والاربع بلا تاء أفاده المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقض بما نقله النووي عن النحاة من ان زيادة التاء للمذكور تتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم المعدد اما اذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكور ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع ترتبها على حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع ذون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أي المشابهة من اضافة السبب الى السبب أي الاحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزداد في الكلمة نسبة للاسم (قوله حروف قولك أبيت) أقدم الشارح لفظه حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف أبيت لا معناه والقول بمعنى القول وأبيت بدل منه أو عطف بيان والمعنى بجمعهما حروف قولك أبيت وآثر المتن أبيت على غيره كآيت ونأيت لما في الذي ذكره من التناول فان أبيت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخله في أول الماضي نحواً كرمت زيدا وتعلمت المسئلة وترجست الدواء اذا جعلت فيه ترجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا وهي الحناء وحاصل الجواب ان هذه الزوائد تدبر هذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترنأتين تقيدها بما ذكر انك كالأعلى الموقوف لان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الاولى للمتكلم وغيره والمراد من شارك في مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط تقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله ترجس) الترجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد او مجازا نحو قد يعلم الله (قوله يرنا) بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والعيبة والحضور (قوله المجرد من النونين) أي المعرى من النون الموضوعه للاناث وان استعملت النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالجر من الناصب والجازم ويستقر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب)



في غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفا فاعيا بهم \* ويرجعن من دارين بيجرالقائب

ومن نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعنا أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبلىن أو بياء المخاطبة كقوله تعالى فاماترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدره فانها ما كالعدم فان لم يجرد الفعل منها بأن دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن أولهن التوكيد المقيدة بماصر كان في محل رفع مبنيا على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعا محلا مع التوئين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيد المضارع بالجردهما والمعنى حينئذ مرفوع ابدأ أي لفظا وتقديرا أو محلا ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدأ والصحيح أن رافع المضارع التجرده من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان التجرده مسمى فلا يكون عمله للرفع وهو وجودي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعد مسمى وقيل ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقيل انه نفس المضارعة وهو انقلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقص بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحوه لا تفعل وجعلت افعـل ومالك لا تفعل ورايت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وضح القول بأن رافعه التجرده اهـ من الأشعوني ببعض تغيير وقوله وهو انقلب رد عليه بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي ومجته حدود الرفع بحدوث حروف المضارعة في حال عليها وانما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانها اقوى منه ورد عليه بأن جز الشيء لا يعمل فيه اهـ من المدابغي عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر

أن تقرأن على أسماء ويحكما \* مني السلام وان لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله \* يوم الصليقاه لم يوفون بالجار \* والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ماشأه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع اخذني بان حالي النصب والجازم فذكر الناصب والجازم والقام رابطة لجواب شرط مقدم روال فيه للعهد الذي كرى لتقدم ذكره فمفرده والنواصب يصح ان تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذ كيرل تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان أثر الناصب وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عددي والوجودي اشرف من العددي والمراد أثر الناصب الاصل في فلا ينتقض بأن أثره قد يكون

فينصبه (أو جازم) فيجزمه  
(فالنواصب) للمضارع  
وقاها وخلافا

عندما كما في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصاله (قوله عشرة على ما هنا) اي عشرة احرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنهم اذ كرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد ان غير المصنف اي من البصريين لا يرى أنهم عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا ان العشرة ناصبة بنفسها عند تعال الكوفيين بخلاف غيره ولا يتفق حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لان المعنى حيثئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة محمل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيم الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غالب النواصب بنفسها الشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) اي على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقا عليها محمل نظر فان النصب باذافيه خلاف والصحيح ان الناصب هي وحكي عن الخليل ان الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله ابو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) اي المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيد هذا المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق نخرجت الزائدة وهي التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كأن طيبة نعطاى قبل الى وارق السلم في رواية الجرويين القسم ولو كقوله

فأقسم أن لو التقينا وأنتم \* لكان لكم يوم من الشر مظلم  
 وخرجت المفصلة وهي المسبوقه بجملة فيما معنى القول دون حروفه نحو فاقولنا انهم ان اصنع الفلأنا واطلق الملا منهم أن امشوا وخرجت الخفيفة من الثقيلة وهي ظاهرة (قوله لفظا) اي ان كان معربا وقوله أو محلا اي ان كان مبنيًا كأن اتصلت به نون النسوة نحو النسوة أجبني أن يضربن وفي بعض النسخ والماضي محلا اي تنصب الماضي محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفي) وهو كل حرف أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج الى

عائد وهي خمسة نظمها الشهاب السندوي فقال  
 وهالك حروفها بالصادر آوات \* وعدي لها خمسة اصح كما رووا  
 وهاهي أن بالفتح أن مشددا \* وزيد عليها كي فخذها وما ولو  
 (قوله تسبكت مع منصوبها بمصدر) اي تكون آلة في سبكت ما بعدها فلا يردان المنسبكت ما بعدها فقط لاهي وما بعدها ولا من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال فان وقعت بعد علم اي يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن قال تعالى علم أن سيبكون منكم مرضى وان وقعت بعد ظن اي حسب ان يازان تكون الخفيفة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاران تكون المصدرية فتنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أرفع وان وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب انصب نحو طمع ان يغفري وأخاف أن يأكله الذئب (قوله انني المستقبل) اي لا تنشاء الحدث في الزمان لمستقبل فاضافة نني الى المستقبل من اضافة المطروف للطرف على حد مكر اليل (قوله حرف جواب وجزاء) أي في كل موضع كما قاله اللطويين وقال الفارسي في الاكثر كقولك ان قال أريدان

(عشرة) على ما هنا والمتفق عليها أربعة (وهي أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع لفظا أو محلا وهي موصول حرفي تسبكت مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير عجبت من ضربك فان حرف مصدرى ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثاني (لن) وهو حرف لنفي المستقبل نحو لن نبرح فلن حرف نفي ونصب ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثالث (اذن) وهو حرف جواب وجزاء نحو اذا أكرمك جوابا لمن قال أريدان أزووك فاذا حرف جواب وجزاء ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به في محمل نصب

أزورك اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت أكرمك جزاء زيارته أي ان زرتني أكرمك وقد  
 تمحض للجواب بدليل انه يقال أجبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا يجازاة هنا اذ الشرط  
 والجزاء كما قال الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف  
 الشاويين في جعل هذا امثالا للجزاء أيضا أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقت والمراد بكونها  
 للجواب ان تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر ملقوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حسوه  
 أو آخره ولا تقع في كلام مقضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فبا اعتبار ما لا يستعمل الجواب على  
 هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه  
 جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من انها حرف مذهب الجمهور ومقابلها أنها اسم  
 والصحيح أنها بسيطة (قوله وشرط النصب الخ) مفرد مضاف فيم أي شروط النصب الخ  
 واعمالها مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء الشروط  
 نحو اذن يحلف يا رسول الله بالرفع (قوله ان تكون في صدر الجواب) أي في اول الجملة الواقعة  
 جوابا فان تأخرت الغيبة نحو أكرمك اذن وكذا ان توسطت نحو انا اذن اكرمك وما ورد من  
 الاعتدال مع التوسط فضرورة (قوله والفعل) أي زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون  
 فعل حال ولا ماض لان من شأن الناصب ان يخص المضارع الى الاستقبال لا الماضي والحال  
 ولو كان حال لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا واذا تصدق بالرفع اذ المراد به الحال  
 (قوله متصل بها) أي لا يتصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقولك

اذن والله نرهم بحرب \* يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا الناقية مع القسم وبدونه كقوله اذا الأهنيك واذا والله لا اهنيك جوابا لمن قال عدا آتي  
 اليك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك اذا يازيدا كرمك واذا عافاك الله  
 أكرمك وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقولك اذن يوم الجمعة أوفى الدار  
 أكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل  
 الاعلى قلة قال تعالى واذا الا يلبسون خلافا للاقلا وقرئ شاذ او اذا الا يلبسوا خلتك (قوله  
 كي المصدرية) فبدها بذلك لتخرج كي المختصرة من كيف كقوله

كي ينجحون الى سلم وما نثرت \* قتلاكم وانظي الهيجا تضطرم

فان الفعل بعدها مرفوع وتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمرة بعدها الهي كما  
 ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي الداخلة عليها لام التعليل الخ  
 وهي متعينة للمصدرية في الحالة الاولى اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة  
 ان تكون للتعليل لثلايدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه اما في الحالة الثانية  
 اعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية أيضا والا كانت تعليلية كما ذكره  
 الشارح كما انها تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على اللام نحو جئت كي لا قرأ كي حرف تعليل  
 وجر اللام وكيدائها وان مضمرة بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها في  
 هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا  
 الموضع حتى يحتمل عليه وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على ان نحو جئت كي ان

وشرط النصب اذا ان  
 تكون في صدر الجواب  
 والفعل بعدها مستقبل  
 متصل بها ولا يضر فصله  
 منها بالقسم (و) الرابع  
 (كي) المصدرية وهي  
 الداخلة عليها لام التعليل  
 لفظا نحو كيدائها أو  
 تقديران نحو كيدائها أو  
 غير القرآن اذا قدرت اللام  
 قبلها استغناء عنها بنيتها  
 فاللام حرف تعليل وجر  
 وكي حرف مصدرية ونصب  
 ولا حرف نفي وتأسوا فعل  
 مضارع منصوب بكي  
 وعلامة نصبه حذف  
 النون فان لم تقدم على كي  
 لام التعليل لفظا ولا  
 تقديرا



تكرمي ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو جئت لكي ان تكرمني والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لامصدرية مؤكدة بأن لان ان هي الاصل وما كان أصلا في بابها لا يكون مؤكدا للغيره فالخاصل انها تتعين للمصدرية في موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة في الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثاني ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليلية في موضعين وقد تقدم أيضا (قوله فكى تعليلية) اى دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا) اى كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضمرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولام كى) المراد بها اللام الموضوعية للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين أو كانت للصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمرة بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها جازا ما لم يقتض الفاعل بلا النافية أو الزائدة فان اقترن به ما كان اظهارها واجبا نحو لا يكون للناس ونحو لا يعلم أهل الكتاب وإنما وجب الاظهار حينئذ يقع الفصل بين المتماثلين والخاصل ان لأن ثلاثة أحوال \* أحدها لزوم الاضمار وهو فيما عد اللام كى \* الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كى اذا كانت مع لا \* الثالث جواز الامر بن وهو مع لام كى اذا لم تكن مع لا نحو أسلت لادخل الجنة أولان أدخل الجنة ونحو ويجبني دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأرأو ثم كما قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن ثابتا أو منخذف

(قوله ولام الجود) مصدر مجد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الامع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النى مطلقا فهو من اطلاق الخاص واردة العام كما أشار اليه الشارح بقوله اى لام النى وضابطها ما ذكره بقوله وهى الواقعة الخ ولا بد ان يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحد اى يكون فاعل الكون الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحدا كما فى الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للسكاكى فانه لا يشترط هذا الشرط فقراءة وان كان مكره سم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لاعلى الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع ان قرأته بفتح اللام ووقع تزول والصحيح فى خبر الكون الواقع بعد هذه اللام انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة فالصدر المنسبك من ان المصدرية والفعل المنصوب به فى موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنقبة الخ) اعلم ان ذكر ما لم يذكر كان ويكن قيد يخرج بقية ادوات النى حتى لما وبقية الافعال حتى النواسخ اهدم السماع (قوله حتى الجارة) انما ترك المتن التمهيد بذلك لانصراف الاسم اها فى هذا الباب فخرجت الابدائية وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشي قبلها كقوله

فكى تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا والنواصب المختلفة فيها ستة والاصح ان الناصب بعدها ان مضمرة (و) هى (لام كى) التعليلية وأضمنت الى كى لانها تخلعها فى افادة التعليل نحو جئت لا تزورك فانه يصح ان تحذف اللام وتعرض عنها كى وتقول جئت كى أزورك فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا ونسى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجود) اى لام النى وهى الواقعة فى خبر كان المنقبة بما أو فى خبر يكون المنقبة بلم نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجود وجوبا وسببت هذه اللام لام الجود لكونها مسبوقه بالسكون المنقبة والنقبة يسمى جودا (و) الثالثة (حتى) الجارة

فما زالت القليل تخرج دماها \* بدجلة حتى ما بدجلة اشكل

وانما سميت ابداً لثمة لوقوع المبتدأ بعدها انما الباء وتخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى  
الانبياء وجاء الججاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا على **كـ** (قوله المفيدة للغاية) اي ان  
ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها انما بعبارة غاية له وهذا هو الغالب في اوعلامها حينئذ  
ان يصلح موضعها الى وقوله اول التعليل اي ان ما قبلها اعلة لاجل حصول ما بعدها انما بعبارة  
سبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها كي  
وشرط نصب المضارع بعدها ان يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان حال ارفع كقولك  
في حالة الدخول سرت حتى ادخل البلاد (قوله اسلم حتى تدخل الجنة) التتميل به للتعليل صحيح  
لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مفضيا  
الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالقاء والواو) فيه قلب والاصل  
والقاء والواو في الجواب (قوله المفيدة للسببية) اي ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد  
السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدر ارفع على مصدر متوهم  
والتقدير في نحو ما تا تينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحدث وكذا يقدر في جميع المواضع  
وبهذا القيد اعني المفيدة للسببية خرجت القاء التي مجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون  
اي فلا يعتذرون والقاء التي للاستئناف نحو اسأل زيد فيخبرك بالرفع اي فهو يخبرك (قوله  
لامعية) اي ان ما قبلها صاحب لما بعدها مجموع عين في زمان واحد تخرجت العاطفة  
والاستئنافية (قوله بعد الامراخ) يعني انه لا بد ان يقع كل منهما بعد تنفي محض أو طلب  
محض والمراد بالتنفي المحض ان يكون خالصا من معنى الاثبات فخرج النفي المنتقض بالا والمنتلو  
بنتي نحو ما أنت تا تينا الافتحدينا ونحو ما تزال تا تينا فتحدثنا وبالطلب المحض ان يكون  
بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالصدر وبالنقطة خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث  
فينام الناس ونحو سكونا فينام الناس ونحو رزقي الله ما لا فأنقعه في الخبر فلا يكون لشي من  
ذلك جواب منصوب وهذه المسئلة تسمى مسئلة الاجوبة الثمانية وهي الامر والنهي  
والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتخفيض وهو الطلب بجدت وازعاج  
والتنفي وهو طلب ما لا طمع فيه اي المستحيل كقوله

ألايت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول القبر ايت لي ما لا فأج منه والتنفي وزاد بعضهم التبرجي وهو طلب  
الامر المحبوب المستعجب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم في بيت  
فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم \* تمن وارج كذا التنفي قد كرا

وقوله وسل اراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن اليك أو أحسن اليك) أي ليكن منك  
اقبال الى فأحسن أو واحسان مني اليك فالاحسان الواقع بعد القاء سبب عن الاقبال  
وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا في كل مثال اه نيتي (قوله وبعد الاستفهام  
نحو هل زيد في الدار فامضى الخ) اي هل يكون حصول زيد في الدار فامضى أو وامضى في اليه

المفيدة للغاية نحو حتى  
ترجع اليناموهي أو للتعليل  
نحو وأسلم حتى تدخل الجنة  
فترجع وتدخل منصوبان  
بان مضمرة بعد حتى وجوبا  
(و) الرابعة والخامسة  
(الجواب بالقاء) المفيدة  
السببية (والواو) المفيدة  
لامعية الواقعتين بعد الامر  
نحو اقبل فأحسن اليك أو  
واحسن اليك وبعد النهي  
نحو لا تخاصم زيدا في غضب  
أو ويغضب وبعد العرض  
نحو الا تنزل عندنا تصيب  
علما أو وتصيب علما وبعد  
التخفيض نحو هلا أكرمت  
زيدا في شكر أو ويشكر  
وبعد التنفي نحو ليت لي مالا  
فأصدق منه أو وأصدق  
منه وبعد التبرجي نحو لعلني  
أراجع الشيخ فيفهمني  
أو ويفهمني وبعد الدعاء  
نحو رب وفقني فأعمل  
صالحا أو واعمل صالحا  
وبعد الاستفهام نحو هل  
زيد في الدار فامضى اليه  
أو وامضى اليه وبعد التنفي  
المحض

ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور ان لا يكون باداة تليها جلة اسمية خبرها جامد  
 فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فا كرمه بخلاف هل أخوك قائم فذكره وبخلاف  
 أفي الدار زيد فنكره لان الظرف ينوب عناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين ان  
 يكون بالحرف كقوله تعالى فهل اتامن شفعاء فيشفعوا والناأوبالاسم نحو من ذا الذي يقرض  
 الله قرضا حسنا فيضاعفه له قرئ برفع بضاعفه ونصبه وتحوأين يتك فأزورك ومتى تسير  
 فأرافك وكيف تكون فأحجبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط في الطلب  
 أن يكون محضا بأن يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو  
 لا يقضى على زيد الخ) اي لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضاء والموت معا على ان  
 يكون القضاء سببا للموت فاذا اتنى السبب اتنى المسبب (قوله لكان أوضح) اي واضحا  
 (قوله لا ناصب) والكلام انما هو في عد الناصب لا المنصوب لکن سماه ناصبا لاشتماله على  
 الناصب فهو من مجاز الجاورة (قوله بمعنى الأوالى) والفرق بينهما ان التي بمعنى الى بالتخفيف  
 ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا والتي بمعنى الا بالتشديد ينقضى دفعة واحدة وأوهذه عاطفة  
 مصدر موقولا على مصدر مقدر والتقدير ايكون قتل مني للكافر أو اسلام منه وكذلك  
 ما أشبهه وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي اعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فان  
 أن تضم بعدها جواز نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشارح  
 زيادة أو التي للتعليل نحو لا طيعن الله أو يفكرى وعلمها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقصر  
 ولم يذكر هذه (قوله وهي اللام) المراد باللام كي ولام الجود (قوله والجوازم) جمع جازم  
 أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذ كبروانه لو اراد التأنيث لقال  
 ثمان عشرة لما مر أيضا (قوله فعلا واحدا) اي بالاصالة اي بغير تبعية والافتقار بتعدد الجزوم  
 به بالعطف أو غيره وقوله وما يجزم فعلمين بمعنى على الاغلب والافتقار بجزم فعلا واحدا وجلة  
 نحو وقالوا مهمات اتنا به الآية (قوله ستة) قد يقال ان بيننا على الظاهر فالذي يجزم فعلا  
 واحدا ثمانية لم ولما وألم والامر واللام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان بيننا على  
 التحقيق فهي أربعة فعدها هامة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجب ان نظر الى الصورة  
 الظاهرية فان صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة ألم وصورة لام الامر ولام الدعاء  
 واحدة وكذا الالناهيية ولا الدعائية فعدا الاربعة الاول اربعة والاربعة الثانية اثنتين ولا يرد  
 على المصنف الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا أتت لانه ان قلنا ان الجزم باداة الشرط مقدرة  
 وهو الصحيح والتقدير ان تأتوا أتت كان داخلا في قوله وان أى انظما أو تقديرا وان قلنا ان  
 الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا في قوله ولام الامر اي انظما أو تقديرا (قوله فلم حرف  
 يجزم المضارع) اي غالبوا والافتقار رفع الفعل بعدها كقوله يوم الصليفة لم يوفون بالجارح  
 واختلف في ذلك فقبل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينى معناه) اي يدل على اتقاء  
 معناه التضمنى الذي هو الحدث اي على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفي امام متصل بالسال  
 كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ وامام قطع كما اذا قلت زيد لم يقم اي في الزمن الماضى فيصح ان  
 تقول ثم قام (قوله ويقلبه الى الماضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك

نحو لا يقضى على زيد فيموت  
 أو يموت فالجواب بعد  
 الفاء والواو في هذه الامثلة  
 كلها منصوب بان مضمرة  
 وجوب بارلوقال والفاء والواو  
 في الجواب لكان أوضح لان  
 الجواب منصوب لانا ص  
 (و) السادسة (أو) التي  
 بمعنى الا نحو لا قتل  
 الكافر أو يسلم أو الى  
 نحو لا زمسك أو تقضى  
 حتى فيسلم وتقضى منصوبان  
 بان مضمرة بعد أو وجوبا  
 والحاصل أن أن تضم  
 بعد ثلاثة من حروف الجر  
 وهي اللام وكي التعليلية  
 وحتى وبعد ثلاثة من  
 حروف العطف وهي الفاء  
 والواو وأو (والجوازم  
 ثمانية عشر) جازما وهي  
 فثمان ما يجزم فعلا واحدا  
 وما يجزم فعلمين فالذى يجزم  
 فعلا واحدا ستة  
 (وهي لم) نحو لم يقم فلم حرف  
 يجزم المضارع وينى معناه  
 ويقلبه الى الماضى ويقم  
 مجزوم بلم وعلامة جزمه  
 السكون (و) الثانى (لما)



راجع له بمعنى خدته في كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه الى الزمن الماضي (قوله المرادفة للم) اي التابعة لها قيمته تقدم من الامور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للمضي والجزم والقلب الى الماضي وكذا في جواز دخول الهمزة عليها فهما شر يكافى في هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لا فتراقهما في خمسة امور \* الاول ان لمالاتقتن بأد اشترط فلا يقال ان لماتم بخلاف لم تقول ان لم ولولم \* الثاني ان منى لما مستمر المني الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم يتبعه الندم اي عقب ندمه واذقلت ولما يتبعه الندم كان المعنى الى وقته هذا \* الثالث ان منى لما لا يكون الاقرب من الجمال ولا يشترط ذلك في منى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبلا ولا يجوز لما يكن \* الرابع ان منى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب اي وسيذوقونه بخلاف منى لم فلا يقال لما يجمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما \* الخامس ان منى لما جازم الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما اي ولما أدخلها ولا يجوز ذلك في لم الاضرورة كقوله

احفظ وديعتن التي استودعتها \* يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح ان لا يقول المرادفة للم لان المترادفين متحدان في المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشارة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالاختية حيث قال ولما أخت لم لان الاختية لا تستلزم الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة ولو في شيء دون شيء وهذا القيد لبيان الواقع لا الاحتراز عن لما الحينية نحو ولما جاء امرنا ولا عن الايجابية وهي التي تعني الاثوق قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله وألم وألما) ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما يزيد عليهما همزة الاستفهام التقريرية وهو جمل الخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه فقوله الشارح في ألم وألم حرف تقرير وجزم فيه تسمح لما عرفت من ان التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه تسمح أيضا فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة في الجزم فيقال هو من ذكر الكل واردة الجزم (قوله ولأم الامر) أي ومسمى لام الامر وهو لانه الجازم لان الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الاقرينة والمراد بها اللام الموضوعه لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذوسعة أو دعاه نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولنا سائوا وينك لتفعل كذا أو استعملت في غير الطلب كالتي يراد بها ويجوز بها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمد له الرحمن متدأي فيمدا أو التوبيخ نحو فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة في النهي الخ) أي الموضوعه لتستعمل في النهي أو الدعاء سواء استعملت فيما نحو لا تحف ولا تؤاخذنا أو في الالتماس كقولك انظر لغير مستعمل عليه لا تفعل كذا أو في غير ذلك كقولك اعبدك لا تطعن فانها هنا التوبيخ وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى ان قوله في النهي والدعاء صفة للتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور بتقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حال الاقتر المتعلق نكرة فيوافق المشهور ونخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة وقد سمع عن

المرادفة للم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف مجزوم المضارع وينتق معناه ويقبله الى الماضي ويضرب مجزوم بالماء وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (الم) نحو ألم تشرح فالم حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بالماء وعلامة جزمه السكون (و) الرابع (ألم) أختها نحو ألم أحسن اليك فالما حرف تقرير وجزم واحسن مجزوم بالماء وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الامر) نحو لينفق ذوسعة فينفق مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهي لام الامر في الحقيقة وليكن سميت لام الدعاء تاديا نحو ليقض علينا ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (في النهي) نحو لا تحف ولا تحف مجزوم وجزم ونحف مجزوم

العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له على حجة ولقلته لم تعرض له  
المصنف (قوله بلا الناهية) اسناد النفي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها (قوله  
والذي يجزم فعلين) أي مضارعين نحو وان تعود وانعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو  
ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الا ترقة ترذله في سرته أو عكسه وهو قليل فالصور  
أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وانما جعل شرطاً لانه علامة  
على وجود الثاني والشرط في اللغة العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزائه  
تشبيهه بجواب السؤال وجزاء الاعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد  
السؤال والجزاء بعد الفعل المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلاً ماضياً  
متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ومضارعاً مجرداً من قد والسين وسوف مثبتاً أو منتهياً بالمواء  
وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلاً صالحاً لان يكون شرطاً فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه  
بالفاء وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبر المبتدأ المحذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله  
ان الشرطية) احتراز عن ان النافية والزائدة والمخففة من الثقبلة فانها لا تجزم والشرطية  
نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ) أي بالهمزة المكسورة  
والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهي حرف) أي باتفاق  
كاذما على الاصح وباقي الادوات أسماء على الاصح في مهما (قوله المضارع لفظاً) أي بشرط  
أن يكون معرباً والاقبال الجزم لمحل كالماضي (قوله الى الاستقبال) أي المستقبل (قوله في محل  
جزم) أي في محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوماً وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضي وحده  
لا محل الجملة هو الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة ككفضت من غير ما ذنب  
والمصدرية كقوله

بسر المر ما ذهب اليالي \* وكان ذهابه من له ذهاباً

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم  
ضمنت معنى الشرط (قوله من خير) أي وشروا والاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء  
اظهار الشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شيء فائدة لتخصيص بالخير (قوله  
يعلم الله) أي يجازكم عليه فعبر عن المجازاة بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نصب  
بتفعلا (قوله وتفعلا وفعل الشرط) فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هي  
فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن الموصولة والتمكيرة الموصوفة والاستفهامية  
ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمننت معنى الشرط (قوله فن اسم شرط جازم)  
محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل بل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على  
الأول ان الفائدة متوقعة على الجواب لان توقعها عليه من حيث التعليل فقط لا من حيث  
الخبرية فتقولك من يعقل لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من التماس يقوم  
(قوله مهما) هي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمننت معنى الشرط (قوله  
نحو قوله تعالى) أي مقوله وقوله مهما تأنيبه الخ بدل من قوله الذي هو معنى مقوله أو عطف

دعائية تأدياً نحو لاتواخذنا  
فلا حرف دعاء وجزم  
وتواخذ مجزوم بلا الدعائية  
وعلامة جزمه السكون  
والذي يجزم فعلين اثنا  
عشر جازماً (و) هي (ان)  
الشرطية بكسر الهمزة  
وسكون النون وهي  
حرف يجزم المضارع لفظاً  
والماضي محلاً ويقلب  
معنى الماضي الى الاستقبال  
عكس لم نحو ان قام  
زيدت فان حرف شرط  
وجزم وقام فعل الشرط في  
محل جزم بان وزيد فاعل  
قام وقت جواب الشرط  
(و) الثاني (ما) الشرطية  
نحو وما تفعلا من خير  
يعلم الله فما اسم شرط جازم  
وتفعلا وفعل الشرط مجزوم  
بما وعلامة جزمه حذف  
النون ويعلم جواب الشرط  
وهو مجزوم أيضاً وعلامة  
جزمه السكون (و) الثالث  
(من) الشرطية نحو من  
يعمل سوا يجزيه فن اسم  
شرط جازم ويعمل فاعل  
الشرط مجزوم بن ويجز  
جواب الشرط وهو مجزوم  
أيضاً بن وعلامة جزمه  
حذف الالف من آخره  
(و) الرابع (مهما) نحو  
قوله تعالى مهما تأنيبه  
من آية لتسحرنا بها فما نحن  
لنؤمنين

فهما اسم شرط جازم وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بهما وعلامة جزمه حذف الياء وتأمة فعل به وبه جار ومجرور متعلق  
 بتأتنا ومن آية يان لمهما في موضع نصب على الحال من الهاء في به وتسمى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوارا بعد  
 لام كي والفاعل مستتر فيه وجوبا وتأمة فعل به وبه جار ومجرور متعلق بتسمى أيضا الفاعل رابط للجراب وما نافية ونحن  
 اسمها ان قدرت جازية والجار ومجرور ٦٢ متعلق بمؤمنين ومؤمنين في موضع نصب خبر ما ووجهه فاشحن لك بمؤمنين

يان عليه (قوله فهما اسم شرط) أي على الصحيح كما تقدم ويبدل على كونها اسماء عود الضمير  
 اليها من به لان الضمير لا يعود الاعلى الاسماء ونحوها الرفع بالابتداء بمعنى أيما شئ تاتنا به أو  
 النصب بمعنى أيما شئ تخضر تاتنا به (قوله في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق الكل  
 واردة الجزء لان جملة الجار والمجرور ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو آية في كلامه  
 تسمع (قوله ان قدرت جازية) وهو الراجح أو على انه مبتدأ ان قدرت نهيمة (قوله ومؤمنين  
 في موضع نصب خبر ما) على جعلها جازية أي أو في موضع رفع خبر المبتدأ على انها نهيمة  
 وظاهر كلامه ان الياء أصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين في عبارة تسمع (قوله اذ  
 ماتت الخ) تات وآتيان وروى بدلها ماتا بآي بالياء الموحدة (قوله ما أنت  
 أمر به) ما في محل نصب على المفعولية لتأت وهي اسم موصول وأنت مبتدأ وأمر به خبره  
 والجملة صلة الموصول (قوله تلف) من ألقى اذا وجد يتعدى المفعولين الاول من والثاني آتيا  
 وجملة آياه تأمر صلة لمن لا محل لها من الاعراب (قوله حذف الياء أيضا) وجملة اذما الخ في  
 محل رفع خبر ان والكاف اسمها في محل نصب (قوله وأي) هي بحسب ما تضاف اليه  
 فان أضفت الى طرف مكان فهي طرف مكان وان أضفت الى طرف زمان فهي طرف زمان  
 وان أضفت الى غيرهما فهي غير (قوله ايا ما تدعوا) أي اي اسم (قوله وما صلة) أي زائدة  
 وانما قيل صلة لازمة تأدبا (قوله متى) هي للعموم في الزمان ولا تعمل الامتضية معنى  
 الشرط دون الاستفهام فأراد المتن متى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية فتحو متى نصر الله  
 (قوله متى اضع العمامة الخ) صدره \* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* واعرابه أنا مبتدأ وابن  
 خبره وجملة اضاف اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكي أو من الفعل وحده فيكون معربا  
 اعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها  
 التعذر نيابة عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فاعلا لاما ضيا والفاعل مستتر وبالجملة صلة  
 لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطف على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله في اسم  
 شرط جازم) طرف زمان في محل نصب على المفعولية لوضع (قوله ايان) بفتح الهمزة والنون  
 على المشهور وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بها أشاذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كتي  
 وذهب بعضهم أنها التعميم لحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبني على الفتح محله نصب على  
 الظرفية الزمانية لما تقدم من انها كتي وناصبها الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أي للوزن  
 (قوله وكسره عارض) أي الروي (قوله أين) هو وانى موضوعا للمكان ثم ضمنا معنى الشرط

في موضع جزم جواب  
 الشرط (و) الخامس  
 (اذما) كقول الشاعر  
 وانك اذما تات ما أنت أمر  
 به تلف من آياه تأمر آتيا  
 فاذا حرف شرط على  
 الاصح وتأت فعل الشرط  
 مجزوم وعلامة جزمه  
 حذف الياء وتلف جواب  
 الشرط وعلامة جزمه  
 حذف الياء أيضا  
 (و) السادس (أي) نحو  
 قوله تعالى ايا ما تدعوا  
 فله الاسماء الحسنى فآيا  
 اسم شرط جازم منصوب  
 بتدعوا وما صلة وتدعوا  
 فعل الشرط مجزوم بآيا  
 وعلامة جزمه حذف  
 النون وقلة الفاء رابطة  
 للجواب وله جار ومجرور  
 خبر مقدم والاسماء  
 مبتدأ مؤخر والحسنى نعت  
 للاسماء وجملة فله الاسماء  
 الحسنى في موضع جزم  
 جواب الشرط (و) السابع  
 (متى) نحو قوله  
 متى أضع العمامة تعرفوني

متى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم متى وعلامة جزمه السكون وحركة بالكسر لالتقاء  
 الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفوني  
 بتونين الاول نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (ايان) بفتح الهمزة نحو قوله \* فايان ما تعدل به الريح تنزل \* فايان  
 اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون  
 آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أيما تكونوا يدرككم الموت



فأين اسم شرط جازم ومما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية في محل نصب على المقعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (اني) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله فأصبحت أنى تأتمر تستجربها \* تجد حطباً جزلاً وناراتاً ججا فاني اسم شرط ٦٣ جازم وتأتمر فعل الشرط وهو مجزوم

وعلمة جزمه حذف الباء وتستجرب بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادي عشر (حيثما) محو قوله

حيثما تستقيم بقدر لك الله نجا حافي غابر الأزمان فحيثما اسم شرط جازم وتستقيم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) محو كيفما تجلس اجلس

فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد في بعض النسخ (واذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومما الها قول الشاعر وإذا تصبب خصاصة فتجمل فاذا اسم شرط جازم وتصبب فعل الشرط وعلامة جزمه

كما ان حيثما كذلك (قوله فأي اسم شرط جازم) محله نصب بيدرككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطى الظاهر ان تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها التيتي ناقصة وجعل يدرككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حيثما لان المعنى حيثما أينما تكونوا مدر كالموت وهو حال من الجواب فليستأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتمر (قوله في غابر الأزمان) اي مستقبلا (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجدها من كلام العرب شاهد ابعده الفحص اه وانما تجزم عند البصريين لمخالفة الادوات الشرطية بوجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب (قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على ان ولا على كك كما لان العدد ثم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها الادوات الشرطية فانها للمعقوق والمظنون وان المشكوك والموهوم والناذر وكذا الباقي (قوله واذا تصبب الخ) صدره \* استغن ما أغناك ربك بالغنى

\* (باب مرفوعات الاسماء) \*

من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة البيانية أو الاضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لانها عوامل في الاسماء وترتبة العامل مقدمة على رتبة المفعول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات وانما بدأ بالمرفوعات لانها العمدة وثني بالمنصوبات لانها الفضلة غالبا كالمجرورات والاحترار غالبا من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كفعولي ظن ومن المجرور الذي هو عمدة أيضا في المعنى نحو وكفى بالله شهيدا وثالث بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محال دون المنصوب لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل ان يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وان يكون جمع مرفوع بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشك على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا ولا وان المشبهات بليس وخبر لا الناقبة للجنس لانها داخله في أخوات كان وان والمراد يا أخوات كان نظائرهما في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرهما في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لانه أصل المرفوعات عند الجهور ولان عاملة لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي واللفظي أقوى بدليل انه ينزل

السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعلها مستتر فيه وجوابه تقديره أنت وهو وفاعلها جمل فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط وقرن بالفاء المقيدة لربط لانه فعل طلب وانما علمت اذا وان كانت شرطا غير جازم جلا على متى كما أهملت متى جلا عليها كقول عائشة رضي الله عنها ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك \* (باب مرفوعات الاسماء) \* خاصة (المرفوعات) من الاسماء (سبعة وهي الفاعل) نحو قام زيد (و) الثاني (المفعول

العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه نسخته وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل لزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما أصلان وليس لهذا الخلاف ثرة (قوله الذي لم يسم فاعله) أي لم يذ كر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصدو بقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال كل فعل لم يذ كر فاعله لان الفاعل الذات وهى لاتذ كر والاضافة فى قوله فاعله لادنى ملاسة أى لا يكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته الى ضميره (قوله وهو) أى التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق انها خمسة والخامس عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضى من ان كل ما كان بدلا جازان يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أى فى الترتيب لا الترتيب فى التقدم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله مقسما الاوّل فالاول) يجوز كسر الدال وقصها والاول منصوب على الاوّل مرفوع على الثانى وعلى كل لاحاجة اليه مع ما قبله من الترتيب

\* (باب الفاعل) \*

(قوله رسمه الخ) الحد ما حقيقى واما رسمى واما لفظى فالحد الحقيقى ما ينباعن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسمى ما ينباعن الشئ بلازم له كقولنا النمر مائع يفسد بالزبد واللفظى ما ينبأ بلفظ أظهر مرادف كقولنا الغضنة قر الاسد والبر القمح وماذ كره المصنف رسم لان الرفع وكونه مذ كورا قبله فهله خارجان عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهى قسمان مطلقة وهى ما يختص بالشئ بالنظر الى جميع ما وراءه كالضاحك للانسان واضافية وهى ما يختص بالشئ بالنظر الى بعض اغياره كالماشى للانسان وهى المرادة هنا لان ماذ كره من كونه مذ كورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواته او التعريف بالخاصة الاضافية كالف كاصوبه السيد فلا يعترض عليه بانه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع انما توجد فى غيره كاسم كان وأخواته لان المراد بالخاصة الاضافية كاسم (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره (قوله الاسم) أى الصريح كقوله تعالى قال الله انى معكم أو الموقول كقوله أولم يكفهم انا أنزلنا ومثل الاسم ما هو فى حكمه كالجمله اذا أريد انظها كقوله صدر عنى الله حسبي والجمله المسمى بها نحو جاء تأبط شر او خرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجمله حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هى اذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا فى حقيقته ومجازا ان استعمل فيما ذكر جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لما ذكر به موم المجاز وعلى الاول لا يضر أخذه فى التعريف لانه صار بهذا المعنى فى هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أى لفظا نحو قال الله أو تقديرا كجاء القتي والقاضي وغلامى أو محلا قال فى المشاشية كأن جربن أو الباء الزائدين نحو ما جاء نامن بشير ونحو وصكى بالله شهيدا اه وتثنيه للمعنى بذلك مبنى على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات

الذى لم يسم فاعله) نحو  
 نرب زيد بضم الصاد وكسر  
 الراء (و) الثالث والرابع  
 (المبتدأ وخبره) نحو زيد  
 قائم (و) الخامس (اسم  
 كان و) اسم (اخواتها) نحو  
 كان زيد قائما (و) السادس  
 (خبران و) خبر (اخواتها)  
 نحو ان زيد قائم (و) السابع  
 (التابع للمرفوع وهو  
 أربعة أشياء) أولها  
 (النعت) نحو جاء زيد  
 البكاتب (و) ثانيا  
 (العطف) نحو جاء زيد  
 وعمرو (و) ثالثها (التوكيد)  
 نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها  
 (البدل) نحو جاء زيد أخوك  
 وساقى تفصيلها فى أبواب  
 متفرقة على الأثر على هذا  
 الترتيب مقسما الاوّل  
 فالاول

\* (باب الفاعل) \*

وسمه ببعض خواصه تقريرا  
 على المبتدأ فقال (الفاعل  
 هو الاسم المرفوع) بفعله

الصادر منه وهو قام وقام  
مذكور قبل زيد فعلم منه  
ان الفاعل لا يكون الا  
اسما ولا يكون مع الفعل  
الا مر فوعا ولا يكون  
الا مؤنرا عن الفعل  
(وهو) أى الفاعل (على  
قسمين) قسم (ظاهر  
و) قسم (مضمر فالظاهر)  
يرفعه الماضى والمضارع اذا  
أسند الى غائب ولا يرفع  
الامر ثم الظاهر على عشرة  
أقسام الاول المفرد المذكور  
(نحو قولك قام زيد ويقوم  
زيدو) الثانى اثنتى المذكور  
نحو قولك (قام الزيدان  
ويقوم الزيدان و) الثالث  
جمع المذكور السالم نحو قولك  
(قام الزيدون ويقوم  
الزيدون و) الرابع جمع  
المذكر المكسر نحو قولك  
قام الرجال ويقوم الرجال  
والخامس المفرد المؤنث  
نحو قولك قامت هند  
وتقوم هند والسادس  
الثنى المؤنث نحو قولك  
قامت الهندان وتقوم  
الهندان والسابع جمع  
المؤنث السالم نحو قولك  
قامت الهندات وتقوم  
الهندات والثامن جمع  
المؤنث المكسر نحو قولك  
قامت الهندات وتقوم  
الهندات

ويشكل عليه فرقه - م بين الاعراب المحلى والتقديرى بان المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة  
وفى التقديرى بالحرف الاخير وهو فى هـ ذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب  
تقديرى بافهامه افاذه يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبني كالموصول واسم  
الاشارة فتأمل وأبهم المتن الراجع له ليس كون كلامه جاريا على القولين والصحيح أن رافعه  
ما أسند اليه من فعل أو شبهه لا الاسناد (قوله المذكور قبله فعلة) خرج به المبتدأ والخبر  
وخبر ان وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر  
من الاضافة فى فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبر ان وأخواتها لا تعمل  
قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها فاعلمها الفعل ولا واقعا  
منها وقوله المذكور قبله فعلة أى أو شبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم  
الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو اضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه  
واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو عجت  
من ضرب زيد واسمه نحو عجت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف  
والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أو شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وفى الله شك  
والقبليّة فى كلامه المراد بهما ما يشملها فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فيدخل نحو وان أحد  
من المشركين استجارك والضمير المستتر كافى قم واستقم (قوله الصادر منه) هو لبيان خصوص  
المقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل  
الرائع بل بيان مدلوله الذى بسببه رفع الفاعل فلا يرد ان الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظ  
قام لا الحدث الذى هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر (قوله يرفع الماضى)  
يستثنى منه افعال فى التعجب كإحسب زيد او افعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا  
وما عدا عمر او ليس بكرى فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وجوبا وكذا المضارع (٢) يستثنى منه  
أن لا يكون فعل استثناء نخرج نحو قام القوم لا يكون بكر الا انه لا يرفع الا ضميرا مستترا وجوبا  
(قوله الى غائب) أى شخص غائب مذكور او مؤنث مفرد أو مثنى أو جمع (قوله ولا يرفع  
الامر) أى استقلالا يرفع بطريق التبعية كما فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة  
فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن العامل فيه الفعل والعامل فى  
المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لانه مؤنث كالمستتر  
وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على ان الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع  
بفعل محذوف تقديره ولا يسكن زوجك فهو من عطف الجملة (قوله وقام الزيدان الخ)  
فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التنبيه والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو جموعا  
على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها الحاء بلفظة أكلونى البراعيث تلحقه  
ذلك نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وفى النسوة على ان الالف والواو والنون حروف  
دالة على التنبيه والجمع المذكور والمؤنث كماء التأنيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على  
ان الفعل مسند لالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤنر والا كان ذلك على اللغة  
الفصحى (قوله قامت هند وقامت الهندان) فيه اشارة الى ان الفاعل اذا كان ظاهرا مؤنثا



والناسع المفرد المضاف لغيره المتكلم ٦٦ من الاسماء الخمسة نحو قولك (قام أخوك ويقوم أخوك) والعاشر المضاف

حقيقته متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأييد الا ما شذ من قواهم قال فلانة وفيه اشارة  
أيضا الى أن حكم المثني المؤنث الظاهر في وجوب طابق علامة التأييد لعمومه حكم المفرد  
لأحكام الجمع (قوله والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد  
المذكر فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة أجب بان هذا تقسيم اعتباري  
لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله وهو ما كفى به الخ) أي الضمير من  
حيث هو لا بقيد كونه فاعلا أو لامستترا أو لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير  
(قوله اختصارا) أي لاجل الاختصار ووجه ذلك ان الاصل في زيد قام مثلا زيد قام  
زيد لان الفعل لا يبدل من فاعل بعده فلما حذر عن التكرار جعل الضمير كتابة عن المظهر  
فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي قبله فيكون كالتمتة لذلك  
العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب  
والذي يليه ما يقتضي ان الضمير المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أي عن عامله  
وبدأ بالمتصل لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره ان الموضوع له المتكلم  
فقط ومصاحبه لغيره على سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه فتقول العبارة بان يراد  
بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره أي مصاحبه له ومشار كانه في مدلول الفعل  
فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروط بمصاحبة غيره (قوله والمثنى الغائب  
مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثنا عشر قسما) أي يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة  
قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي  
نسخة ومجموعها بالاتينية أي مجموع الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان  
المتصل والمنفصل والاثنا عشر للمتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يتسدا به الخ) أي هو  
الذي لا يصح عنده الفصحاء التلقظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعدها في الاختيار  
اما في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا \* ان لا يجبارونا الا لذي دار

واستشهد المحشى على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت \* اياهم الارض في دهر الدهار

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لامن المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت  
على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لا يجي المنفصل \* اذا تاتي ان يجي المتصل

(قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ياتي في ذلك انه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان  
عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه انه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله  
محله رفع) أي من نوع أو ذور رفع أو الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ما أشبهه  
والمعنى انه واقع في محل رفع (قوله فما ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل  
فقد نصح لان الضمير مجموع الالف والنون (قوله وهذا) أي اعرابنا فاعلا في محل رفع  
حيث سكن ما قبلها أي الحرف الذي قبلنا وقوله وكان غير ألف أي وكان اصلها أيضا وقوله

ليه المتكلم نحو قولك قام  
غلامى ويقوم غلامى  
وما أشبه ذلك فالفاعل في  
هذه الامثلة كلها اسم  
ظاهر (و) الفاعل (المضمر  
اثنا عشر) وهو ما كفى به  
عن الظاهر اختصارا وهو  
قسمان متصل ومنفصل  
وكل منهما اما المتكلم وحده  
أو ومعه غيره أو لمخاطب  
أو لمخاطبة أو لثناهما  
مطلقا أو لجمع الذكور  
المخاطبين أو لجمع الاناث  
المخاطبات أو للمفرد  
الغائب أو للمفردة الغائبة  
أو لمثنى الغائب مطلقا  
أو لجمع الذكور الغائبين  
أو لجمع الاناث الغائبات  
وحاصل كل من قسمي  
الاتصال والانفصال  
اثنا عشر قسما ومجموعهما  
أربعة وعشرون حاصلة  
من ضرب اثنين في اثني  
عشر فالمتصل هو الذي  
لا يتسدا به ولا يلي الا في  
الاختيار ويرفعه الماضي  
والمضارع والامر وذلك  
(نحو قولك ضربت)  
فالتاء المضمومة ضمير  
المتكلم وحده محله رفع  
على الفاعلية بضرب  
(وضربنا) يسكون الباء  
فما ضمير المتكلم مع غيره أو  
المعظم نفسه وموضعها

رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فاعله وان انفتح ما قبلها فهي مفهولة وان

فحوضر بنازيد (وضربت) بفتح التاء الخطاب المذكر موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر  
 التاء للخطابية موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بضم التاء للمثنى الخطاب مطلقا مذكر كان أو مؤنثا  
 قالت اسم مضمرة في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والالف حرفان ٦٧ دالان على التنسية (وضربت) بضم التاء

لجمع الذكور الخطابين  
 والتاء اسم مضمرة في محل  
 رفع على الفاعلية بضرب  
 والميم حرف دال على جمع  
 الذكور الخطابين  
 (وضربت) بضم التاء لجمع  
 الاناث الخطابيات والنون  
 المشددة حرف دال على  
 جمع الاناث وما ذكرناه من  
 ان التاء في الجميع هي  
 الفاعل وما اتصل بها  
 حروف دالة على التنسية  
 والجمع هو الصحيح ولا تقع  
 هذه التاء الا فاعلة فهذه  
 أمثلة الحاضر وما بقى  
 للغائب (و) هو قولنا زيد  
 (ضرب) فني ضرب ضمير  
 مستتر جوارا تقديره هو  
 عائد على زيد محله رفع على  
 انه فاعل ضرب (و) هذه  
 (ضربت) فني ضربت  
 ضمير مستتر جوارا تقديره  
 هي عائد على هند مرفوع  
 المحل على الفاعلية والتاء  
 الساكنة المتصلة بالفعل  
 حرف دال على تأنيث  
 الفاعل (و) الزيدان  
 (ضربا) فالالف ضمير المثنى

وان انفتح ما قبلها أي تحرك بالفتح أي أو سكن وكان الفاء أو كان حرفا غير أصلي (قوله نحو  
 ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان الفاء الزيدان ضربنا ومثال  
 الساكن غير الأصلي شغلنا أمواتنا ومن غير الأصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع  
 الماضي امام المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها أو سكن (قوله  
 والميم والالف حرفان دالان على التنسية) فيه مسامحة فان الدال على التنسية هو الالف  
 فقط كما ان الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل الف التنسية في نحو ضربت  
 وقبل الواو والجمع في نحو ضربت بتمولا لا يتبس بذلك ما للخطاب المفرد في الاول وما للمتكلم المفرد  
 في الثاني عند اشباع حركة التاء فيهما فقوله والميم حرف دال على جمع الذكور فيه مسامحة أيضا  
 (قوله وضربت بضم التاء) واسكان الميم بعدها أو ضمها محتملة أو مع الواو بعدها بأن تقول  
 ضربت وهو الأصل بدليل ضربت قوله لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها (قوله حروف دالة  
 على التنسية الخ) أي لان التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره الحقوها بما يميز ما هي له  
 أو حر كرها بذلك اه عبيد المعطى أي الحقوها في المثنى والجمع وحر كوها في المفرد (قوله  
 ولا تقع هذه التاء الا فاعلة) أي لا مفعولة ولا مضافة فالخبر اضافي فلا يرد انما قد تقع نائبة  
 عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والخطاب (قوله وهو) أي ما بقى (قوله  
 جوارا) أي استتارا جازا أو اذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو  
 حذف المضاف قال الشيخ الشنواني ولا يجوز أن يكون تمييزا والا كان محولا عن الفاعل فيلزم  
 ان الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أي لان الأصل قبل التحويل على  
 هذا مستتر جوارا محمول الاسناد الى ضمير الجواز فانصب تمييزا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به  
 ان المستتر لفظ هو بل المراد انه اذا أريد تفسيره مناه فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستتر  
 لان المستتر له صورة في العقل أي الذهن لاني اللفظ فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف  
 فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كما قاله الشنواني  
 (قوله تقديره هي) أي تفسيره هي وعبر به في الاول وهي هنا لاجل التغير قال الرضي يجب  
 أن يكون المقدر في ضرب وضربت متغيرا كما في البارز نحو هو هي اه (قوله حرف دال  
 على تأنيث الفاعل) أي على الشهور وقيل اسم فالظاهر به دها بدل أو مبتدأ خبره بالجملة  
 قبله (قوله وفحتم لمناسبة الالف) أي فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من  
 قال ما ذكره من ان توالي أربع متحركات لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض  
 بضربتا (قوله والالف زائدة) أي في الخط بعد الواو لظرفها فإنتها وبين الواو اعطف

المد كرا العائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالالف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على  
 الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفحتم لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط  
 من أصل المنف (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية  
 بضرب والالف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الاناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على  
 الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل

وأما الفاعل المضمر المنفصل ٦٨ فهو ما يقع بعد الأوامر في معانها نحو قولك ما ضرب إلا أنا وما ضرب إلا نحن وما ضرب

الأنت وما ضرب الأنت  
وما ضرب الأنتما وما  
ضرب الأنتم وما ضرب  
الأنتن وما ضرب الأ  
هو وما ضرب الأهي وما  
ضرب الأهما وما ضرب  
الأهم وما ضرب الأهن  
وتقول أنتما ضرب أنا وأنتما  
ضرب نحن وكذا الباقي  
هذا كما مع الماضي وتقول  
في المضارع مع الاتصال  
اضرب و اضرب الخ وفي  
الاتصال ما يضرب الأ  
أنا وأنتما يضرب أنا إلى  
آخرها ومع الأمر ولا يكون  
الاتصال اضرب اضربا  
اضربوا اضربى اضربن  
وما أشبه ذلك

في نحو أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الألف في الخط ثلاثة أن تكون بعد واو الجماعة وان تكون في الفعل وان تكون متطرفة تخرج الاسم كضاربون يذون ويخرج واو الكلمة نحو يدعون ويغزون ويخرج المتوسطة كضربوك وضربوهم ان جعلت هم مقعولا فان جعلته توكيدا لواو الجمع زدت ألفا لانها حينئذ متطرفة (قوله وأما الفاعل المضمر) أي الفاعل معني وظاهرا والأفعال حقيقة محذوف اذا الأصل ما ضرب أحد إلا أنا فان ابدل من أحد ق ل (قوله أو ما في معناها) أي الذي بمعناها في الحصر كأنما (قوله وما ضرب الأهن) فهذه الضمائر الواقعة بعد الألف كل منها في محل رفع على القاعلية وما نافية والأداة حصر (قوله إلى آخره) أي وإنته إلى آخره

\*(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)\*

هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أتيت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها وأجيب عن الاول بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول لانه الأصل في النائب فكان الاولى والأهم التعبير بنائب الفاعل (قوله أي الذي لم يذ كرمه فاعله) أي فاعل فعله وفي قوله الذي صدر منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لا تذ كر أبدا سواء كان الفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وإنما الذي يذ كر أو لا يذ كر اللفظ الدال عليها ففي كلام المتن حذف مضاف أي الذي لم يسم دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أي أو قام به الفعل أو المراد بالصدر مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر ويخرج عنه الجملة والحرف والفعل إلا أن يراد لفظها أو تجعل اعلاما قبل ويخرج بقوله الذي لم يذ كرمه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق بتي الموضوع فيصدق قوله لم يذ كرمه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل أصلا أو كان هناك مبتدأ وخبرا واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ما ذكره بقيد ملحوظ بقريضة ما يأتي تقديره وغير عاملة الى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أي لفظا أو تقديرا الى آخر ما تقدم في الفاعل (قوله الذي لم يذ كرمه فاعله) أي ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعله لان لفظا ولا تقديرا (قوله وتأنيت الفعل لتأنيته) لم يستثن المجرور من نحو ضربته فانه قائم مقام الفاعل ولم يوثق فعله لتأنيته لان القائم مقام الفاعل أعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الاغراض) كالتخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) أي حيث وجد في اللفظ والاختصاص وتصرف من ظرف مكان نحو جلس امام الامير أو زمانى نحو صيم رمضان أو مجرور نحو والما سقط في أيديهم وسير يزيد أو مصدر نحو فاذا نشخ في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد في اللفظ فان وجد ولا يقبل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم أحد الثلاثة أتى نحو \* لم يبعن بالعلياء الاسديا \* والصحيح الاول (قوله في الاسناد اليه) وتفاوت الاسنادين لا يضرو ذلك لان اسناد الفعل الى الفاعل

\*(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)\*

أي الذي لم يذ كرمه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه يذ كرمه بعض خواصه تقريبا على المبتدئ فقال (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذ كرمه فاعله) لقيامه مقامه في رفعه وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل وتأنيت الفعل لتأنيته وذلك نحو قولك ضرب زيد والأصل ضرب عمرو زيدا فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الاغراض

فبقي الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا على



فالتبس بالفاعل صورة فاحتج الى تسمية أحدهما عن الآخر فأبى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه في الماضي والمضارع (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب أو تقديرا كقبيل ويبيع وشد (وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أو تقديرا نحو يقال ويبيع ويشد وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (وهو) أي المفعول الذي لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل ٦٩ (قال الظاهر) المسند اليه الماضي

(نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمام بسم فاعله وزيد مفعول للمام بسم فاعله ويسمى أيضا نائب الفاعل (و) المسند اليه المضارع نحو قولك (بضرب زيد) بضم أوله وفتح ما قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني للمام بسم فاعله وان مدت قلت مبني للمفعول أو للجهول وزيد نائب فاعل أو مفعول للمام بسم فاعله (و) لافرق في الفعل بين أن يكون مجردا كما ضرب أو من يدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو) بضم الراء وفتح الراء واعرابهما على وزن ما مر قبلا ما وقع ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل (و) المفعول الذي لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنتهصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم

على جهة صدوره منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه (قوله في الماضي والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثي مجرد فوزته مفعول كضروب وعمرو ربه أو من غيره فوزته وزن مضارعه بشرط الاتيان بيم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك

وان فحمت منه ما كان انكسر \* صارا اسم مفعول كمثل المنتظر  
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد \* زنة مفعول كات من قصد

وشروط عمل الاسم المذكور كونه صلة لآل نحو جاء المضروب عبدها وكونه للعمال والاستقبال بشرط اعتماده على نفي أو استتفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو ما مضروب زيد وأمنصور عمرو وان الأمير مكرم رسوله وصررت برجل مهان أبوه (قوله وكسر ما قبل آخره) أي ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا نحو شرب ضم أوله فقط وقال بعضهم ان الكسرة في نحو شرب مبنية للمفعول غير هانبة مبنية للفاعل (قوله أو تقديرا) في الضم والكسر معا أو في أحدهما ق ل (قوله كقبيل ويبيع) الاصل قول ويبيع نقلت حركة العين وهي الواو في قول والياء في بيع للثقل الى ما قبلها بعد سلب حركتها فسكنت العين وقابت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ولم تقاب الياء لعدم مقتضى فصا ق ل ويبيع باسكان الياء واصل شد شد بالفتحة فادغم المثلان لاجتماعهما فكسر ما قبل الآخر مقدر (قوله وفتح ما قبل آخره) أي ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة في نحو يشرب مبنية للمفعول غير هانبة مبنية للفاعل (قوله نحو يقال ويبيع) الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى ما قبلها نصا يقول ويبيع ثم قلبت ألفا نحو كرها في الاصل وانفتح ما قبلها الآن فصا يقال ويبيع ويشد أصله يشد بالفتحة نقلت حركة الدال الى الشين فسكن الحرف الاول وادغم في الثاني كما فعل بشد والادغام واجب لان ادغام المثلين مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله لانه لا يبنى للمفعول) أي افساد الصيغة والمعنى أما افساد الصيغة فلا شك اذا بنيت أكرم مثلا للمفعول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء التبت بصيغة الماضي المبنية للمفعول وان فتح التبت بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضا وأما افساد المعنى فلا شك حينئذ يصير الاعلى الاخبار والامر انما يدل على الانشاء (قوله أو للجهول) أي للجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه

الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والياء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على انها مفعول للمام بسم فاعله (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول وناضرا المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه في موضع رفع على انها مفعول للمام بسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح الراء واعرابها ضرب فعل ماض مبني للمفعول والياء المضمومة ضمير المخاطب في موضع رفع على انها مفعول للمام بسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والياء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والياء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على

انها مفعول للمالم بيسم فاعله (وضرب بتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقا في موضع رفع على انها مفعول للمالم بيسم فاعله والياء والالف علامة التثنية (وضرب بتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالياء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المذكور والمخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والياء علامة الجمع (وضرب بتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالياء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والتون المشددة علامة جمع الاناث \* والياء اصل ان الفعل في الجميع مضموم الاول مكسور وما قبل الاخر وان التاء في الجميع مفعول للمالم بيسم فاعله الا ان المارضة مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والجمع. موع احتيج الى تمييز كل منها عن الاخر فضموها في المتكلم وفتحوها في المخاطب ٧٠ المذكور وكسروها في المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف في خطاب المثنى

مطلقا والياء وحدها في خطاب الجمع في التثنية والتون المشددة في خطاب الجمع في التانيث ومناسبة لكل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله في الحاضر (و) تقول في الغائب (ضرب) بضم اوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على انه مفعول للمالم بيسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضرب بتم) بضم الصاد وكسر الراء وسكون

مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن ان يجهل فاعله ششواني (قوله ما يمكن في المضارع) أي ما يمكن استحضاره وليس المراد ان بعضها يمكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري في المضارع كما مضى خلافا للقبول

\* (باب المبتدأ والخبر) \*

انما وجهها في باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدأ وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو قائم الزيدان فالله عزه للاستفهام وقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله ما مضروب العمران فانانية ومضروب مبتدأ والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له ان يكون وصفا معتمدا على نفي أو استفهام ويكون له مرفوع اغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أي ما ذكر من المبتدأ والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من الجواز المشهور وأوال الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه في التعريف (قوله المرفوع لفظا) مراده به ما يشمل المرفوع تقديره ابدل مقابله بالمحلي فلا يعترض

التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء الساكنة في آخره حرف تانيث ومفعول مالم بيسم عليه فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضرب با) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمالم بيسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكور الغائب في موضع رفع على انها مفعول للمالم بيسم فاعله وأصل بضمير المثنى المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء حرف تانيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل (وضربوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكورين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والالف حرف زائد (وضرب بتم) بضم الصاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمالم بيسم فاعله والتون ضمير الجماعة الاناث الغائبات في محل رفع على انه مفعول للمالم بيسم فاعله هذا كله في المتصل وتقول في المنفصل ما ضرب الأنا وما ضرب الا نحن وما ضرب الأنت وما ضرب الا أنت وما ضرب الا أنتم وما ضرب الا أنتن وما ضرب الا هو وما ضرب الا هي وما ضرب الا هما وما ضرب الا هم وما ضرب الا هن وكذا تقول انما ضرب أنا وانما ضرب نحن الى آخرها والفعل في الجميع مضموم الاول مكسور وما قبل الآخر وفتح عليه ما يمكن في المضارع فلا تطول بذكره \* (باب المبتدأ والخبر) \* هو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول (المرفوع) لفظا أو محلا

عليه بان في كلامه اخلا لا بالتقديري وقيد بالمرنوع اعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله بالابتداء) متعلق بالمرنوع وهو مبني على الصحيح من ان الرفع للمبتدأ الابداء والخبر المبتدأ وقيل كل منهما رافع الاخر وقيل ان الابداء رافع له ما وقيل ان الابداء رافع المبتدأ وهما رافعا الخبر فالاقوال أربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتداء \* كذا كرفع خبر بالمبتدأ

(قوله أي المجرور) أي الخالي لفظا وتقديرا نخرج نحو قولك زيد في جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدأ بل فاعل (قوله عن العوامل) أل للجنس أي عن شيء من العوامل ويجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد وعاملان (قوله اللفظية) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدأ لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتداء على الراجح فأشار بهذا القيد الى انه ماض على الراجح فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها فان التجرد يقتضي سبق ما تجرد منه ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجرد منه قلنا في الجواب سلنا لکن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفاعل فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما أشبهها) قيد في القيد فهو لادخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد في الاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ والباقي زائدة قال المرادى وذ كفي شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده منكرة نحو بحسبك درهم ومن اشياء له لعل أي المغوار منك قريب فأي مرفوع على انه مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل لمجرد افادة التوقع لا للتعبية كما تدخلت لعل لا فادة التمني فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم ترك المصنف من ان ينزلت أوجب بان العوامل اللفظية اذا أطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد (قوله وبالمرنوع المنصوب والمجرور) ونحو أيضا ما لا اعراب له أصلا كاسم الفاعل على القول بأنه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) أي والنائب عن الفاعل وخبر ان وأخواتها اذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أي انظ الابداء معبره فني كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجر عطف على قوله بالشيء أي وتصيره أوال الخ (قوله بحيث يكون الثاني خبرا) أي مخبره عن الاول أي ولو حكما كالفاعل السادس الخبر نحو قائم زيد والنائب عن الفاعل السادس مسد الخبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) أي ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابق موجودا كما مثل أولا كقولهم تسع بالمعدي خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أي سماعك (قوله والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤول واعتراض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر اذا كان جملة أو شبهها وأوجب بأنه انما اقتصر على الاسم لان الاصل في الاخبار بكسر

بالابتداء (الغاري) أي المجرور (عن العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها نخرج بالاسم الفاعل والحرف وبالمرنوع المنصوب والمجرور بغير زائد أو شبهه وبالغاري عن العوامل اللفظية الفاعل واسم كان وأخواته الكون عاملها لفظيا وهو الفاعل مثال الاسم الصريح لواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء والابتداء عبارة عن الاقمام بالشيء وجعله أو لالتسان بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابداء وخبر خبره والتقدير صومكم خير لكم (والخبر) الاصل (هو) الاسم



المرفوع) بالابتداء (المسند اليه) أي الى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر (نحو قولك زيد قائم) فزيد مبتدأ  
 مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء (و) تارة يكونان منثنين لمذكر نحو قولك (الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ  
 مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف أيضا (و) تارة يكونان مجموعين  
 لمذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وقائمون  
 خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو ٧٢ أيضا نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك

الهمزة أن يكون به أي بالاسم وأشار الشارح الى دفع ذلك الاعتراض به ذال جواب بقوله  
 الاصل ويرد على هذا ان المتن حينئذ لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جله أو شبهها  
 فيكون فيه قصور فالاولى مما صنع الشارح أن يرا دبالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلا  
 والجملة الواقعة خبرا موقولة بالاسم والخبر والمجرور الواقع خبرا وكذا الظرف كل منهما متعلق  
 بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله المرفوع بالابتداء) أي على  
 الصحيح وقد بدلك القيد لئيبه على انه لا يكون منصوبا بالابتداء ولا يكون مجرورا بالبحرف زائد  
 على نحو ما عرف في المبتدأ (قوله المسند اليه) أي المسند هو الى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين  
 المبتدأ والخبر من جهة ان المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وان الخبر هو المحكوم  
 به فهو المسند اليه غيره (قوله وقائم خبره) قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظرا لان  
 نحو قائم لم يسند الى المبتدأ بل أسند الى ضمير مستتر فيه وهو ضمير مسند ان الى زيد الا انه  
 اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدأ اه شنواني (قوله من حيث هو) حيثية  
 اطلاق كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم اي المبتدأ مطلقا اي من غير نظر الى  
 كونه ظاهرا أو مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان كل مبتدأ  
 اما ظاهرا أو مضمرا وحاصل الجواب ان المبتدأ الذي هو مورد القسمة أهم من الظاهر والمضمرا  
 فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهذا كذا سائر  
 التقسيمات (قوله منفصلا) قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي انا الخ) حاصلها  
 ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو انا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو أنت وأنت  
 وانتم وانتم وانتم وما يختص بالغائب وهو هي وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع)  
 من اضافة الموصوف للصفة اي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب) اي الكثير وقوله بطا بة بها  
 أي يساويها وقوله في المعنى اي التذكير والتأنيث والانفراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب  
 لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وانتم وانتم أفضل من عمرو وأنت  
 أفضل امرأة وانتم أفضل رجالين وأهرا تين وانتم وانتم أفضل رجال أو نساء وأنت صبور  
 أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو انتم أو انتم لان افضل التفضيل اذا جرد من  
 ال والاضافة ونحو صبور جريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله

الزيدون قائمان وتارة يكونان  
 مفردين لمؤنث نحو قولك  
 هند قائمة وتارة يكونان  
 منثنين لمؤنث نحو قولك  
 الهندان قائمتان وتارة  
 يكونان مجموعين لمؤنث جمع  
 تصحيح نحو الهندات قائمات  
 وتارة يكونان مجموعين  
 جمع تكسير لمؤنث نحو  
 الهندون قائمات (والمبتدأ)  
 من حيث هو (قسمان)  
 قسم (ظاهرو) قسم  
 مضمرا فالظاهر ما تقدم  
 ذكره من نحو قولك زيد  
 قائم والزيدان قائمان  
 والزيدون قائمون وما أشبه  
 ذلك (و) ابتداء (المضمرا  
 اثنا عشر) ضميرا منفصلا  
 (وهي انا) للمتكلم وحده  
 (ونحن) للمتكلم ومعه غيره  
 او المعظم نفسه (وأنت)  
 بفتح الاء للمخاطب (وانت)  
 بكسر التاء للمخاطبة (وانتما)  
 للمعنى مطلقا (وانتم) لجمع  
 الذكور المخاطبين (وانتن)  
 لجمع الاناث المخاطبات

(وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع  
 الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت ان يخبر عنها بما يطابقها في المعنى  
 (نحو قولك انا قائم) فانا ضمير رفع متصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على  
 الضم لا يظهر فيه اعراب ومحل رفعه وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة  
 وانتما قائمات وانتم قائمون وانتن قائمات وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات فالبتداء في هذه الامثلة كلها مضافة  
 مبني لا يدخله اعراب والصحيح في انا وانت وانتما وانتم وانتن ان الضمير هو ان فتطو ان الواو لها حروف تدل على المعنى المراد

وهو قسمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) اي في هذا الباب اي وكذا باب النعت كما يأتي واحترز بذلك عن المفرد في باب المنادى ولا الة ثمانية للجنس فانه هناك ما ليس مضافا ولا شبيها به وكذا في باب الاعراب فان المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل المركب اه من القيشي وفي النبتي ان باب النعت والاعراب على حدسوا فليراجع ثم اعلم ان المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على متصف مصنوعا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ ان لم يرفع اسم ظاهر كما مثله الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو قائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه اي ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان أخوك ولا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بالمشتق نحو زيد اسد اذا أريد شجاع (قوله لانه ليس جملة ولا شبيها) قديقال هذا الدليل على الدعوى لان الدعوى هي ان الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد اي ليس جملة ولا شبيها وقوله لانه ليس جملة ولا شبيها اي انه مفرد (قوله ومجموع ذلك) اي ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء اي في الظاهر أما في الحقيقة ثلثة لان الجملة ثني واحد وان كان تحتها فردان الاسمية والتعليلية كما سيأتي (قوله المجرور) اي مع جاره (قوله التامان) التام هو الذي يتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا عاما كالاستمقرار والحصول والكون اذ لا يتخلوه وجوده منها وهذا القيد يخرج التامان والاقص وهو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيدك أو فيك أو عندك اي وانق بلك أو راعب فيك أو معرض عندك فلا يقع خبرا (قوله مع دعاه) كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها الا ان يراد بالفاعل الفاعل اللغوي واهل اللغة يسمون نائب الفعل واسم كان واخواتها افعالا اه من القيشي (قوله أو المضمرة) مستترا كان أو بارز ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدأ وأه حقيقة كما مثل أو حكم نحو ان يقوم زيد (قوله مع خبره) اي أو ما يقوم مقام خبره ذلك قال مع ما يتم به الة فكذا كان اعم ليشتمل نحو زيد ضاربه اسمان ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي المبدأ وأه باسم حقيقة كما مثل أو حكم نحو ان زيد قائم (قوله أو غيره) اي أو مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم ان الجملة لو قفة خبر المبتدأ يجب ان يحكم على محلها بالرفع بمعنى انه لو حل محلها اسم معرب خال عن المراتع لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان تم تكن نفس المبتدأ في المعنى ان تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضمير وهو الاصل والمفرد أو اسم اشارة أو اعادة المبتدأ بلفظه أو بمعنى ما وغير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج الى رابط ويجب أن لا تكون جملة نهية فلا يجوز زيدا أخاه وان لا تكون مصدرية بل كن أو يبل أو حتى واعلم أيضا ان قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا قضية خلافا للتعاب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة لطلبية خلافا لابن اسراج والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا ضمائر القوا كما قال ابن مالك

(والخبر) من حيث هو  
 (قسمان) قسم (مفرد)  
 (و) قسم (غير مفرد) والمراد  
 بالمفرد هنا ما ليس بجملة  
 ولا شبيها ولو كان مثنى أو  
 جموعا فانه في هذا الباب  
 يسمى مفردا قال المفرد نحو  
 قولك زيد قائم والزيدان  
 قائمان والزيدون قائمون  
 فالخبر في هذه الامثلة مفرد  
 لانه ليس جملة ولا شبيها  
 (وغير المفرد) هو الجملة  
 وشبهها ومجموع ذلك (اربعة  
 اشياء) شيان في الجملة  
 وشيخان في شبهها قال شيخان  
 في شبه الجملة (الجار  
 والمجرور والظرف) التامان  
 (و) الشيطان في الجملة هما  
 (الفعل) مع فاعله الظاهر  
 او المضمرة (والمبتدأ مع  
 خبره) المفردا وغيره فالجار  
 والمجرور (نحو قولك زيد في  
 الدار) الظرف نحو قولك  
 (زيد عندك) والصحيح ان  
 الخبر متعلق بالجار والمجرور  
 قوله قوله المجرور اي مع  
 جاره ظاهره ان عبارة المتن  
 المجرور والظرف مع ان  
 الذي في نسخ المتن الجار  
 والمجرور والظرف وهو  
 الذي يقتضيه قول الشارح  
 بعد فالجار والمجرور نحو  
 قولك زيد في الدار الخ تأمل

وامتنع هنا بقاع ذات الطلب \* وان أنت فالقول أضمرتصب

ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للخطاب ولا يميزه الا ما هو معه لوم له قبل والطلبية  
 لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاهما) اي وحدهما أو مع  
 المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلاف لفظي اي في الصورة لاني الحقيقة واهـ هذا الخلاف الصوري  
 اقرده الجار والمجرور والظرف بالذكرة والافتقار يقال ما فائدة اقراده ما مع انه ان قدر عاملهما  
 اسما كان من الاخبار بالمقدرة وازد رفعه لا كان من الاخبار بالجملة فلا يخرج ان عن المقرد  
 والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه به وقوع كل منهما خبرا  
 وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله وان تقديره) اي والصحيح اي الراجح تقدير المتعلق نحو كائن  
 أو مستقر كما اصل أو ثابت لا كائن أو مستقر ونحوهما كحاصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام وقبل  
 الراجح تقدير كان الخ فالخلاف في الراجح لاني الجواز الذي انخط عليه كلامهم كما قاله في المعنى  
 مختار له انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فان أريد المعنى قدر كان أو استقر  
 وان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزء في غد قدر مضارعها أو وصفه  
 وان قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة والا كان الظرف  
 والجار والمجرور في موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات وما كان منها عاملا مصرحا  
 به لكونه خاصا فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمعاني اليه) يستفاد  
 منه ان الخبر في نحو زيداً كرمته مجموع الفعل والفاعل والمنعول وهو الظاهر واختاره شيخ  
 الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها ومثل المنعول الحال  
 وغيره من متعلقات الفعل \* واعلم ان الجملة تنقسم ثلاثة اقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى  
 وصغرى باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع في خبرها والصغرى فقط ما وقعت  
 خبرها والمحملة اهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمحالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان  
 صغرى وكبرى فالصغرى هي قام أبوه وجارية ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام أبوه وزيد جارية  
 ذاهبة واذا قلت زيداً بوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد  
 أبوه غلامه منطلق والمحملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار ان خبرها جملة وصغرى باعتبار ان خبرها خبر

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

اي في الاغلب فلا يشك كل بأفعال التصدير فانها تارة تدخل عليها كقوله تعالى واتخذ الله  
 ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليها كجعات القبير غنيا وصيرت المعدوم موجودا والمراد التي  
 يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر فالجنسية لا استغرافية لا تدخل على كل مبتدأ  
 وخبر فان دخولها عليهم ما مشروط بأن لا يكون المبتدأ خبرا عنه بمجمله طائفة نحو زيداً ضرب  
 ولا انشائية نحو هذه زوجتكها وان لا يلزم التصدير نحو ايهم عندك وان لا يلزم المحذوف كالخبر  
 عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحمد الى آخر ما هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من  
 النسخ وهو الازالة لازلها حكم المبتدأ والخبر وانما ازالته لانها عاملة لفظي والابتداء عامل  
 معنوي واللفظي أقوى من المعنوي (قوله هنا) اي في هذا الكتاب لا حاجة اليه لانها في كل  
 كتاب كذلك اي هي من حيث العمل ثلاثة اقسام لان من حيث الحقيقة لانها من هذه الجهة

والظرف المحذوف  
 لاهما وان تقديره كائن  
 أو مستقرا كان أو استقر  
 (و) الفعل مع فاعله نحو  
 قولك (زيد قام أبوه) زيد  
 مبتدأ وجملة قام أبوه من  
 الفعل والفاعل والمضاف  
 اليه في موضع رفع خبر  
 عن زيد والرابط بينهما  
 الهاء من أبوه (و) المبتدأ  
 مع خبره نحو قولك (زيد  
 جارية ذاهبة) زيد  
 مبتدأ أول وجارية ذاهبة  
 مان وذاهبة خبر المبتدأ  
 الثاني وجملة المبتدأ الثاني  
 وخبره في موضع رفع خبر  
 المبتدأ الأول والرابط بين  
 المبتدأ الأول وخبره الهاء  
 من جاريته والله تعالى  
 أعلم

\* (باب العوامل الداخلة  
 على المبتدأ والخبر) \*  
 وتسمى النواسخ (وهي)  
 هذا اقسام ثلاثة الاول



(كان واخواتها) الثاني (ان واخواتها) الثالث (ظننت واخواتها) وهذه الالقسام الثلاثة غماها مختلف (فاما كان

واخواتها فاتها ترفع الاسم) أي المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها وانما

يسموا الاسم المرفوع فاعلا  
والمنصوب مفعولا لان  
هذه الافعال في حال  
نقصانها تجردت عن الحدث  
الذي من شأنه ان يصدر  
عن الفاعل ويقع على  
المفعول فصارت كالروابط  
ومن ثم سماها الزجاجي  
حروفا (رهي) ثلاثة عشر  
فعلا على ما ذكره هنا والا  
فهى اكثر من ذلك الاول  
(كان) رهي لاتصاف الخبر  
عنه بالخبر في الماضي اما  
مع الدوام والاسقرار فهو  
كان الله غفورا رحيمًا واما  
مع الانقطاع نحو كان  
الشيخ شابا (و) الثاني  
(امسى) وهي لاتصاف  
الخبر عنه بالخبر في المساء  
نحو امسى زيد غنبا  
(و) الثالث (اصبح) وهي  
لاتصاف الخبر عنه بالخبر  
في الصباح نحو صبح البرد  
شديدا (و) الرابع (اضهى)  
وهي لاتصاف الخبر عنه  
بالخبر في الضهى نحو  
اضهى الفقيه ورعا  
(و) الخامس (ظل) بالطاء  
المشاة وهي لاتصاف  
الخبر عنه بالخبر ثم ان نحو  
ظل زيد صائما (و) السادس  
(بات) وهي لاتصاف الخبر  
عنه بالخبر بالانحوا بات زيد  
مقطرا (و) السابع (صار) وهي للتحويل والالتقال نحو صار الدهر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهي لتني الحال عند الاطلاق

قسمان افعال وحروف هي المصادر وسماء الفاعلين الا ان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يخالف في العمل فليس له هذه قسما ثالثا فائدة بخلاف عددها ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لان عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان واخواتها) اي تطايرها وانما قدم كان واخواتها على ان واخواتها لانها افعال والاصل في العمل انها او قدم ان واخواتها على ظننت واخواتها مع كونها افعالا لان احد الجزأين باق معها على الاصل وهو الخبر وبدأ من كان واخواتها بكان لانها أم الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شاذة نحو كان زيد قائما وشاذة نحو اذمت كان الناس منقذان الخ وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مختلف) اي من حيث الرفع والتنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الا امر نوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن بقوله اي المبتدأ وقوله بعد اي خبر المبتدأ ورفعها المبتدأ بان تحدث فيه رعا غير الذي كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) اي تسمى النحاة المرفوع عنها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنه وببها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى لاذ زيد من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد وقائما ليس خبر لكان لان الافعال لا يخبر عنها فالإضافة في كل لادنى ملايسة وهي كونها تعمل فيها (قوله المرفوع فاعلا) اي حقيقة والمنصوب مفعولا اي حقيقة فلا ينافي ما مر قريبا (قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكره في لم تجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تبدل عنه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكره سميت ناقصة لعدم اكتفائها بالرفوع لانها تادل على زمن دون حدث فان الاصح دلالتها عليهم الا ليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها للمعمولين لان من حيث توقف معناه على غيرها قل (قوله ومن ثم) اي من أجل مجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأت سمية الخ (قوله حروفا) الصحيح انها افعال كما مر (قوله هنا) اي في هذه المقدمة اما في غيرها فهي أكثر من ذلك (قوله في الماضي) متعلق بتصاف اي انها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله في المساء) بالمدمن الزوال الى الغروب قبض الصباح (قوله امسى زيد غنبا) اي ثبت له الغنى وقت المساء (قوله اصبح البرد شديدا) اي ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سياتي من الامثلة (قوله المشاة) اي المشال عاها الالف والنقطة فرقا بالاولى بينهما وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينهما وبين الطاء لهمله (قوله ظل زيد صائما) اي ثبت له ذات جميع نهاره واما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو يعني صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسود اذ جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد مقطرا) اي ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف نفسه بمرهه ومن حقيقة الى حقيقة كما مثل أو من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهي اتني الحال)

مقطرا (و) السابع (صار) وهي للتحويل والالتقال نحو صار الدهر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهي لتني الحال عند الاطلاق

الاضافة من اضافة الظروف للظرف على حسب مكر الليل اي لنتي مضمون الجملة في الحال اي  
 زمن التكلم وقوله عند الاطلاق اي عما يدل على خصوص نتي الحال او غيره وقوله والتجرد اي  
 الخلق عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واكثر من هذا القيد عما اذا قدمت بزمن فانها تكون  
 لنتي فيه فني قولك ليس زيد قائما مس لنتي القيام في الماضي واذا قلت غدا فهي لنتي القيام  
 في المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل لنتي مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) اي ليس متصفا  
 بالقيام الا ان ويمكن ان يقوم بعدد على مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح بلفظ الا ان كان  
 تو كيدا (قوله بما النافية) ما ليست قيد ابل الشرط تقدم اللفظ مطلقا وشبهه (قوله والدعاء)  
 اي بالخاصة وانما شرط في هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافي  
 عليها لانم اي معنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان  
 المطلوب به ما ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في النافي بين ان يكون ملفوظا به كما مثل او  
 مقدر نحو تالله تفتأ اي لا تفتأ قال في التصريح ولا يتقاس حذف النافي الا بئانه شروط كون  
 الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا ا ه وقد نظمها العلامة الانوشي بقوله  
 ويحذف نافي مع شروط ثلاثة \* اذا كان لا قبل المضارع في قسم  
 (قوله ملازمة) اي موضوعه للدلالة على ملازمة الخبر من اضافة المصدر لفاعله وقوله الخبر  
 عنه بالنصب منه قوله وفي نسخة للخبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن اي قدر  
 ما يقتضيه اي يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعله من قبله نحو ما زال زيد عالما اي منذ  
 صلح للعالمية يعني من حين تاهله وتفهمه للعالم والافعال بالاشهاد بان قبل ذلك ليس عالما ونحو  
 ما زال زيد اميرا معناه ان الامارة ثابتة له وقت قبولها بار لا يكون طفلا مثلا وعلى هذا فقس  
 (قوله لاستمرار الخبر) اي موضوعه للدلالة على استمرار خبرها ووجه ما ام معناها نوقت  
 امر بئانه انصاف اسمها بخبرها (قوله انبائها) اي لاجل كونها ثابتة عن الظرف قال ابن  
 ثابت في شرح البردة اما كونها مصدرية فظاهر واما كونها ظرفية فلم ترحو فاطر فالان  
 الظروف كلها اسما ويجب ان ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر  
 وصريح المصدر ينوب عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤذنه فيسمى مصدرا  
 لذاته وظهر فانباته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس اي وقت طلوعها فحذف لفظ وقت  
 وناب طلوع منها فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه  
 فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدر ثابتة عن ظرف نيابة. ضاف اليه عن. ضاف اه (قوله  
 لا تأويلها الخ) من المعلوم ان المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لاهي فني العبارة تسمح  
 (قوله والتقدير) بمعنى المقدر مدة دوام الخ وقد تسمح ايضا في هـ اذا كان المقدر هو مدة دوام  
 فقط لا زيد مترقدا اليك وايضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد دوام ترقده فلولم تكن  
 ما مصدرية ظرفية بان كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل  
 تكون تامة بمعنى بقي فان واياها منصوب فهو حال نحو يعجبني مادمت صحيحا اي دوامك صحيحا  
 اذ من المعلوم انه لا يعجبه المدة ولا يعجبه في المدة ولا يتأني كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد  
 الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لولم تتقدم على دام ما نحو دمت

والتجرد عن القرينة نحو  
 ليس زيد قائما اي الا ان  
 (و) التاسع والعاشر  
 والحادي عشر والثاني  
 عشر (ما زال وما انقك وما  
 فتى وما يرح) مقرونة بما  
 النافية او شبهها كالنهي  
 والدعاء وهذه الافعال  
 الاربعة للملازمة الخبر  
 الخبر عنه على حسب  
 ما يقتضيه الحال نحو  
 ما زال زيد عالما وما انقك  
 عمرو جالسا وما فتى بكر  
 محمدا وما يرح محمد كريما  
 وما شبه ذلك (و) الثالث  
 عشر (مادام) مقرونة بما  
 الظرفية المصدرية وهي  
 لاستمرار الخبر نحو لا اصعبك  
 مادام زيد مترقدا اليك  
 وتمت ما هذه ظرفية  
 لنا بتاعن الظرف ومصدرية  
 لتأويلها مع صلتها بمصدر  
 والتقدير مدة دوام زيد  
 مترقدا اليك

(وما تصرف منها) أي والذي تصرف من كان واخواتها يعمل عمل ماضيا فالتصرف (نحو كان) في الماضي (ويكون) في المضارع (وكن) في الامر (و) نحو (اصبح) في الماضي (ويصبح) في المضارع (واصبح) في الامر (تقول) في عمل الماضي (كان زيد قائما) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول في عمل المضارع من كان يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول في عمل الامر من كان كن فائما واعرابه كن فعل امر ناقص واسم مستتر فيه وجوب تقديره انت وقائما خبره وتقول اصبح زيد قائما واصبح ٧٧ قائما واعرابه على وزن ما قبله والذي

لا يتصرف منها ادام وليس تقول لا اكلت مادام زيد قائما (وليس عمرو وشاخصا وما أشبه ذلك) من الامة (واما) القسم الثاني من التواسخ وهو (ان واخواتها فانها تنصب الاسم) أي المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها (دهى) ستة أحرف (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم (الباب) (ن) بفتح الهمزة وتشديد النون (وكن) (وكان) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح الهمزة المثناة فوق (واعمل) بتشديد اللام الأخيرة (تقول ان زيدا قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بغنى ان زيد امنطلق واعرابه بلغ فعل ماض والنون لتوقاية

صحيحا (قوله وما تصرف منها) أي تحول الى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيا) أي الماضي منها كشجر أراك أو ماض هو هي (قوله نحو كان الخ) الحاصل ان هذه الأفعال لثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وما تصرفه ناقص وهو زان واخواتها لانها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي (قوله وكن في الامر) والمصدر كقوله

يذل وحلم ساء في قومه القتي \* وكونك ايام عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كأنما \* أخاك اذا لم تلقه لك منجدا

(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لانه أمر الفعل لرباعي (قوله شاخصا) أي ذاعبا أو حاضر اذ ان الشخص يأتى بمعنى لسفر ويعنى الحضور كما قاله العيشي (شخص) تنصب الاسم الخ) معنا وشرفه جميع ما تقدم في مثله في كان فلا تغفل (قوله وان واسمها الخ) في ذر الاسم مساهمة فالاولى اسقاطه اذ لا يدخله في التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغنى انطلق زيد (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما في روية ر بالسكون ان كان جامدا نحو بلغنى ان هذا زيد أي كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله بخلاف المكسورة) أي فانها لا يطابها عامل نحو قال انى عبد لله وقد لا يطابها نحو انا أنزلناه (قوله لاختلاف ألفاظها) أي وقت اختلاف الفاظها بلام للتأقمت لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على التزوم أي يلزم من اختلاف اللفاظ اختلاف المعانى لوران المعلول مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهي اختلاف اللفاظ ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعانى وذلك كما في ان وأنت فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقمت فان المعنى اختلاف المعانى وقت اختلاف اللفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعانى لاختلاف اللفاظ فعدمه جدا لاختلاف اللفاظ دون ذلك كما مر فوق اختلاف اللفاظ أعلم من ان يكون معه اختلاف المعانى كما كن وان هؤلاء ولا يكون كما في ان وأن هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل قوله ودلائلها على المعانى) أي الامة لا معانى كان واخواتها الوضوح فساده فالمراد مطبق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التعمير باللام في هذا وما يأتى غير طهر لانه يقتضى

والدعاء مقول به وان حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها وان واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلق زيد وعتا زان المقنوحة الهمزة بكونها الأبدان يطابها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرا جالس وكان زيدا أسد (وليت عمرا شاخص) واعمل الحبيب قادم واعرابها على وزن ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف الفاظها وانما عملت هذا العمل لتبنيها بالفعال الماضي نحو كان في البناء على الفتح ودلائلها على المعانى فهي ان لا تصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى ان) المكسورة (وأن) المقنوحة (للتوكيد) أي تأكيد النسبة



ان يكون معنى ان وان مثل اشيا آخر غير التوكيد ثابتا وحاصلا له وذلك خلاف ما اجعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان معنى ان وان المحتمل عند العقل لمان شتى مصروف بانظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بان يجعل معناها ما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند الخطاب ايجابا نحو ان زيدا قائم او سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم فان وأن يرفعان احتمال الكذب والجهاز فان كان الخطاب مترددا في الحكم فهما التثني والتردد والتأكيديهما حينئذ استحسنوا وان كان منكر الحكم فهما التثني والانكار والتأكيديهما حينئذ واجب ومن ثم لا يوثق بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني (قوله ومعنى لكن للاستدراك) أي لانها لا تتوسط الابين كلامين متغايرين ايجابا وسلبا فلا بد ان يتقدم عليها كلام كاسيأتي (قوله تعقيب الكلام الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنفي ما يتوهم أي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد منهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بما يمكن وقوله او نفيه معطوف على ثبوت أي او تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي باثباته لان نفي التثني اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم أثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان الجمل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائد على التشبيه وهو معترض لان التشبيه نعل القاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصفه ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بان كلامه على حذف مضاف أي المتكلم بالدلالة او ان المعنى ان يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان يضاف في التعريف بالكاف او كان أو نحوهما ليخرج مثل قوائم قاتل زيد عمرا وجاتني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أي ما من شأنه ان لا يطمع فيه كقوله \* لايت الشباب يعود يوما \* وقوله او ما فيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لي قنطارا من الذهب أي ما من شأنه ان يطمع فيه فلا يترض بان الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف طالب الواجب نحو ليت غدا يجني فانه ممنوع (قوله وهو طلب الأمر المحبوب) أي المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال اعمل الشباب يعود يوما واما قول فرعون له اني ابلغ الاسباب الخ فانما كان منه جهلا وانفكا واما قوله علم الفرق بين ايت و اعل بان ايت تنفي ما يمكن وقوعه وما لا يمكن و اعل لا يترجي بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم ان تفسير الشارح كغيره التثني والترجي بالطلب من باب التسمح فار كلام من التثني والترجي حالة نفسانية يلزمها ميل المقسم لذلك الشيء المتثني او المترجي وطلبه فالتطلب لازم فاطلق الملزوم الذي هو التثني والترجي وأريد لازمه الذي هو الطلب (قوله والتوقع) أي اول التوقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا (قوله هالك) أي ميت أي أخاف عليه الهالك المتوقع (قوله على انه الخ) أي على سبيل انه ما مفعولان انها أي على الصحيح وعند المكوف تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستقلا بوقوعه بجملة ونظرا وورد بوقوعه

(و) معنى (المتكلم  
الاستدراك) وهو تعقيب  
الكلام برفع ما يتوهم  
ثبوته أو نفيه (و) معنى  
(كأن للتشبيه) وهو  
الدلالة على مشاركة أمر  
لا مر في معنى (و) معنى  
(ليت التثني) وهو طلب  
ما لا طمع فيه او ما فيه  
عسر (و) معنى (لعل)  
لترجي) وهو طلب الأمر  
المحبوب (والتوقع) وهو  
المعبر عنه عند قوم  
بالاشفاق في المكروه نحو  
لعل زيدا هالك والترجي  
في المحبوب نحو لعل الله  
يرحمي فان الهلاك مما يبكره  
والرحمة مما يجب (واما)  
اقسم الثالث من النواحي  
وهو (ظننت واخواتها  
فانها تنصب المبتدأ)  
ويسمى مفعولها الاول  
(و) تنصب (الخبر) ويعمى  
مفعولها الثاني وانما  
تنصبها (على انهما  
مفعولان لها)

معرفة وضمير او جامدا وانه لا يتم الكلام بدونه اذ من عبد المعطى (قوله حيث لا مانع) استترز  
 به عما اذا كان مانع وهو امر ان الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحا لاجواز الضعف  
 العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حيث تدعى السواء او تاخره نحو زيد قائم  
 ظننت والاهمال ارجح امام مع التقدم فيمنع كظننت زيدا قائما قال في الخلاصة  
 وجوز الالغاء في الابتداء \* وانوضه في الشأن اوله ابتداء  
 والثاني التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة بينهما وبين معموليهما  
 كاللام نحو علمت لزيد قائم او بسبب كون احد معموليهما ماله الصدارة كأن كان  
 ما الاستفهامية كقوله

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا \* ولا موجهات القلب حتى نوات

جملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا بدل العطف على  
 محالها بالنصب في قوله ولا موجهات القلب فانه عطف وجعته بالنصب على محل قوله ما البكا  
 الذي علق عن العمل فيه قوله ادري لان المبتدأ الصدارة وهو ما الاستفهامية وتسمى هذا  
 تعليقا لان العامل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبها بالمرأة المعلقة التي هي  
 لا من وجبة ولا مطابقة وهي التي اساءت زوجها عشرتها واعلم ان هذين الامرين لا يجريان في  
 ظن وجميع اخواتها بل هما خاصان ببعضهما كما اشار اليه ابن مالك بقوله  
 وخص بالتعليق والالغاء \* من قبل هب والامر هب قد الزما  
 (قوله تنبذت جميع وقوع المفعول الثاني) أي تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني أي  
 غالباً فلا يردان الثلاثة الاول قدر دليلين كقوله تعالى يظنون انهم ملاقور بهم أي يتيقنون  
 ذلك وقول الشاعر

حسبت التي والجلود خير بمجارة \* رباحا اذا ما المرء اصبح ثافلا

أي تيقنت وقوله

دعاني الغواني عمهن وختني \* لي اسم فلا ادعي به وهو اول

اعني تيقنت ان لي اسمها كت ادعي به واناشاب قال بعضهم هذا الاسم هو الاخ لان النساء  
 يقلن للشاب الاخ وللشباب العم (قوله وزعت) بمعنى اعتمدت ارضككت او ظننت لاجبني  
 تكفلات والاتعدت لواحد نارة بتقسما واخرى بحرف الجر ولا بمعنى من ارضزل والا كانت  
 لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة تنبذت جميع وقوع المفعول الثاني أي تدل على  
 محتمق وقوعه أي غالباً لا ينافي دلالة بعضها نارة على الظن كافي رأى فانها تستعمل بمعنى  
 تيقن وهو الغالب كقوله

رأيت الله أكبر كل شيء \* محاولة واكثرهم جنودا

وقد تاتي بمعنى ظن وقد اجمعتا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريباً أي يظنونونه ونعابه  
 وكما في علم فان الغالب فيها ان تكون بمعنى تيقن كقوله

علمت الباذل المعروف فانهمث \* البليبي واجفان الشوق والامل

وقد تاتي بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمته وهن مؤمنات (قوله رأيت) أي لاجبني ابصرن

حيث لا مانع وذ كر من ذلك  
 عشرة افعال أربعة منها تقيده  
 تزجيج وقوع المفعول الثاني  
 (وهي ظننت) نحو ظننت  
 زيدا قائما (وحسبت)  
 نحو حسبت بكر اصديقا  
 رخصات) نحو رخصات الهلال  
 لا تحا (وزعت) نحو وزعت  
 زيدا صاذا قاروا ثلاثة منها  
 تنبذت جميع وقوع المفعول  
 الثاني (وهي رأيت)  
 نحو رأيت المعروف محبوبا

(وعلى) نحو عات الرسول صادقا (ووجدت) نحو وجدت العلم نافعاً واثنان منها يقيدان التصدير والاتصال من حالة الى اخرى (و) هما (اتخذت) نحو اتخذت ٨٠ زيداً مديقاً (وجهت) نحو جعلت الطين ابريقاً وواحد يقيد حصول

النسبة في السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبي يقول فالتبني مفعول أول وجملة يقول مفعول ثان هذا على رأى ابى على الفارسي في قوله ان سمعت اذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لا شيز والجمهور على ان جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول لان أفعال الحواس لا تعدى الا الى واحد (تقول) في اعراب اظننت زيداً منطلقاً ظننت فعل وقاعل وزيداً مفعول أول ومنطلقاً مفعول ثان (و) في اعراب (خلت عمراً شاخصاً) خلت فعل وقاعل واصل خلت خبت بكسر الباء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذففت الباء لالتقاء الساكنين وعمراً مفعول أول وشاخصاً مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يقيد الربحان ومن أمثلة ما يقيد التحققي ومن أمثلة ما يقيد التصدير بلا فرق وهذا القسم أعني ظن واخواتها دخيل في المرئوعات وحقه ان يذكر في المنصوبات ولكنه

والا تعدت لواحد لانهم ان افعال الحواس (قوله وعنت) أى لا بمعنى عرفت والاتعدت لواحد أما على ان بين العلم والمعرفة فرقا ظاهراً وأما على أنهم بمعنى واحد فلانه قد يخص احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر وهو أمره وكول الى اختيار العرب (قوله ووجدت) أى بمعنى علمت لا بمعنى اصبت فانما حينئذ تعدى بتسمي الواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت أى حزنت عليه فانها - بمنزلة لازمة (قوله والاتصال) عطف تفسير (قوله في قوله) أى متوله (قوله اذا دخلت على ما لا يسمع) بان تكون متعلقة باسم عين والمراد ان يكون الأول مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد ان يكون مما يسمع كذوات سمعت زيداً يقصر الأسماء يخرج اذا لم يخرج لا يسمع أما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف انها تعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله والجمهور على ان الخ) أى مطبقون على ان جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أى على حذف مضاف تنديره سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم فالحال مبنية ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول) أى ان كان معرفة والافهسي صفة قول (قوله الا الى واحد) نحو ابصرت زيداً وسمعت اقراءة وذاقت الطعام ولبست الحرير وشهت الریحان (قوله بكسر الباء) أى وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها أى الخاء وهي الفتحة فصار خبات فالتي ساكن الباء واللام ثم حذففت الباء لالتقاء الساكنين أى لا فاعل الخاء لانه مكروه وقمر عليه نظائره كبعث وملت (قوله استطراداً) هو ذكر الشيء في غير محله لمااسبة بينهما والمناسبة ما أشار اليه بقوله لتتقيم بقية النواحي زاد الشيخ القيشي كما ان ذكر نصب كان لخبر ونسب الاسم هذا استطرادى تقييداً لعمليهما اه

\* (باب النعت) \*

لما أفهسي الكلام على ما يهرب على غير وجه التبع أخذت الكلام على ما يهرب تبعاً وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبال وعطف النسق وانما اجتمعت ربت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله  
نعت البيان مرٌّ كبدل نسق \* هذا هو ترتيب في القول الاتي  
وهذا بدياً المصنوع بانعت خبر ان التبع من حيث هو عرفه بعضهم انه انشأ له لما قبله في اعرابه الخاضع والمتجذغ بر خبر فخرج بالاصل والتجذغ خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حاض من قوله هذا - لوجامض ولبعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً اجراء الاسم على الاسم المنهون في اعرابه وهذا تعريف النعت بالامنى المصدرى وقد استعمله الحكامة في المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التبع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقوله يتم متبوعه البديل وعطف النسق لان البديل متصوفاً في نفسه وليس المقصد به اتمام متبوعه ولان عطف النسق مغاير متبوعه وخرج بقوله لبيان ان صفة من صفاته الخ عطف البيان



والتوكيد لانهم اشاروا بالنعمة في انعام ما تبعها لكن لا يدلان على معنى فيه أما البيان فلانه  
 عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا  
 التعريف شامل لانواع النعت فانه اما التخصيص نكرة نحو مرت برجل كاتب أو توضيح  
 معرفة نحو مرت بزيد التاجر والتخصيص تقليل الاشتراك في التكرار والتوضيح رفع  
 الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو  
 المراد بقولهم في التعريف الذي يتم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من  
 الامور المذكورة ولذلك لا يكون الامتناع مؤثرا لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على  
 معان منسوبة الي غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول  
 ومعنى المؤول به ما أقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة وذى معنى صاحب والنسب والجملة  
 والمصدر الملتزم تذكيره وافراده نحو عدل والحاصل ان النعت بمعنى المنعوت به على قسمين  
 القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع الاول المشتق كضارب  
 ومضروب وضرب وحسن وأحسن والثاني شبه المشتق كذا وذى واسماء النسب نحو مكي  
 والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الطرف والجار  
 والمجرور والنعت بها ثلاثة شروط في المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى كيو مان  
 قوله تعالى واتقوا يوم ما ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظا وهو المعرف بال الجنس كما  
 في قوله تعالى كمثل الجار يحمل أسنارا وشرطان في الجملة احدهما أن تكون مثقلة على  
 ضمير يربطها بالوصف ملقوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن  
 نفس شيئا أي فيه ثابتهما أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب (قوله ربه يبعث  
 خواصه الخ) فيه نظر لان الظاهر ان قوله تابع للمنعوت الخ ليس واردا من التعريف بل  
 بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اه شنواني (قوله تابع للمنعوت) أي مشارك له (قوله  
 في رفعه الخ) على حذف مضاف أي في نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في  
 الشخص اذ قد يكون اعراب احدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدر وقد يكون اعراب  
 احدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف أو اعراب احدهما محليا والآخر لفظيا (قوله  
 ان كان مرفوعا) أشار به الى أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب  
 مثلا في آن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعريفه) أي في نوع تعريفه لا في شخصه اذ  
 لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونها معرفتين اما من جهة  
 واحدة نحو جاء لرجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكرا أمير مكة ويجب كون الموصوف  
 اما أعرف من الصفة أو مساويا لها ولا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مرت بزيد  
 الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالالف واللام والثاني نحو مرت بالرجل الفاضل فانهما  
 معرفان بالالف واللام والثالث نحو مرت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لانعت  
 لان المضاف للضمير في رتبة الضمير وفي رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف بالالف واللام  
 (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أي هذه النجسة أعنى الرفع والنصب والتخفيض والتعريف

رسمه ببعض خواصه  
 تقريرا على المبتدئ فقال  
 (النعت تابع للمنعوت في  
 رفعه) ان كان مرفوعا  
 (ونصبه) ان كان منصوبا  
 (وخفضه) ان كان  
 مخفوضا (وتعريفه) ان  
 كان المنعوت معرفة  
 (وتشكيره) ان كان  
 المنعوت نكرة سواء كان  
 النعت حقيقيا أو مجزيا  
 ثم ان رفع النعت ضمير  
 المنعوت

والتكثير لا بد للنعته من اتباعه المنعوت في اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجاري على من هو له في الواقع أي المستند الي من هو نعت له في الواقع أو كان سيبيا وهو الجاري على غير من هو له أي المستند الي غير من هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا يتك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة ضمير (قوله أيضا) أي كما سمع في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حينئذ) أي وقت اذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربع من عشرة) هي الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير وانما لم يكمل له جميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد لما بينهما من التضاد ألا ترى ان الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة فمكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر واحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التأنيث والتذكير (قوله ويسمى النعت) أي يسميه علماء هذا الفن حينئذ أي حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهر هذا الكلام شهوة نحو هربت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضمير يعود على المنعوت فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وما أتى في الشارح إشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم ان اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة انما يكون مع عدم المنع أما اذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل فانه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول هربت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك ورجال أفضل منك وبأمرأتين أفضل منك وبسوة أفضل منك واعلم أيضا ان قول المتن تابع للمنعوت في رفعه الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون العت والاجاز قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم أو نصبه فالمرفوع اذا علم بقطع نعته بالنصب بتقدير فعل وللرفع بقاء يربته او المنصوب بقطع نعته للرفع أو بالنصب ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير المحال المعلومة عندهم (قوله وان رفع) أي النعت سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت للسببي والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلة في قوله فيما مر ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه المضمير البارز نحو جاء الرجل الضارب أنا (قوله ويسمى النعت حينئذ) أي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الى السبب والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة (قوله تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك انه إما أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا وكل منها إما أن يكون معرفة أو نسكرة وكل منها إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثنان عشر وكل منها إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها إما أن يكون حقيقيا أو سيبيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه مجلة ما ذكره الشارح والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر اكل من المنعوت والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى أن النعت تارة يوافق في شخص الاعراب بأن يتحد ابيه أو لا وتارة يتوافقان

المستتر تبعه أيضا في  
تذكيره وتأنيثه وافراده  
وتثنيته وجمعه ويكمل له  
حينئذ أربعة من عشرة  
ويسمى النعت حينئذ  
حقيقيا وان رفع سببي  
المنعوت الظاهر اقتصر  
قوله على ما ذكره المصنف  
وتبعه في اثنين من خمسة  
ويسمى النعت حينئذ سببيا

(تقول) في النعت الحقيقي الرفع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) في ان نصب (رأيت  
 زيدا العاقل و) في الخفض (مررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاعل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت  
 برجل عاقل وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيد بن العاقلين ومررت بالزيد بن العاقلين  
 وتقول في تثنية المذكر مع التنكير جاء رجلا عاقلان ورأيت رجلا عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر  
 مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيد بن العاقلين ومررت بالزيد بن العاقلين وفي جمع المذكر مع التنكير جاء  
 رجال عاقلا ورأيت رجالا عاقلا ومررت برجال عاقلا وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هند  
 العاقلة ومررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بأمرأة عاقلة وتقول في مثني المؤنثة  
 مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهند بن العاقلتين ومررت بالهند بن العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان  
 عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بأمرأتين عاقلتين وتقول في جمع ٨٢ المؤنث مع التعريف جاءت الهندات

العاقلات ورأيت الهندات  
 العاقلات ومررت بالهندات  
 العاقلات ومع التنكير  
 جاءت نساء عاقلات ورأيت  
 نساء عاقلات ومررت  
 بنساء عاقلات فالنعت في  
 ذلك ككله رافع لضمير  
 المنعوت المستتر وتقول  
 فيما اذا رفع سبب المنعوت  
 الظاهر في الافراد مع  
 التعريف جاء زيد القائم  
 أبوه ورأيت زيدا القائم  
 أبوه ومررت بزيدا القائم  
 أبوه ومع التنكير جاء رجل  
 قائم أبوه ورأيت رجلا  
 قائم أبوه ومررت برجل  
 قائم أبوه وتقول في تثنية

في جهة التعريف أو لآزادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في غنيله وقوله  
 الرفع لضمير المنعوت تفسيره الحقيقي والمستتر في الرفع (قوله في الرفع) متعلق بتقول (قوله  
 وفي النصب) أي وتقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي النعت وقوله  
 سبب مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه (قوله فالنعت في هذا القسم) أي قسم السبب  
 يلزمه الافراد لان النعت الرفع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله ولا يعتبر  
 حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا اسند الى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر معنى أو مجموعا على  
 اللغة المشهورة ويلزمه أيضا التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه  
 التأنيث مع الاسناد الى مؤنث نحو جاء رجل قائم أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع)  
 أي جمع السبب كما قاله قل وغير الجمع هو المرد والمثني وقوله فيختار تكسيره أي تكسير  
 النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام أبائهم أو غير جمع  
 نحو مررت برجل قيام علمائه (قوله ويضعف تصحيحه) أي يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال  
 الشيخ أبو بكر الشنواني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة وانما جاء في اللغة  
 قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو فاعدون علمائه كما في لغة قليلة يقعدون علمائه  
 نحواً كلوني البراغيث لكن في الفعل أضعف (قوله هذا اذا الخ) أي محل جواز هذا  
 الاستعمال في الحقيقي والسبب دون غيره وقوله نعت باسم الداعل أي الذي ليس بمضاف (قوله  
 أو الصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الاب ولعله لم ينفه الشارح عليه

المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبوهما ورأيت الزيد بن القائم أبوهما ومررت بالزيد بن القائم أبوهما ومع التنكير جاء  
 رجلا قائم أبوهما ورأيت رجلين قائم أبوهما ومررت برجلين قائم أبوهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاءني  
 الرجال القائم أبائهم ورأيت الرجال القائم أبائهم ومررت بالرجال القائم أبائهم ومع التنكير جاءني رجل قائم أبائهم ورأيت  
 رجلا قائم أبائهم ومررت برجال قائم أبائهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هند  
 القائم أبوها ومررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءت امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائم أبوها ومررت بأمرأة قائم  
 أبوها وتقول في تثنية المؤنثة مع التعريف جاءت الهندان القائم أبوهما ورأيت الهند بن القائم أبوهما ومررت بالهند بن  
 القائم أبوهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبوهما ورأيت امرأتين قائم أبوهما ومررت بأمرأتين قائم أبوهما وتقول  
 في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم أبائهن ورأيت الهندات القائم أبائهن ومررت بالهندات القائم أبائهن  
 ومع التنكير جاءت نساء قائم أبائهن ورأيت نساء قائم أبائهن ومررت بنساء قائم أبائهن فالنعت في هذا القسم يلزمه  
 الافراد والتذكير والجمع غير الجمع وأما مع الجمع فيختار تكسيره على افراده نحو مررت برجال قيام أبائهم ويضعف تصحيحه  
 هذا اذا نعت باسم الفاعل فان نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة



لانه حينئذ يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى اثبتت  
والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره أي الحدث على وجه الحدوث وصيغتها  
مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها (قوله  
جازية) أي في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر (قوله  
فيستر) أي ضمير المنعوت (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي ان كان معرفة وعلى التميزان  
كان نكرة (قوله وحينئذ) أي وقت اذ ينصب أو يخفض (قوله ويرجع الى القسم الاول)  
وهو النعت الحقيقي أي يرجع اليه في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي وليس المراد كونه  
يصير حقيقة تأمل قل وتقدم ان بعضهم هما نعتا مجازيان الاقسام عليه ثلاثة  
(قوله وجرهما) أي على الاضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أي تفعل فعلا مثل  
ذا الفعل في جملة كذا في موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف ان  
النعت يتبع منعه في اثنين من خمسة وتقدم الكلام على الرفع والنصب والجر في باب معرفة  
علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتنكير اذ اخرج الى بيان المعرفة  
والنكرة لتمام الفائدة وكان الاولى ان يقدم النكرة لانها الاصل لاندرج كل معرفة تحت النكرة  
بدا بالمعرفة لانها اشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة للجنس ولذا صح الاخبار عنها  
بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالجملة وقول الشارح من حيث هي أي لا يقيد  
بكونها ضميرا ولا علما الخ فلا يلزم تسمية الشيء الى نفسه والى غيره ولا يقد كونهما نعت  
وينعت به الخ كما سيذكره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة  
ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات والمعنى ما وضع لان يستعمل  
في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد قصود الواضع كما في الاعلام أولا كما في غيرها اه  
وقال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض للمعرفة بجزء عن الوصول اليه دون استدلال  
عليه اه اي دون اعتراض ولا جمل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هنا  
وعال ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كقولك  
كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب  
يجريهما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلهما انكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما  
على الحال وكذلك اذوال الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت  
النكرة أخرى فأحسن ما تبين به أن يذكر أقسام المعرفة مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك  
نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق اه أي لان عاما أول في قولك عاما  
أول في الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف واسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة  
لفظا ومعنى والحق في واحد أمه وعبد بطنه التعريف بالضافة ودخول رب عليهما ونصبهما  
ساذوسيا في الكلام على المعرفي بال الجنسية فقوله ابن الحاجب في التعريف المتقدم  
ما وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما أشبه به الى خارج مختص اشارة وضعه  
شامل لجميع أنواع المعارف مخرج لسائر النكرات وحينئذ قوله دون استدلال عليه فيه  
استدلال عليه اه حفي على الاشغوني ببعض تغيير وزيادة (قوله خمسة أشياء) الوجه

جازية هذا الاستعمال  
وجازية أن يقول الاستناد  
عن السببي الظاهر الى ضمير  
المنعوت فيستر في النعت  
وينصب السببي على التشبيه  
بالمفعول به أو يخفض باضافة  
النعت اليه وحينئذ يطابق  
منعوتيه في التانيث والتثنية  
والجمع ويرجع الى القسم  
الاول مثلا جازية المضروب  
العبد أو الحسن الوجه  
ينصب العبد والوجه  
وغيرهما وكذا تفعل في كل  
مثال بما يناسبه (والمعرفة  
من حيث هو) خمسة أشياء  
الاول

انها سبعة كما ذكره في الخلاصة هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخله في المبهم  
أو في المعرف بال أو في المضاف بناء على أن تعريفه بال أن كانت فيه وبنيته ان لم تكن فيه  
الأيات تعريفها بال إضافة وبعضهم عدوها سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء يكار جل لعين  
بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة وقيل تعريفه  
بال محذوفة وناب حرف النداء منها قال أبو حيان وهذا الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في  
النكرة غير المقصودة فهي باقية على تنكيرها يكار جلا خديدي وأما العلم كما زيد فذهب  
قوم الى أنه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما  
ازداد بالنداء وضوحا اه من المحشى مع زيادة منه على الأشموني \* واعلم ان المراد بالموصول  
الموصول الاسمي وهو ما اقترب الى الوصل بجملة خبرية أو وصف صريح وظرف أو جار  
ومجرور تامين والى عائدا وخلفه وهو الذي لا مفرد الغير المؤنث والذات المنزهة والذين لم يسه  
والتي مؤنثة والذات المنزهة واللاتي لجمعها والالى لجمع المذكر والمؤنث وهذه اللفاظ تسمى  
موصولانصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد للمعنى واحد وأما المشترك وهو ما يستعمل لمعان  
متعددة بلفظ واحد فهو من للعلاء وما لغيرهم وأي للجميع وأل في نحو الضارب ونحو  
المضروب وذو عند طي وذا بعد ما أومن الاستفهاميين وبسط كل ذلك في المبسوطات (قوله  
المضمر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والممكنى وتقدم الكلام على أقسامه  
في باب الفاعل (قوله ما دل على متكلم الخ) أي اسم دل وضعه فخرج بقواته اوضاعا قول من  
اسمه زيد ضرب زيد وقوله لزيد يارب فعل كذا وقوله كناية عن زيد الغائب زيد فعل كذا  
فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم في الاصل والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن  
موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كاهي  
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر (قوله أو غائب) المراد به ما عدا المتكلم  
والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلمية (قوله والثاني العلم) هو لغة العلامة واصطلاحا  
ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ أي اسم علق بالبناء للمجهول على شيء أي وضع لشي  
بعينه مطلقا أي بلا قيد أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي الذهن بالنسبة  
للعلم البنسي لان العلم قسمان كما سيأتي تخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق  
على شيء بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه لان العلم جزئي وضع  
واستعمالا وبقية المعارف ككلمات وضعها متناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع  
جزئيات استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات  
وضعوا استعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الإشارة والموصول بوضع كلي عام  
كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا مطلقا أي بلا قيد فانها انما تعين  
سميها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم اما القضية كأل في المحلى والصلة في الموصول  
أو معنوية كالخضور في ضمير المتكلم كآنا والمخاطب كانت واسم الإشارة وكالغيبية (قوله  
عاقل) الاولى عالم ليس على اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتح عين علم لبلد بساحل اليمن  
(قوله كشدقم) بالدال المهملة أو المعجمة علم جبل للنعمان بن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة

(المضمر) وهو ما دل على  
متكلم (نحو انا و) نحن أو  
مخاطب (نحو أنت) وأنت  
وأتتموا وأنتم وأنتن أو غائب  
نحو هو وهي وهما وهن  
وهن (و) الثاني (العلم)  
وهو ما علق على شيء بعينه  
غير متناول ما أشبهه سواء  
كان علم شخص عاقل (نحو  
زيد) وهذا أم غير عاقل اما  
لمكان نحو عدن (ومكة)  
أو لغيره كشدقم وهيلة

وذكر بعضهم انهم اعلم له تذكرا لبعض نساء العرب (قوله أو علم جنس) بالنصب عطف على  
قوله علم شخص \* اعلم ان لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس وتكررة فالاول ما وضع اعين في  
الخارج والتاني ما وضع له عين في الذهن أي وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث  
ما وضع للماهية بلا تعيين أي بلا قيد حضورها أي لم يلاحظ فيه ذلك وان كانت حاضرة  
والرابع ما وضع لواحد منهم وعبارة الهمع العلم ما وضع اعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان  
خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان  
الموضوع له معينا في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم لل سبع أي لماهية  
الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من  
غير أن تعين في الخارج أو في الذهن كاسم لل سبع أي لماهية اه المقصود منها وذهب  
ابن مالك وقوم من النحاة الى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا  
يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعى بالانكارة ويتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال الى  
غير ذلك وأما في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع في جماعته فلا يختص به واحد  
دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورده هذا المذهب بأن التفرقة بينهما في الاحكام  
اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى أن اسم الجنس  
موضوع لل فرد الماهية وهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في  
محرره اذا علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم ان كان من  
حيث اشتماله على الماهية حقيقة وان كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس  
كاسامة واسم الجنس المعرفة كالاسد ان التعيين في الاول مستفاد من جوهر اللفظ وفي  
الثاني مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مناعل علم لل سبع (قوله وأسامه) علم  
للسبع (قوله أولهني) معطوف على قوله حيوان (قوله كسجان) أي مقطوعا عن الاضافة  
وممنوعا من الصرف علم للتسبيع بمعنى التنزيه واذا كان مضافا لم يكن عالما لان الاعلام لا تضاف  
كذا في الحاشية وقد يقال ذكر الهمام في ان الاضافة التي تبطل العمية ما كانت للتعريف  
أول للخصيص واما ما كانت للبيان كخاتم طي وفرعون موسى فلا وجه لذلك لانواع من الاضافة  
مع العمية جلا على هذا وذكر السنواني ان استعماله مضافا الى فاعله أو مفعوله كثير وهو  
منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبره) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال  
السنواني الطاهر ان المصنف أراد بالاسم الماهية الموصولات وأسماء الاشارة لأسماء الاشارة  
فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها  
الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلية اه المقصود منه (قوله  
وصلاحيته الخ) عطف تفسير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا ينافي  
عمومه وصلاحيته الاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه بعد استعماله في  
معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطي  
فهو كلي وضع جزئي استعمالا اه وقد تقدم ان هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا  
الجواب مبني على مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كذا المثال للاشارة الى عدم

أو علم جنس اما الحيوان نحو  
حضاجر واسامة أو لعنى  
كسجان وبره (و) الثالث  
(الاسم المبهم) وأراد به اسم  
الاشارة ووجه ابهامه  
عمومه وصلاحيته للاشارة  
به الى كل جنس والى كل  
شخص (نحو هذا) حيوان  
وجاد



الفرق بين أن يكون الجنس حساساً أولاً فالأول للأول والثاني الثاني اه من عبد المعطى  
 (قوله وفرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلاً أو غيره فيشار إلى كل  
 منها بما ذكر من الإشارة عبد المعطى (قوله وهو) أي الاسم المبهم أقسام أي ستة لأنه إما  
 مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إما مذكراً مؤنثاً والصيغ التي ذكرها خمسة لأن  
 صيغة الإشارة إلى الجمع واحد (قوله فهذا للمفرد المذكور) أي به التنبية قبله أو مجازاً  
 نحو ذاك أو يكاف الخطاب بعد جمع الهاموت كها وإذا أتى باللام فقبل ذلك امتنعت الهاموت  
 الزوائد حينئذ فلا يقال هذا ذلك وحينئذ نقول المصنف هذا وهذا الخ فيه مسامحة لأن اسم  
 الإشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذواتها الهاموت انتهى للتنبية واعلم أن مراتب المشار  
 إليه ثلاثة قريبة ويشار إليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذاك وهذا ومتوسطة ويشار إليه  
 حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذلك وهذا وبعبارة ويشار إليه حينئذ مع هاء نحو ذلك  
 ونم وذهب ابن مالك أن مراتب اثنتان قريبة وبعبارة اه من عبد المعطى بزيادة وقوله  
 المذكور أي ولو حكى الصحة قولك هذا الجمع وهذا القريب سواء كان المذكور عاقلاً أو غيره نحو هذا  
 يومكم ودخل في قولنا ولو حكى ما لا يوصف بكورة ولا أنوثه كالباري جل وعز والملائكة  
 فانهم ما يعاملان معاملة المذكور في الإشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه  
 قصوراً فتأمل (قوله للمفردة المؤنثة) أي ولو حكى الصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه  
 الطائفة (قوله على الأصح) أي لأنه لغة الجواز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها أنتم أولاء  
 تحبونهم ولا يحبونكم والقصر لغة بني تميم واستعمال هذا الجمع في غير ما قبل قليل ومنه قوله  
 ذم الممازل بعد منزلة اللوى \* والعيش بعد أولئك الأيام

وفرس ورجل وزيد وهو  
 أقسام فهذا للمفرد المذكور  
 (وهذه) للمفردة المؤنثة  
 وهذا المثنى المذكور  
 وهاتان المثنى المؤنث بالالف  
 رفعاً وبالياء فيعسا جراً  
 ونصباً (وهؤلاء) بالمد على  
 الأصح لجمع المذكور  
 والمؤنث (و) الرابع (الاسم  
 الذي فيه الف واللام)  
 للتعريف (نحو الرجل)  
 والرجلة (والغلام)  
 والغلامة (و) الخامس

أفاد ما لا شعورني (قوله الف واللام) أي مجموعهما كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لاختلاف  
 بينهما في ذلك وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزانة هي معتمد في الوضع فهي همزة وصل  
 أم أصلية فهي همزة قطع قال الخليل بالثاني وهو الراجح وإنما وصلت عليه في الراجح لكثرة  
 الاستعمال وقال سيبويه بالأول وإنما فحمت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر لكثرة  
 الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف وقيل المعرف الهمزة  
 فقط واللام لا تدخل لها في التعريف وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام  
 (قوله للتعريف) أي الموضوع للتعريف وهي ستة أقسام عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة  
 أقسام لأن الأولى إما العهد الذي كرى وضابطها أن يتقدم ذكر معصوم بها صريحاً نحو أرسلنا إلى  
 فرعون رسولا فنعصى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى وإيس الذي كراتي فان المذكور  
 تقدم ذكره في اللفظ مكنياً عنه بما في قواها التي تدرت لك ما في بطنى محرراً فان ذلك كان خاصاً  
 عندهم بالذكور وأول العهد الذي وضابطها علم معصوم بها من غير سبق ذكره نحو إذا هما في الغار  
 أول العهد الحضورى وضابطها أن يكون معصوم بها حاضر احساً كقولك لاخر قد شتم انسانا  
 بالجلس لا شتم الرجل أو علماً نحو اليوم أكملت لكم دينكم والثانية إما الاستغراق للأفراد  
 نحو ان الانسان انى خسرت ليل الاستثناء وهو الا الذين آمنوا والخ وضابطها صحة حلول كل  
 محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علماً وضابطها صحة حلول كل محلها مجازاً

والحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة قال السعد وكذا الواقعة في التعريف  
واحترق الشارح بقوله للتعريف عن آل الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم  
بقي على تنكيره ولم تؤثر فيه شيئا فصار ب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه  
والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئا أصلا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول  
بمعنى اولنا واولاى مترتين وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما في  
المدينة قائم بانه زائدة وهي معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا  
عرفت ان الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها الا ليجتمع  
معرفة على معرفة واحد (قوله وما أضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة  
شروط أن لا يكون المضاف متوغللا في الابهام كمثل وغيره ونحو شبيهه وأن لا يكون واقعا موقعا  
نكرة كما زيد وحده وأن تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا  
(قوله فهو في درجة ما أضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله  
أنا صالح إذا ما الفتى ابنى يارجل \* فأما اشارة للضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا  
اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعد اسم الاشارة وهو الموصول والفتى  
اشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بال واخى اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد  
اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا التظم جار على المشهور وقيل ان المحلى بال والموصول في مرتبة  
واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر  
هذا التظم أن أفراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فان ضمير  
المتكلم أعرفها ثم الخطاب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيد ارايته بخلاف غير السالم  
من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده ان العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا  
وغير السالم نحو جاني زيد وعمرو فأكثر مرتبه فانه تطرق فيه ابهام لاحتمال عوده الى  
الاول والثاني كما في الهمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه واختاف في ضمير الغائب  
العائد الى النكرة فذهب الجمهور بأنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد  
اليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة  
والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء  
الاناسي ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد  
وأعرف الموصول ما كان مختصا وأعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للعضو ثم للعهد في شخص  
ثم في جنس (قوله فانه في درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزید صاحبك اذ لو كان  
المضاف الى الضمير في رتبته للزم أن تكون الالف أعرف من الموصوف اه علوى وعلل  
الدونشري هذا القول بقوله لئلا ينقض القول بأن الضمير أعرف المعارف اه المحشى على  
الاشموني (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون  
نكرة والمراد شبيوعه باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لاشبيوع فيه لان اللفظ لا شبيوع  
فيها وانما الشبيوع في مدلولاتها (قوله في أفراد جنسه) أي ذلك الاسم وانما قدر الشارح  
لفظ أفراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شبيوع لانه شئ واحد ولا حصول له في الخارج الا في

(ما أضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة  
تقول في المضاف الى المضمير  
غلامى وغلامها وفي المضاف  
الى العلم غلام زيد وغلام  
مكة وفي المضاف الى الاسم  
المبهم غلام هذا وغلام هذه  
وفي المضاف الى الاسم الذى  
فيه الالف واللام غلام  
الرجل وغلام المرأة وما  
أضيف الى واحد من هذه  
الاربعة فهو في درجة  
ما أضيف اليه الا المضاف  
الى المضمرة فانه في درجة  
العلم وانما قدرت المعرفة  
بالمثبنة المطلقة لان  
المعارف التي ذكرها بالنسبة  
الى كونها تمتع وينعت  
بها أقسام الاول المضمير  
لا ينعت ولا ينعت به الثاني  
العلم ينعت ولا ينعت به  
الثالث والرابع والخامس  
اسم الاشارة والمعرف  
فالالف واللام والمعرف  
بالاضافة تمتع وينعت بها  
(والنكرة) لا تنصرف بالعد  
يل بالحد وحدها (كل اسم  
شائع في) أفراد (جنسه)

ضمن افراده على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهني فهو ثابت اسائر الاجناس فلا بد من  
 تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزن أعني الذاتي المقول على  
 كثير من مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو والاخرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها  
 ليست اجناسا منطقية مع انها تكررت بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما صدق على متعدد  
 فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصفة فأراد به المفهوم المشترك  
 سواء اختلفت المشتركات فيه بالمهامة ك مفهوم حيوان الواقع على افراد من الانسان  
 والحصار والفرس أو اتفقت في المهامة ك مفهوم الانسان الواقع على زيد وعمر وسواء كان  
 ذاتيا لافراد كما ذكرنا او عارضا ك مفهوم أبيض الواقع على الثلج والعايج وسواء وجد له في  
 الخارج أكثر من فرد كما ذكرنا أو لم يوجد الا فرد ك مفهوم شمس وهو الكوكب النجدي الذي  
 يذبح ظهوره وجود الليل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكر  
 أو معنى كعلم جامدا كان كما ذكرنا أو مشتقا كصاحب اه من المحشي على الاشعور في مع زيادة  
 منه على هذا الشرح (قوله الشامل له وغيره) أشار بذلك الى ما مر من ان المراد بالجنس  
 ما صدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسيره قوله شائع في جنسه فان  
 التعريف تم بدونه وانما فيه داخل على المقصور اذا المراد ان الاسم المذكور ليس مقصورا  
 على واحد دون آخر بل هو كإطلاق على واحد من افراد الجنس يطابق أيضا على كل واحد  
 من باقي الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في افراد جنس الرجال كما تقدم (قوله  
 الصادق على كل الخ) أي الذي يحمل جملا صحيحا على كل الخ نقول زيد رجل عمر ورجل بكر  
 رجل وهكذا فالمراد بالصدق الخ ل أي الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل  
 البديل) أي عن الفرد الاخر لامعه (قوله غموض) أي غموضه لاحتياجه الى تقدير مضاف  
 وهو لفظ افراد واتعميم الافراد حتى تشمل الموجود والمقدرة ولأرادة الجنس اللغوي كما  
 تقدم ذلك (قوله وتقريره) أي مقربه وانما احتجنا الى تأويله بقرب لان كل خبر وهي  
 بعض ما مضاف اليه وما اسم والاسم هو المفوظ به اه فيشي فلا يكون خبرا عن التقريب  
 باقيا على مصدرية لان التقريب يكون حيث تدفع الامن الافعال التي للشخص و ليس انظما  
 فم يتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) أي اغية لاعقلا لان العقل يجوز دخول الانف واللام  
 على كل شيء والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذومعني صاحب وأسماء الشروط اذا  
 تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وأسماء الاستفهام  
 اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وما التجبية  
 اذا تجردت عن معنى التجب ووضع موضعها شيء اه فيشي قال قل معترض على  
 التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه أنه يكون اتقا لامن غموض الى مثله  
 فلا يكون تقريرا قال فالوجه ان يراد الدخول بالضم ولا يضر جهل المبتدئ بعضها اه  
 أي لما يصلح للدخول عليه بالفعل كذو وأسماء الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه يراد عليه  
 ضمير التكررة فهو ضربت رجلا وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول ال عليه مع ان  
 الصحيح انه معرفة أفاده المحشي على الاشعور عن النوشري (قوله دخول ال واللام) أي

الشامل له وغيره (لا يختص  
 به واحد) من افراد جنسه  
 (دون آخر) فهو رجل فانه  
 شائع في جنس الرجال  
 الصادق على كل حيوان  
 ذكرنا طبق بالغ من بني آدم  
 لا يختص لفظ رجل  
 بواحد من افراد الرجل  
 دون آخر بل هو صادق  
 على كل فرد من افراد  
 جنسه على سبيل البديل  
 وهذا الحدف غموض  
 (وتقريره) أي تقريب  
 حد المكرة على المبتدئ  
 (كل ما) أي كل اسم (صلح)  
 بفتح اللام وضعها (دخول  
 ال واللام عليه) في  
 فصيح الكلام فهو تكرة



المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا  
 الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا (قوله نحو رجل وفرس) أصل الشارح  
 كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع انه معرفة فاشار الشارح الى ان المراد رجل  
 من الرجل وفرس من الفرس \* واعلم انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ وأما في  
 المعنى فقبل لا فرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فمما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ  
 دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالطلق عند أكثر  
 الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالة على الفرد المبهم أي غير المعين فهو  
 النكرة وقد تقدم غالب ذلك

\* (باب العطف) \*

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سياتي وهو قسمان (قوله  
 ومراده عطف النسق) لانه لم يذكر عطف البيان وهو التابع الموضوع لتبوعه ان كان معرفة  
 نحو عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية  
 طعام مسكين الجاهل غير المؤول بالمشق الموافق لتبوعه في أربعة من العشرة السابقة  
 كانت تخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجاهل غير  
 المؤول النعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا في مسائل  
 نظمها العلامة المرادى فراجعها واضافة عطف الى النسق بمعنى المنسوق أي المنظوم من  
 اضافة الموصوف للصفة او المسمى الى الاسم أي العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط  
 بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الانية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله  
 المتوسط بينه وبين متبوعه الخ أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو مررت بغضنفر  
 أي أسدوان توسط بينه وبين متبوعه أي التفسيرية لانه ليست من الحروف الانية (قوله  
 بحروف) على حذف مضاف أي بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهي قسمان ما يقتضي  
 التشرية في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال في الانية

واتبع لفظا حسب بل ولا \* لكن كما يبدو امر ولكن طلا

وما يقتضي التشرية لفظا ومضى أي في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء  
 وثم وحتى وأو وأم واما على القول بها لانها مثل أو كما أتى وفي اقتصاره على العشرة رد لما قيل  
 ان منها الا وليس وأي التفسيرية (قوله عاطفة) أي نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول  
 الاكثرين (قوله والتحقيق) أي القول المحقق وقوله خلافه أي مخالف لذلك القول فليست  
 عاطفة لان العاطف انما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبا وقيل داعما للدخول عليها  
 والعاطف لا يدخل على مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبه بوقوع لا بعد الواو  
 مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فليست كما كذلك ولا  
 يلزم من كونها بمعنى أو ان تكون عاطفة فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى  
 ماضية للمضارع دون الثانية فتنبه \* والحاصل ان الراجح ان ما في نحو تزوج اما هند واما  
 أخذت مجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابلها انها عاطفة والواو زائدة (قوله لطلب الجمع)

(نحو) رجل وفرس فانها  
 يصلح دخول الالف واللام  
 عليها فتقول (الرجل  
 والفرس)

\* (باب العطف) \*

ومراده عطف النسق وهو  
 العطف بحروف مخصوصة  
 (وحروف العطف عشرة)  
 على القول بأن اما الميكسورة  
 الهمزة عاطفة والتحقيق  
 خلافه (وهي) أي حروف  
 العطف العشرة (الواو)  
 لمطلق الجمع على الصحيح من  
 غير ترتيب نحو جاء زيد وعمرو  
 قبله أو بعده او معه

أى موضوعه لطلق الجمع والمراد انهم موضوعه لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير  
 تقيد بل أعم من ان تكون مهمله وترتيب أولاهي المذهب الصحيح (قوله والقائه للترتيب)  
 هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو  
 الترتيب المعنوي كما في قام زيد فمروا وفي الذكر وهو الترتيب الذي وهو ان يكون  
 المذكور به - د الفاء كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها أو أكثر ما يكون - هذا في عطف مفصل  
 على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع  
 المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهله لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فمرو وخطابا لمن  
 عرف مجيئها ولم يعرف التعقيب فيها اذا كان عمرو جاء عقب مجي زيد ولم يكن بينهما مدة  
 أكثر مما يبعد مجيئها ونحو دخات مكة فالمدنية اذا لم يكن بينهما الامسافة الطريق ونحو  
 تزوج زيد فوالده اذا لم يكن بين الزواج والولادة الامدة الجمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العاقبة  
 مضغفة لان فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير فضت مدة فخلقنا المضغفة أو ان الفاء نابت  
 عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب \* على ما يأتي (قوله والتعقيب)  
 عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب  
 للترتيب لانه مشتمل عليه فيس - تعنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع في محله فلا  
 يعترض عليه لما قالوا من ان الاعراض بالتأخر على المتقدم غير موجه وانما يتوجه  
 الاعتراض بالعكس (قوله بضم المثلثة) احتراز من ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هنالك وليست  
 عاطفة (قوله للترتيب) أى ترتيب وقوع الفعل على ما مر وانترأخى بمعنى المهله وهو كون  
 الزمن الذي بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذ اماما ولذا لا تجي - ثم للسببية لانه  
 لا تراخى في السبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول أملمته فقال وأقتسه فقام ولا تقول  
 أملمته ثم مال ولا أقتسه ثم قام وقد تأتي بمعنى الوارث نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها  
 زوجها بدليل وخلق منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

(والقاء) للترتيب والتعقيب  
 نحو جاء زيد فمرو اذا  
 كان مجي عمرو عقب مجي  
 زيد (و ثم) بضم المثلثة  
 للترتيب وانترأخى نحو جاء  
 زيد ثم عمرو اذا كان مجي  
 عمرو بعد مجي زيد بمهله  
 (وأو) للتخيير أو الاباحة  
 بعد الطلب نحو تزوج  
 هنداً أو أختها وجالس  
 العباد أو الزهاد

ككهرالدينى تحت العجاج \* جرى في الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهزأى كهز الريح الردينى نسبة الى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوم  
 الرماح مع زوجها واسمه عمهرو والانابيب جمع أنبوبة القصب وهى العقل \* واعترض كون  
 ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر  
 بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب \* وأجيب بأن الترتيب في  
 التقدير فان الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الازل والامر بسجود الملائكة لآدم  
 متأخر عنهما (قوله بعد الطاب) أى اذا عطفت بأولى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع  
 بين المتعاطفين نحو تزوج هنداً أو أختها اذا لا يجوز الجمع بين الاختين واما للاباحة ان جاز الجمع  
 بين المتعاطفين نحو أقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد به ما يعم  
 الاباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الناكهى عن الشئى ومن  
 علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هناك اختلاف  
 معنى فاذا عطفت بأوجازت مجالسهما ومجالسة أحدهما واذا عطفت بالواو تعين مجالسهما

وما المراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الامر والنهي بصيغة الفعل وغيرها كالقنى  
والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو عندك زيد او عمرو  
لا يظهر فيها شيء من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهي لتركه الجميع كفاي ولا تطع منهم آثما  
او كفو را هو استعمال طارئ على أصل اللغة (قوله اولادهم) بالباء الموحدة أي تعمية  
المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أي اخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه  
بالتشكيك وقوله أو والشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الابهام  
وقوله بعد الخبر أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وانا اياكم  
اعلى هدى أو في ضلال مبين) قال الدماميني الشاهد في أو الاولى والثانية والمعنى وان أحد  
القرينتين مناره منكم لما ثبت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج  
الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وأن من عبد  
غيره من جاد أو غيره فهو في ضلال مبين اه ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمرو اذا لم تعلم  
أيهما قام وما ذكره الشارح (قوله وأم اطلب التعمين) وهي المعادلة له - حمزة الاستفهام  
التي يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعمين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبيك  
عندك زيد أم عمرو الى آخر ما ذكره (قوله تعينه) أي تعين ذلك الاحتمال المجهول وله هذا  
يكون الجواب بالتعمين فمقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا بلا اذا لا فائدة فيه  
وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة والثانية الواقعة بعده حمزة التسوية ونحوها  
كما أدري وما أبالي وليت شعري وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها  
جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سوا عليهم  
أ أنذرتهم أم لم تنذرهم أي الانذار وعده سوا عليهم فجملة أنذرتهم أم لم تنذرهم في تأويل  
مصدر وان لم يكن هناك سابق مرفوع ذلك المصدر على انه مبتدأ مؤخر وسوا خبر مقدم  
وهو مصدر يستوي في الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم في هذين القسمين متصلة لانها  
لا يستحق بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيها عند الاعراب في القسم الاول أم حرف  
تعمين وعطف وفي القسم الثاني أم حرف تسوية وعطف وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعة  
وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مامة متقلة فتختص بالجل وعطفها للمفرد قليل بل قيل انها  
لا تكون عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر بل وعلامتها أن  
لا تسبق بشيء من الهمزتين وتشارك حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب  
قال ابن مالك

أولادهم أو والشك بعد الخبر  
نحو وانا اياكم على هدى  
أو في ضلال مبين ونحو ايتنا  
يوما أو بهض يوم (وام)  
اطلب التعمين نحو عندك  
زيد أم عمرو اذا كنت عالما  
بأن أحدهما عند المخاطب  
ولكنك لا تعرف عينه  
وطلبت منه تعينه (واما)  
المكسورة الهمزة المسبوقة  
بمثلها مثل أو في معناها  
نحو فتشددوا الوثاق فاما  
منابعه واما فداءه

وأم بها عطف اثرهمز التسوية \* أو همزة عن لفظ أي مغنيه  
ثم قال وبانقطاع وجهه في بل وقت \* ان تنك مما قيلت به خات

مثالها قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي الخ (قوله في معناها)  
الاضافة للجنس أي معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقدم مثل له الشارح أي ان الامام مخير  
في الاسير الكامل بين أن يطله بلا شيء أو يأخذ منه فداءه وتكون الاباحة بعد الطلب أيضا  
نحو تعلم امانحو واما فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو انا وانت اما على هدى واما على



ضلال وتكون للشك نحو قرأت ا ماسورة كذا و ا ماسورة كذا (قوله وقس الباقي) أي  
من معاني أو وقد تقدمت قريبا (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الأول افراد معطوفها  
فان وقعت في الجمل فهي حرف ابتداء لا عاطفة بخلافه فالابن مالك وحينئذ تكون للاضراب  
الابطالي نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد اول للاضراب  
الاتقالي نحو قد أفلم من تركي وذ كراخ والشرط الثاني أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهى  
أو نفي لا استفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ثم ان سبقت بالإيجاب نحو قام زيد بل عمرو  
أو الأمر نحو اضرب زيدا بل عمرا دللت على صرف الحكم عن الأول وجعله في حكم المسكوت  
عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أي الحكم للثاني فكان المتكلم قال أحكم  
على الثاني ولا تعرض للأول وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو والنهي نحو لا تضرب  
زيدا بل عمرا كان الأول باقيا على حكمه وحكمه ضد حكمه للثاني (قوله ولا) وللعطف بها  
شروط أربعة افراد معطوفها وان تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا نحو جاءني زيد لا عمرو واضرب  
زيدا لا عمرا أو ابتداء على الراجح خلافه فالابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وان لا يجتمع  
مع عاطف آخر فلا تقول جاءني زيد ولا عمرو وان لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يجوز  
جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه  
معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده ورود ذلك عن العرب وأشار الشارح الى  
رده بالمثال (قوله للنفي) أي نفي الحكم عما بعدها واثنائه لما قبلها (قوله ولكن) يكون  
النون احترازا من لكن بتشديدها فتوحه فام ما تقدمت في النواسخ والى هما تدر  
حكم ما قبلها له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها ثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق  
بنفي أو نهى وان لا تقترن بالواو ونحو ما قام زيد ~~ب~~ كن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فان  
دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب او اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراكا فالأول  
كقوله ان ابن ورقاء لا يخشى بوادره \* لكن وقائه في الحرب تنتظر

والثاني نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أي ولكن كان  
رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب  
والسلب (قوله وحتى) هي كالواو لا تقيده الترتيب خلافا لم زعم ذلك كالزنجشري وشروط  
العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في  
التسهيل فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى هديتها  
ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

التي الصميمة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف حتى نعله مع أنه ليس جزأ مما قبله وهو الصميمة والزاد ولا كالجزء منهما لانه على  
تأويل ألقى ما يشقه ولا شك أن النعل جزء مما يشقه وان يكون غاية في الشرف او عدمه نحو  
مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمع في قوله

قهرنا كوحى الكعبة فانتو \* تم ابوتنا حتى بيننا الاصغرا

وان يكون ظاهرا لامضرا كما هو شرط في مجرورها ان جرت فلا يجوز قام الناس حتى أنا

وقس الباقي (وبلى)  
للاضراب نحو اضرب  
زيدا بل عمرا (ولا) للنفي  
نحو جاء زيد لا عمرو (ولكن)  
بكون النون للاستدراك  
نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا  
(وحتى في بعض المواضع)  
تكون عاطفة ومعناها  
لتدريج والغاية نحو مات  
الناس حتى الانبياء وفي  
بعض المواضع تكون  
ابتدائية نحو حتى ما عد جلة  
أشكلى وفي بعض المواضع  
تكون جارة نحو قوله تعالى  
حتى مطلع الفجر فتحصل  
ان حتى ثلاثة أوجه مختلفة  
وربما تعاقبت هذه الأوجه  
على شيء واحد

وان يكون مفردا لاجله وهذا يؤخذ من الاول لانه لا يتأتى ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها  
 أو كالعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ما دجلة أشكل  
 كما يأتي (قوله في بعض المواضع) أشار به المصنف الى ان العطف به اقليل وهذا هو وجه  
 تخصيصه حتى بهذا القيد مع ان غيرها من أحرف العطف انما يعطف في بعض المواضع لان  
 كل واحد منها له معان غير العطف على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص  
 حتى (قوله للتدرج) هو انقضاء الشيء شيئا فشيئا فهو ملزوم للغاية التي هي آخره فعطفها  
 عليه من عطف البعض المقصود على الكل قل والتدرج فيها ذهني لا خارجي فاذا قلت  
 مات كل أب لي حتى آدم فموت آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس  
 حتى الانبياء فموت الانبياء متأخر في الذهن باعتبار ان غاية في الشرف وان وقع في الوجود  
 في انشاء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها  
 من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت شرطها مما سرود دخلت  
 على الجمل حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ما دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وما مبتدأ ودجلة بكسر الدال وقحها مضاف اليه واشكل خبر وجملة  
 المبتدأ وخبره مستأنفة عن مبدأ الجهور ودجلة نهر يغداد والاشكل الابيض الذي يخالطه  
 حرة وتقع بعدها الجملة الماضية نحو حتى عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول  
 الرسول بالرفع في قراءة نافع (قوله تكون جارة) أي اذا فقدت الشروط وكان ما بعدها  
 مفردا ولو تأويلا كالمصدر المسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع اليناموسى وتارة  
 بمعنى كى التعديلية نحو سلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع اه عباد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أي صح  
 ارادة أي واحد منها اه قل وربما للتقليل (قوله حتى حرف ابتداء) أي والرأس  
 مبتدأ والخبر محذوف أي ما كوني (قوله وان نصبت) أي الرأس وفي نسخة نصبت أي  
 هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أي بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى الى  
 والغاية داخله فيكون الرأس ما كولا على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح  
 نحو فأتوا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي في الجملة فلا يتأني ما من  
 اتحاد معني اما واو (قوله في اعرابه) توظف لقوله بعد فان عطفت الخ واما في المعنى فان  
 كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى بضاوان كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط  
 وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التماسا كنه للتأنيث عائدة على  
 الحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه قل (قوله بها) أي  
 بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء والافعال أي انظروا وتقدروا ومجلا وكذا  
 ما بعدها وكلامه لا يشمل ان عطف على ما لا محل له مع صحته اه عباد المعطى أقول أشار المحشي  
 الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم)

في بعض المواضع بحسب  
 الارادة كما اذا قلت اكات  
 السمكة حتى رأسها فان  
 رفعت الرأس حتى حرف  
 ابتداء وان نصبت على  
 حرف عطف وان جرته حتى  
 حرف جر وهذه الحروف  
 العشرة مع اختلاف  
 معانيها تشترك ما بعدها  
 لما قبلها في اعرابه (فان  
 عطفت) أنت (بها على  
 مرفوع رفعت) المعطوف  
 (أو على منصوب نصبت)  
 المعطوف (أو على محذوف  
 خفضت) المعطوف (أو  
 على مجزوم جرمت)  
 المعطوف (تقول) في عطف  
 الاسم على الاسم في الرفع  
 (جاء زيد وعمرو) في  
 النصب (رأيت زيدا  
 وعمرا) في الخفض  
 (مررت بزيد وعمرو) تقول  
 في عطف الفعل على الفعل  
 في الرفع يقوم ويقعد  
 زيد وفي النصب ان يقوم  
 ويقعد زيد وفي الجزم (لم  
 يقوم ويقعد زيد) وقس سائر  
 حروف العطف على هذا  
 وفهم من اطلاقه انه يجوز  
 عطف الظاهر على الظاهر

وعكسه والمفرد والمثنى  
والمجموع والمذكور والمؤنث  
بعضها على بعض تطابقا  
وتخالفا

قد اشرح ذلك مرعاة لامثلة المتن (قوله والمضمرة على المضمرة) نحو ضربتك واياه وقوله  
والظاهر على المضمرة نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا واياه انتم العطف  
على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل \* عطفت فافصل بالضمير المنفصل الخ

والعطف على الضمير المحرور بدون اعادة الجار منوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال  
في الخلاصة

وعود خافض لذي عطف على \* ضمير خفض لازما قد جعل

وليس عندي لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة  
كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على  
الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء  
الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو  
وعكسه كجاء عمرو والزيدون

(باب التوكيد)

(باب التوكيد)  
يقصر أبا واو وبالهمزة  
وبالالف (التوكيد) بمعنى  
التوكيد بكسر الكاف  
(تابع للمؤكد) بفتح الكاف  
(في رفعه) ان كان مرفوعا  
نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم  
كاهم (و) في (نصبه) ان  
كان منصوبا نحو رأيت  
زيدا نفسه ورأيت القوم  
كاهم (و) في (خفضه) ان  
كان مخفوضا نحو مرت  
زيدا نفسه وبالقوم كاهم  
(و) في (تعريفه) ان كان  
معرفة كأنتم من لأمثلة  
فان زيدا والقوم معرفتان  
لاون بالعلمة وتأتي الف  
واللام ونفسه وكاهم  
معرفتان بالاضافة الى  
الضمير ولم يقل وتنكره كما  
قال في لغت لان ألفاظ  
التوكيد كثيرا معارف  
فلا تتبع النكرات كما علمه  
البصريون (ويكون) أي  
التوكيد المعنوي بالفاظ  
معروفة عند العرب  
لا يدل على غيرها  
(و) تلك الالفاظ المعروفة  
(هي النفس) يسكون الفاء  
أي الذات (والعين) المعبر  
بها عن الذات مجازا

(قوله يقصر أبا واو الخ) ففهم ثلاث لغات أفصحها لغة الواو المحيية القرآت بها وهو به من وكده  
وبالهمزة من أكد وأما بالالف في الثالثة فبدل من الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد  
واصطلاحا تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مراد هذابل المراد  
نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى التوكيد  
بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو اعادة الاول بلفظه نحو جاء زيد  
أو عمرا ذقه نحو قوله وأنت بالخبر حقيق فخن \* وهو يكون في الكلام الثلاث في الاسم  
كما هو والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوي وهو تابع بقصد به رفع  
احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاسماء المعارف على الرابع ومقابلته ان يكون في النكرات  
كما يأتي (قوله ونفسه وكاهم معرفتان بالاضافة الى الضمير) أي الملقوظ به فيما ذكره أو تقدر  
في أجمع وتوابعه فيما سأتى وقبل ان أفاظه صارت كاعلام الاجناس لان كلامها علم على معنى  
الاحاطة فهي معرفة بالعلمة فلا حاجة الى الضمير لانه انما يعرف المنكر اه من عبد المعطى  
مع زيادة من المحشى (قوله فلا تتبع النكرات كما علمه البصريون) وشذ على مذهبه قول  
عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كاه الأرمضان وقول الشاعر  
\* ياليت عدة حول كاه رجب \* فذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة  
محدودة كيوم وايامه وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب زكوفيين  
الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة حصول لفائدة  
نحو صمت شهرا كاه ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطى ببعض تغيير  
(قوله أي التوكيد المعنوي) اما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما هو (قوله وهي  
النفس والعين) أي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت هند نفسها وجاء



عرو عينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فزيد نفسه عينه وجرهما ما ياء زائدة  
ثم هما ان تعامقردا أفردت هما لا غير وان تعامجا جردت ما لا غير تقول جاء الزيدون أنفسهم  
أعينهم وان تعامثنى جاز فيها ثلاثة أوجه الأفراد على ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول  
جاء الزيدان نفسهما عينهما والثنائية على الاصل فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما وهو  
ضعيف كراهة تكرار التثنية والجمع على أفعال على ان المراد به ما فوق الواحد وهو أرفعها  
فتقول جاء الزيدان أنفسهم أعينهما على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما هـ محشى  
بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف أى باسم البعض وهو العين التي هي  
حقيقة في الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أى عن اسم الكل  
وهو الذات التي هي اسم لمجموع الاجزاء التي من جملتها العين (قوله لرفع المجاز) أى لرفع قوته  
كما يأتي أى المجاز بحذف المضاف أو المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له أو المجاز  
العقلي بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة ككذابي المحشى (أقول) وكلام الشارح  
لا يبي هذه الاحتمالات فتقولك جاء زيد يحتمل انه على حذف مضاف أى كآية مثلا فيكون  
المجاز بالحذف ويحتمل انك استعمت زيدا في كتابه مثلا لعلاقة فيكون المجاز لغويا ويحتمل  
انك اسندت الجي لزيد لكونه سببا في مجي كتابه مثلا والواقع ان الجاني كتابه فيكون عقليا  
فاذا قلت بعهده نفسه أو عينه رفعت قوة أحده هذه الاحتمالات (قوله أو ثقله) بسكون  
القاف واحد الاثقال أى الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أى قوته وثبتت الحقيقة أى  
قوتها فيما التوكيد يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكتابة لانك اذا قلت جاء زيد نفسه  
عينه احتمل أن يكون نفسه عينه توكيد المضاف المقدر وقيل يرتفع بالكتابة وهو ظاهر  
كلام الشارح ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكتابة  
بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره هـ من المحشى بزيادة (قوله وأجمع) أى في المذكر  
وجهه أجمعون اما في المؤنث فجمعاء ووجهه جمع (قوله والشعول) عطف تفسير أى يؤكده  
بما لا يثبت العموم ونفي ارادة التلخيص فلا يؤكدهم ما الاماله أجزا يصح وقوع بعضها  
موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو بنية انفصال بعضها عن بعض حكما  
أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فأما الانفصال الحقيقي فكالتقوم فانه عبارة  
عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضهم او وكل واحد من تلك الأشخاص عن البعض  
الآخر بحسب الرؤية واما الانفصال الحكمي فهو ما يصح ان يكون الحكم ثابتا لبعض  
اجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد في نحو قولك اشتريت العبد كاه فان اجزاء  
لعبد وهي النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح  
انفصاله بحسب الشراء بل وان يشترى نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء  
ينفصل عنه لاحقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفا  
ان يجي بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والحاصل انه يؤكده  
بكل ومثاله عامة بشرطين ان يكون المؤكدهم ما غير مشنى وهو المفرد بشرط التجزى  
حقيقة أو حكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكده واما أجمع فانما يؤكدهما غالبا

من التعبير بالبعض عن  
الكل ويؤكدهم الرفع  
المجاز عن الذات فاذا قلت  
جاء زيد احتمل أن تكون  
أردت كتابه أو رسوله أو  
ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه  
أو عينه ارتفع المجاز وثبتت  
الحقيقة (وكل وأجمع)  
يؤكدهما للاطاعة  
والشعول فاذا قلت جاء  
التقوم احتمل ان الجاني  
بعضهم وانك عبرت بالكل  
عن البعض

بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشترت العبد ~~ك~~ له أجمع والامة كلها اجمعاء  
 والعبد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجوز تو كيد الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى  
 لا تغوينهم أجمعين \* واعلم ان أجمع وجمعاء لا يثنان لانهم استغنوا بكلا وكذا عن تثنيتهما  
 فيؤ كذا المثنى بكلا في المذكر وكذا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كذاهما  
 ورأيت الزيدتين كليهما والمرأتين كتيهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كتيهما وانما  
 يؤ كتيهما بأربع شروط ان يكون المؤ كديم - مادا الاعلى اثنيان وان يصح - لول الواحد  
 محلهما فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا من اثنين وان يكون  
 ما اسند اليه ما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمر وكلاهما وان يتصل بهما ضمير  
 عائد على المؤ كديم - ما (قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال سيبويه لا يرتفع  
 الجواز الا بجمع الالفاظ اه - عبد المعطى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام الاخبار  
 وقوله الى زيادة التوكيد - أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل ان يرتفع ذلك التوهم (قوله  
 لا يتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من ان توابيع له ولا يؤ كديم الاستقلال  
 وشذوقه

بالتنى كنت صيها مرضا \* تحماني الذلقات حولا كتعا  
 اذا بكيت قبلتني أربعا \* اذا طالت الدهر ابكى اجمعا

اه وفيه شذوذان آخران تو كيد النكرة والفصل بين المؤ كد وهو الدهر والمؤ كد وهو  
 أجمع بأجنبي وهو ابكى (قوله ا كتع) أي في المذكر وجمعه ا كتعون وكتعا في المؤنث وجمعه  
 كتع وكذا ما بعده (قوله من تكتع الجلد) فيه ان هذا رباعي ولا يصاغ منه فعل التفضيل  
 وانه لا يشتق من الفعل ق ل ويحباب عن الثاني بأنه على حذف مضاف أي من مصدر  
 تكتع الخ فتأمل (قوله من البتع) بسكون التاء وقوله وهو طول العنق أي لان الالبية اذا  
 طال عنقها جلت في المرعى وضمت ما حواها وجمعه نفسه فلهذا دلالة أيضا على اجتماع اجزاء  
 المؤ كد فينبى فتأمل (قوله مررت بالقوم أجمعين الخ) تقديمه ابع على ابصع بحجراة الكلام  
 المصنف والاصح ان ابصع مقدم عليه فاخرها البتع وما ذكره في جمع المذكر وتقول في جمع  
 المؤنث جاءت الهندات جمع ~~تبع~~ تبصع بتع بلاتين في الجمع لانها ممنوعة من الصرف  
 للوصفية والعدل عن جمعها وان الخ على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا كان يؤ كد بذلك  
 بأن كان ذا اجزاء جاءت القبيلة بجمعاء كنعاء بصعاء بتع بلاتين لان التانيث المدودة  
 وتقول في المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش أجمع ~~كتع~~ ابع ابع بتع بلاتين للعلمية  
 أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز  
 ان يتعدى هذا الترتيب وشذوق بعضهم أجمع ابع واشد منه قول آخر جمع بتع اه  
 واختار ايشامالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم  
 النفس الخ) لان النفس للماهية والذات حقيقة والعين لها مجازا والحقيقة مقدمة على  
 المجاز وقدما على كل لانها الاطاعة والاحاطة وصف للنفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على  
 وصفها وقدما على كل على أجمع لان كلاهما قد يقع مبتدأ أو أجمع مشتق ولا يكون الا تو كيدا

فاذا أردت التنصيص على  
 محي الجمع قلت جاء القوم  
 كلهم أجمعون وقد يحتاج  
 المقام الى زيادة التوكيد  
 فيؤنى بالفاظ آخر معاومة  
 وتسمى تلك الالفاظ توابيع  
 أجمع (وتوابيع أجمع)  
 لانتقدم عليه (وهي أي  
 توابيع أجمع) ا كتع) مأخوذ  
 من تكتع الجلد اذا اجتمع  
 (وابتع) مأخوذ من البتع  
 وهو طول العنق (وابصع)  
 بالصاد المهملة مأخوذ من  
 البصع وهو العرق المجمع  
 والاصل افراد النفس عن  
 العين وكل عن أجمع وأجمع  
 عن توابيعه (تقول) في افراد  
 النفس عن العين في الرفع  
 (قام زيد نفسه) في افراد  
 كل عن أجمع في النصب  
 (رأيت القوم كلهم) في  
 افراد أجمع عن توابيعه في  
 الخفض (مررت بالقوم  
 أجمعين) وتقول في اجتماع  
 النفس والعين جاء زيد  
 نفسه عينه وفي اجماع كل  
 وأجمع رأيت القوم كلهم  
 أجمعين وفي اجتماع أجمع  
 وتوابيعه مررت بالقوم  
 أجمعين أ كتع ا كتع  
 ابعين لكن بشرط تقدم  
 النفس على العين وكل على  
 أجمع وأجمع على توابيعه

والجاء المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم أبجع على توابعه لانه اقوى  
في النص على الجمعية من توابعه وقدم أكتع لكونه اظهر فيها من أبصع وهو اظهر فيها  
من أبصع

\*(باب البديل)\*

هو لغة العوض من الشيء وليس مراداهنا بديل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول  
واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه  
سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل اخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات  
للمقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر اخرج عطف النسق (قوله تابع للمبدل  
منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا وخفضه  
ان كان اسما وجرمه ان كان فعلا وقوله تبعه في جميع اعرابه الخ أي ان كان له اعراب لفظا  
أو محلا أو تقديرا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بديل مقطوع اه من عبد المعطي  
(قوله على المشهور) مقابلة انما خمسة بزيادة بديل الكل من البعض كقوله  
كأني غداة البين يوم تحملا \* لدى سمرات الحى ناقف حنظل

وتقاء الجمهور وتأولوا البيت بأن اليوم يعني الوقت فهو من بديل الكل اه سم (قوله  
بديل الشيء من الشيء) وضابطه ان يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وان تغاير مفهوماهما  
فجوز زيادة أخوك فان المراد بالاخ هو زيد وان كان بين الاخ وزيد عموم وخصوص مطابق  
فهو ما هما متغايران (قوله أي بديل شيء من شيء) انما فسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على  
المتن بأن قوله بديل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعة فان بديل البعض من الكل يصدق  
عليه انه بديل الشيء من الشيء وكذا بديل الاشتمال الخ ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه  
الشيء المساوي (قوله بديل الاشتمال) وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق  
بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثاني اشتمالا الظرفا على المظروف ونحو  
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه أو لا اشتمال  
أصلا نحو ثوبي زيد عله فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بديل الغلط  
باقسامه وبقواتها بغير الكلية والجزئية بديل الكل وبديل البعض وعرفه الشارح بقوله  
وهو ان يشتمل الخ (قوله ان يشتمل المبدل منه) أي معناه وقوله بطريق الاجمال أي بطريق  
هي الاجمال من حيث كونه دال عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل  
منه متشوفة الى ذكر المبدل منتظرة له فيجب علينا ومفصلا لما أجل أولا وحاصل المراد دلالة  
أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتمال الظرف) قيد للدخال لا لاخراج يعني  
لا يشترط خصوص ذلك لان ذلك يضر ولا يكفي بديل اتيانه في الآية اعني يسألونك عن  
الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بديل الغلط) هو أحد أقسام البديل الذي على معنى بل وهي  
ثلاثة بديل اضراب وهو ما يقصد بمتبوعه كما يقصد وهو ولا علاقة بينهما وضابطه ان يخبر  
المتكلم بشيء ثم يبدوله ان يخبر بآخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى أيضا بديل البداء وبديل  
غلط وهو ما لا يقصد بذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبديل نسبة ان وهو ما يقصد بذكر

\*(باب البديل)\*

البديل تابع للمبدل منه في  
رفعه ونصبه وخفضه وجرمه  
وهذا معلوم من قوله (إذا  
أبدل اسم من اسم أو فعل  
من فعل تبعه في جميع  
اعرابه) من رفع ونصب  
وخفض وجرم (وهو) أي  
بديل الاسم من الاسم والفعل  
من الفعل (على أربعة  
أقسام) على المشهور الاول  
(بديل الشيء من الشيء) أي  
بديل شيء من شيء وهو مساو  
له في المعنى (و) الثاني (بديل  
البعض من الكل) أي بديل  
الجزء من كله قليلا كان ذلك  
الجزء أو كثيرا أو مساويا  
للجزء الآخر (و) الثالث  
(بديل الاشتمال) وهو ان  
يشتمل المبدل منه على المبدل  
اشتمالا بطريق الاجمال  
لا كاشتمال الظرف على  
المظروف (و) الرابع (بديل  
الغلط) أي بديل من اللفظ  
الذي ذكر غلطا لان المبدل  
نفسه هو الغلط كما قد يتوهم  
كذا حرره في التوضيح فقال  
بديل الشيء من الشيء في الاسم  
(نحو قولك يا زيد أخوك)  
واعرابه جافعل ماض وزيد  
فاعل وأخوك بديل من زيد  
بديل شيء من شيء ويسمى بديل  
كلي من كل وسماه ابن مالك



بالبدل المطابق (و) مثل بدل البعض من الكل (ا) كالت رغيقت ثلثه او نصفه او ثلثيه واعرابه آ كالت فعل وفاعل والرغيقت  
منعول به وثلثه بدل من الرغيقت بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول آل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتغال (تفعنى  
زيد علمه) واعرابه تفعنى فعل ومنعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل ٩٩ اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا

الفرس) واعرابه رأيت  
فعل وفاعل وزيد مفعول  
به والفرس بدل من زيد بدل  
غلط وذلك انك أردت ان  
تقول رأيت (الفرس)  
اشداء (فغلطت) فجعلت  
زيدا مكانه وهذا معنى قوله  
(فأبدلت زيدا منه) أى  
عوضت زيدا من لفظ  
الفرس فهذه امثلة أقسام  
البدل الأربعة في الاسم  
وأما فى الفعل فقال الشاطبي  
تجربى فيه الأقسام الأربعة  
مثال بدل الشئ من الشئ فى  
الفعل ومن يفعل ذلك يلقى  
أثاما يضاعف له العذاب  
فان معنى مضاعفة العذاب  
هولنى الا<sup>٣</sup> نام ومثال بدل  
البعض من الكل ان تصل  
تسجد لله رجلك ومثال بدل  
الاشتمال قوله

ان على الله ان تبايعا  
تؤخذ كرها وتنجى طائعا  
لان الاخذ كرها وتنجى  
طائعا من صفات المبايعه  
ومثال بدل الغلط ان تأتانا  
تسألنا نعطك هذا المخص  
كلامه والدرى عليه وأوجه  
بدل الاسم من الاسم على  
ما يقتضيه الضرب من  
وجه الحساب أربعة وستون حاصله من ضرب أربعة فى ستة عشر وذلك لانها امام معرفتان أو نكرتان أو الاوّل معرفة  
والثانى نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها ماضى أو مظهر أو مختلفاها فهذه ستة عشر وكل منها ما يدل شئ من شئ  
أو يدل بعض من كل أو يدل اشتمال أو يدل غلط فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع

متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التسكيم بهما  
ولكن بدالك الاضراب عن الاول الى الثانى فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التسكيم  
بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم قبل غلط وان قصدت التسكيم بالدرهم ثم تبين لك فساد  
فصدلك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان والاحسن  
فى الثلاثة العطف بيل فيكون من باب عطف النسق ولا يتقى بدل البعض والاشتمال من ضمير  
مطابق للمبدل منه مذكور أو مقدر كما فى قوله تعالى والله على التامم ح البيت من استطاع الخ  
فن بدل بعض من التامم والضمير مقدر أى منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى لصلاحته  
ابدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجرحانه لا يقال فيه بدل الكل من  
الكل لان الله تعالى منزّه عن الكمية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول الخ) أى  
لما لم يمتما للاضافة لفظا أو تقدير أو لا يجمع بين آل والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث  
أدخل آل عليهم ما (قوله أى عوضت) تأويل لقول المصنف ابدات فان ظاهرا ان زيدا  
فى المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو التعويض  
(قوله ان على الله الخ) هذا فى شخص تقاعد عن مبايعه الملك وعلى جار ومجرب ورجل ان مقدم  
وان تبايعا اسمها مؤخر أى ان مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف  
القسم وكرها نصب على انه صفة لمصدر محذوف أى أخذ أو محبة أكرها أو منه ووب على  
الحال أى كرها وتنجى بالنصب عطف على تؤخذ وطائعا محال (قوله امام معرفتان) نحو زيد  
أخوك فى بدل الكل وضربت زيدا راسه فى بدل البعض وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتمال  
ورأيت زيدا الاسد فى بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاءنى رجل شخص صالح فى بدل  
الكل وضربت رجلا راسه فى بدل البعض وسلب رجلا ثوبه فى بدل الاشتمال ورأيت  
رجلا اسدا فى بدل الغلط (قوله أو الاوّل معرفة والثانى نكرة) نحو مررت بزيدا خلك  
وضربت زيدا عنقه وخلع زيدا نعل له ونظرت زيدا قرا (قوله أو بالعكس) نحو مررت  
برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفعى رجل علمه ونظرت رجلا الجمار (قوله وكل منهما)  
أى من الأربعة بحسب العقل والافان نكرة لاتكون ضميرا كما لا يخفى (قوله امام مضمير) نحو  
ضربته اياه فى بدل الكل ورأس زيد ضربته اياه فى بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير  
ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه راجعا الى الرأس وعلم زيد اعجبني هو بأن يكون فاعل اعجبني  
راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علم زيد جاز رأيت اياه فى بدل الغلط برجوع الضمير  
الاول الى زيد والثانى الى الجمار (قوله أو مظهر) تقدمت امثله (قوله أو مختلفاها) بأن  
يكون الاول مضمرا والاخر مظهرا نحو أخوك لقبته زيدا فى بدل الكل وزيد قطعته  
يده فى بدل البعض وزيد كرهته جهالتيه فى بدل الاشتمال وزيد كرهته الدابة فى بدل الغلط

وجه الحساب أربعة وستون حاصله من ضرب أربعة فى ستة عشر وذلك لانها امام معرفتان أو نكرتان أو الاوّل معرفة  
والثانى نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها ماضى أو مظهر أو مختلفاها فهذه ستة عشر وكل منها ما يدل شئ من شئ  
أو يدل بعض من كل أو يدل اشتمال أو يدل غلط فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع

مذكورة في المطولات \* (باب منصوبات الاسماء) \* وثبتت منصوبات الافعال (المنصوبات) من الاسماء  
 (خمس عشر) منصوبا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية  
 المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست امام الشيخ وهذا ان الظرفان هما  
 المسميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيدا بكما (والتمييز) نحو طبت نفسي (والمستثنى) في بعض احواله نحو جاء القوم  
 الازيدا (واسم لا) النافية للجنس ١٠٠ نحو لا غلام سقر حاضر (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو

جئتكم قراءة للعلم (والمفعول  
 معه) نحو سرت والنيل  
 (وخبير كان واخواتها) نحو  
 كان الله غفورا رحاما (واسم  
 ان واخواتها) نحو ان  
 زيدا قائم وفعولاً ظننت  
 واخواتها نحو ظننت زيدا  
 قائما وانما اسقطها ما تقدم  
 ذكرهما في المرفوعات أو  
 لكونهما داخبا في قسم  
 المفعول به وخبير ما الطازية  
 نحو ما هذا بشرا وقد أدخل  
 بذكره (والتابع للمنصوب  
 وهو أربعة أشياء) كما تقدم  
 في المرفوعات (النعته  
 والعطف والتوكيد  
 والبدل) وستر بك في أبواب  
 متعددة بابا با على ترتيبها  
 في التعداد

أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا اياه والاخ هو زيد واليسد كسرت زيدا اياها والجهالة  
 كرهت زيدا اياها وداية ركبت زيدا اياها (قوله مذكورة في المطولات) راجعها في الحاشية  
 \* (باب منصوبات الاسماء) \*

(قوله خمسة عشر) أي بعد الطرفين واحدا وخبير كان واخواتها واسم ان واخواتها واحدا  
 وعد التوابع أربعة (قوله والتعداد) أي التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قرأ للعلم) هذا  
 المثال مبني على انه لا يشترط في المفعول له ان يكون قريبا أي قائما معناه بالقلب وهو ضعيف  
 والاصح الاشتراط فالاولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معرفتك (قوله وانما اسقطها) أي  
 مفعولي ظننت (قوله وستر) أي المنصوبات وقوله في أبواب الخ من ظرفية الشيء في نفسه  
 فالصواب حذف في اه من المحشى (أقول) هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير في ستر  
 على المنصوبات بمعنى في الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة  
 وغاية ما فيه ظرفية المدلول في الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لا باب  
 وبانصب حال من فاعل ستر (قوله بابا با) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستر على  
 ان المجموع حال أي بابا منضمما لباب أو متفرقا عن باب أي مرتبة اه محشى (أقول) قوله  
 على ان المجموع حال الخ عبارته محتملة لان يكون حالا من ضمير ستر والمعنى على ما قدمه من  
 عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب ستر أي الابواب حال كونها منضمما بعضها الى بعض  
 الخ وعلى ما قدمناه ستر حال كونها مدلوله لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حدركب  
 القوم وواوهم ومحتملة لان يكون حالا من الابواب وهو اقرب وهو ان كان نكرة الا ان  
 معه مسوغا وهو وصفه بتعدده فتأمل

\* (باب المفعول به) \*  
 الهاء من به تعود الى ال  
 الموصولة في المفعول  
 (و) المفعول به (هو الاسم  
 المنصوب الذي يقع به) أي  
 عليه (الفعل) الصادر من  
 الفاعل (نحو ضربت زيدا)  
 فزيد اسم منصوب وقع عليه

\* (باب المفعول به) \*  
 (قوله الى ال الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به اي عليه (قوله الاسم) أي الصريح كما مثل  
 أو المؤول نحو وتودون ان غير ذات الشوكه تكون انكم (قوله المنصوب) أي انظما كما مثل  
 أو محلا كضربت هذا أو تقديرا كضربت القتي وغلامى (قوله أي عليه) فالبناء في المتن  
 بمعنى على وقوله الفعل أي اللغوى الذي هو الحدث كما أشار اليه الشارح بقوله الصادر من  
 الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل  
 أو على سبيل التنبؤ نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة  
 في باب الفاعل (قوله فالمتصل) أي من حيث هو اي لا بقيد كونه مفعولا به (قوله

الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم كما مر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لانه وقع عليه  
 فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أي المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمرة فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت  
 زيدا وركبت الفرس (والمضمرة قسمان) أيضا قسم (متصل و) قسم (منفصل فالمتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل  
 بينه وبينه بالاو هو (اثنا عشر) نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربتني) زيد فالبناء من ضربتني مفعول به وهو

مبني لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد فقام مفعول به محله نصب  
 لانه اسم مبني (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب  
 وقمته فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف المكسورة من ضربك  
 مفعول به وهو مبني لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير  
 المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع المذكر مخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد  
 فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك  
 (ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث في الخطاب (و) الثامن  
 ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو وقالها في موضع نصب على المفعولية مبني لا اعراب فيه (و) التاسع  
 ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو وقالها ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وقمته  
 فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) العاشر ضمير المنثى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو وقالها ضمير المفعول به  
 موضعها نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور والغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم)  
 عمرو وقالها مفعول به والميم علامة الجمع الذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن)  
 عمرو وقالها ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وما ١٠١ ذكرناه من ان الكاف أو الهاء وحدها هو

الضمير هو الصحيح ولا تقع  
 الكاف والهاء المتصلتان في  
 موضع رفع أصلا وإنما يقعان  
 في موضع نصب أو تخفض  
 فقط (و) الضمير (المتفصل)  
 وهو الذي يتقدم على عامله  
 أو يقع بعده الأوامر في معناها  
 (اثنا عشر) نوعا أيضا الأول  
 ضمير المتكلم وحده (نحو  
 قولك اياي) أكرمت أو ما  
 أكرمت الا اياي فايا وحدها

ضربنا زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا  
 (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله قالها ضمير المفعول به  
 المؤنث) الأولى ان يقول فيها ضمير الخ لان الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح)  
 وقال في التسهيل وهما للغائبة قال المرادى أي ان الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السبكي  
 انه لا خلاف في ذلك للزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلهما مايا المتكلم  
 (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لانه يرد عليه الكاف من قولك يجيبني ضربك زيد فانها  
 في محل رفع على انها فاعل أي بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يجيبني ضربه عمرو ويجاب  
 بأنه لا نظر لان المراد انهما لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما له محلان  
 محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة أفاده عبد المعطى (قوله أو ما في معناها) من افادة  
 الحصر وذلك انما فانها تفيد الحصر كما والا

فيها ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم  
 نفسه نحو قولك (ايانا) أكرمت أو ما أكرمت الا ايانا فايا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب ونما المتصلة به اعلامة الجمع  
 من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (اياك) أكرمت أو ما أكرمت الا اياك فايا ضمير  
 المفعول به والكاف المتصلة المقتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (اياك) أكرمت أو  
 ما أكرمت الا اياك فايا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المنثى المخاطب مطلقا نحو قولك  
 (اياكما) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكما فايا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة المنثى (و) السادس ضمير جمع  
 الذكور المخاطبين نحو قولك (اياكم) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكم فايا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع  
 (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (اياكن) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكن فايا ضمير المفعول به والكاف  
 حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر المذموم نحو قولك  
 (اياها) أكرمت أو ما أكرمت الا اياها فايا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة في المذموم (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة  
 نحو قولك (اياتها) أكرمت أو ما أكرمت الا اياتها فايا ضمير المفعول به والهاء علامة تانيث في الغيبة (و) العاشر  
 ضمير المنثى الغائب مطلقا نحو قولك (اياهما) أكرمت أو ما أكرمت الا اياهما فايا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف



علامة التثنية في الغيبة (و) المادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (ياهم) أكرمت أو ما أكرمت إلاياهم  
 فإيا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع في التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الاناث العائبات نحو قولك (ياهن)  
 أكرمت أو ما أكرمت إلاياهن فإيا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الاناث في الغيبة وما ذكرته من ان ايا  
 وحدها هي الضمير والواو حقولها ١٠٢ حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح \* (باب المصدر)

\* (باب المصدر) \*

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتق على حروف فعله الاصول فخرج  
 بقولنا اسم للحدث ما عدا اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كاعتسل غسلا  
 وتوضأ وضوا فاسم الحدث قسمان ما اشتمل على حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا وهو  
 اسم المصدر وما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر  
 مؤ كدلعامله أو مبين لنوعه أو عده مخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فان  
 ضرب أليم وان كان مصدرا مبينا للنوع الا انه خبر وقولنا من مصدر أخرج نحو ولى مدبرا  
 فان مدبرا وان كان مؤ كدلعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤ كدلعامله نحو  
 ضربت ضربا وقولنا أو مبين لنوعه كضربت ضرب الامبر وقولنا أو عده فهو ضربت  
 ضربتين وهذا بناء على ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول  
 مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما ما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان في نحو ضربت  
 ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولنا ضربت  
 سوطا والقائل بالقول الاول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن  
 مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه نصب مفعولا مطلقا وصفه  
 الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى ان يقول على المفعولية المطلقة  
 أو على انه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المقاميل (قوله ثالثا)  
 حال من ضمير يعجبى العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول  
 المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما مر الا ان يجاب بأن المراد يعجبى كذلك حقيقة  
 أو حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل  
 المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه نالعا ليس قيدا وانما قيد به نظر المباحى في العرف  
 من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر والافلا بعد ان يتكلم بالمصدر بعد  
 الماضى أو يتكلم به أولا ثم يوثى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الامر  
 ثم المصدر فتارة يعجبى ثانيا وتارة يعجبى أولا وتارة يعجبى رابعا (قوله فى تحريك عينه) أى مطلق  
 التحريك وان اختلف شخص الحركه بديل تمثيله بقرح فرحان عين الاول مكسورة وعين  
 الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى مثل عينها نوالان الشخص الواحد  
 لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فان ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى  
 بعين نوعها (قوله الجيم الخ) أى مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى مسمىها (قوله

المنصوب على المفعول  
 المطلق (المصدر هو الاسم  
 المنصوب الذى يعجبى) حال  
 كونه (ثالثا فى تصريف  
 الفعل) كما اذا قيل لا تصرف  
 (نحو ضرب) فانك تقول  
 ضرب (يضرب ضربا)  
 فضربا مصدر جاء بالثانى  
 تصريف الفعل لان ضرب  
 هو الاول ويضرب هو  
 الثانى وضربا هو الثالث  
 (وهو) أى المصدر المنصوب  
 الواقع مفعولا مطلقا (على  
 قسمين) قسم (لفظى) وقسم  
 (معنوى) لانه لا يحلوا ما ان  
 يوافق لفظ المصدر لفظ فعله  
 الناصب له أولا (فان وافق  
 لفظه) أى المصدر (لفظ  
 فعله) فى حروفه الاصول  
 ومعناه (فهو) أى المصدر  
 (لفظى) سواء وافقه مع  
 ذلك فى تحريك عينه نحو  
 فرح فرحا أولا (نحو قلته  
 قولا) فحروفه فتسل هى  
 حروفه فتلا بعينها الا ان  
 الفعل مفتوح العين  
 والمصدر ساكن العين (وان  
 وافق) المصدر (معنى فعله)

الناصب له (دون) موافقة (لفظه) فى حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقته للفعل فى المعنى دون الحروف (فلا  
 نحو جلست تعود اوقت وقونا) فان المصدر الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جلس فى معناه دون لفظه لان القعود  
 والجلس بمعنى واحد حروفهما متغايرة فحرف جلس الجيم واللام والسين وحرف تعود القاف والهمزة والواو والادال  
 وكذا تقول فى الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف انما يتمنى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى

بكتبت بالضم على الذكور معناه واما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل متدر من لفظه فتقدير جاست قعودا جسد  
وقعدت قعودا فلا وتثبته في اللفظي بالمتعدى وفي المعنوي باللازم للايضاح ١٠٣ للتخصيص اذ كل منهما يجرى ما  
المتعدى واللازم

فلا) أي فلا يمتشي هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا اي لان فعله لا يكون  
الامن لفظه (قوله مع التعدى واللازم) فهو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظي ونحوه احييته  
ممة أي محبة فهذا مصدر معنوي مع فعل متعد

\*(باب ظرف الزمان وظرف المكان)\*

الظرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ماد كره المتن والشارح وانما جمع المصنف بينهما في باب  
واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأقرب كلاهما تعريف يخصه تخلصا للمبتدئ من ورطة  
الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع  
والجور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ يشمل الفعل نحو صمت يوم  
الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أي في اسم الزمان فقوله قدمت يوم الجمعة وقع  
القدوم في يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من ان يكون بطريق  
الاثبات أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى في) أي بتضمن معناها وهو  
الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو غروب الشمس أي بالديار  
أو على تقدير من كالتيسير نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ في دون معناها نحو وترغبون ان  
تنكحوهن أو نصب لا بتقدير حرق أصلا نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدر السارح  
معنى لا بد منه لدفع ما أورد على المتن من ان كلامه يقتضي ان نحو تنكحوهن ظرف لكونه  
على تقدير في مع انه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج التي للتعدية كما في وترغبون الخ  
والتي للسببية والظرفية كون شيء يستقر فيه شيء آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم  
الجمعة (قوله سواء فيه المبهم الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نسكرة كان نحو لحظة  
وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدره معلوما كان ذلك  
المقدر وهو المعروف بأل نحو صمت اليوم وأوقت العام أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت  
يوم الجمعة أو بالاضافة كحنت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المنة كمر نحو صرت  
يوما أو يومين أو أسبوعا فالمدود من قبيل المختص بخلاف ما جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة  
بالتنوين) وأصله غدوة (قوله مع التنكير) أي مع ارادة كونها نسكرة لا تختص بعين فتطلق  
على غدوة أي يوم كان واما فيها حينئذ كالتاء في الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله  
مع التعريف أي مع ارادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث  
اللفظي وقوله من صلاة الصبح أي من وقت دخول صلواته وقوله ازورك غدوة مثال للنسكرة  
وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بالانوين اذا أردت به غدوة  
معينة أفاده عبد المعطى (قوله على الصحيح) هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع نأهل  
اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الاول مثال  
للسكرة والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بالانوين اذا أردت معينة كما تقدم نظيره (قوله  
قبيل) بمثابة بعدا الموحدة مصغرا اسم للزمن الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لان قبل يطاق  
على الزمن المتسع (قوله يوم الجمعة سحر) بالانوين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل

\*(باب ظرف الزمان وظرف المكان)\*

المسمي بالمتعدي فيه  
ظرف الزمان هو اسم الزمان  
المنصوب) باللفظ الدال على  
المعنى الواقع فيه (بتقدير)  
معنى (في) الدالة على الظرفية  
سواء فيه المبهم والمختص  
(نحو اليوم) وهو من طلوع  
الفجر الى غروب الشمس  
تقول صمت اليوم أو يوما  
أو يوم الخميس (والله له)  
وهي من غروب الشمس  
الى طلوع الفجر تقول  
اعتكفت الليلة أو ليلة  
أوليلة الجمعة (وغدوة)  
بالتنوين مع التنكير  
وبعلمه مع التعريف وهي  
من صلاة الصبح الى طلوع  
الشمس تقول ازورك  
غدوة أو غدوة يوم الاثنين  
(وبكرة) بالتنوين وتركة  
على ما تقدم في غدوة وهي  
أول النهار وأول النهار من  
الفجر على الصحيح وقيل من  
طلوع الشمس تقول اجبتك  
بكرة أو بكرة النهار  
(ومحرا) بالتنوين اذا لم  
ترد به سحر يوم بعينه  
وبالتنوين اذا أردت به  
ذلك وهو آخر الليل قبيل  
الفجر تقول اجبتك يوم الجمعة سحر

أومحرم يوم الجمعة أو أحييتك محرمان الامحاز (وعدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فمة تقول أكرمك عدا  
 (وعمة) وهي ثلث الليل الأول تقول آتيك عمة أو عمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول انتظرك صباحا أو صباح  
 يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من ١٠٤ الظهر الى آخر النهار تقول أحييتك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان

المستقبل الذي لا غاية  
 لانتهاه تقول لا اكلم زيدا  
 أبدا وأبدا الأبدين (وأما)  
 وهو ظرف لزمان مستقبل  
 تقول لا اكلم زيدا أبدا  
 أو أميد الدهر أو أميد  
 الدهرين (وحينا) وهو  
 اسم لزمان مبهم تقول قرأت  
 حيناً أو حين جاء الشيخ (وما  
 أشبه ذلك) من أسماء الزمان  
 المهمة نحو وقت وساعة  
 وزمان والمختصة بنحو ضحى  
 وضحوة \* واعلم ان هذه  
 الامثلة منها ما هو ثابت  
 التصرف والانصراف  
 كيوم وليلة ومنها ما هو  
 متنى التصرف والانصراف  
 نحو محر إذا كان ظرفاً ليوم  
 بعينه فإنه لا يتون لعدم  
 انصرافه ولا يفارق النصب  
 على الظرفية لعدم تصرفه  
 ومنها ما هو ثابت التصرف  
 متنى الاتصرف نحو غدوة  
 وبكرة عاين ومنها ما هو  
 ثابت الانصراف متنى  
 التصرف نحو عمة ومساء  
 (وظرف المكان هو اسم  
 المكان) المبهم (المنصوب)  
 باللفظ لدال على المعنى

عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف ما نعا سحر \* اذ به التعيين قصد ايعتبر

وهو في مثال الشارح يدل من يوم الجمعة يدل بعض من كل قال التبتيتي ثم لا يخفى عليك ان  
 الشارح قد علم ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر هنا ان السحر آخر الليل  
 وحينئذ كيف يستقيم أو يناسب ان يقال أحييتك يوم الجمعة بجر بل المناسب المستقيم ان  
 يقال أحييتك ليلة الجمعة صهرقتبه وأجاب قل بأنه على حذف المضاف والتقدير  
 أحييتك ليلة يوم الجمعة صحر فسحر يدل عن المضاف المحذوف (قوله أومحرم يوم الجمعة)  
 بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمتكسر (قوله بعد يومك)  
 أي متصلا به فكان الاولى ان يقال عقبه ولم يذكر التنوين وعدمه في غد وما بعده لانها ممنونة  
 دائماً مع عدم الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الاول) أي من بعد العشاء أو من قبيل وقتها  
 قل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء اه قل (قوله  
 الى آخر النهار) وقد عتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم قل (قوله وهو  
 الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا قل (قوله أو أبداً بدين) أي الموجودين في الابد  
 فكأنه قال لا اكلم زيدا مادام أحد موجود في الابد اه من عبد المعطى (قوله وأما) دو  
 بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله أو أميد الدهرين) أي الموجودين  
 في الدهر فكأنه قال لا اكلم زيدا مادام أحد موجود في الدهر من عبد المعطى (قوله نحو  
 ضحى وضحوة) قال في القاموس الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه  
 ويند كراه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خيراً أو مبتدأ أو فاعلاً  
 أو مفعولاً أو مضافاً اليه أو حالاً أو غير ذلك والانصراف الجرب بالكسرة مع التنوين أو آل  
 أو الاضافة (قوله نحو غدوة وبكرة عاين) أي لانها ممنوعان من الصرف حينئذ للعلامة  
 والتأنيث اللفظي ويخرجان عن النصب على الظرفية الى غيره وأشار بقوله نحو الى ان لهما  
 نظائر وهو كذلك كشيء ان ورمضان خلافاً لمن زعم انه ليس هناك غيرهما من عبد المعطى  
 (قوله نحو عمة ومساء) أي وعشياً وعشياً وعشاء وصباحاً وكذا عند فانه لا تستعمل الا  
 ظرفاً أو مجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا باللعن على ما اشتهر على السنة العامة في كتب  
 مراسلاتهم من قواهم الواصل الى عندكم (قوله المبهم) بالرفع صفة لاسم وانما قيده بالمبهم  
 واطلقه في ظرف الزمان لان ظرف المكان لا يكون الا مبهماً من عبد المعطى (قوله المنصوب  
 بالانظ) أي الشامل للفعل وما أشبهه كما مر وألحق بهذا الظرف أسماء المقادير نحو سرت فرمخا  
 وبريد او ما يصيغ من الفعل كرميت مر محي زيد وجاست مجلس عمرو ولا يكون العامل في هذا  
 الامن حنسه ولا يقال جاست مقعد زيد

الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) لدالة على الظرفية (نحو امام) وهو بمعنى قدام تقول جلست امام الشيخ أي \* (باب  
 قدامه) (وخلف) وهو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لامام تقول جلست قدام الامير (ووراء) بالمد  
 وهو مرادف لخلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول  
 جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أي قريباً منه (ومع) وهو اسم للمكان الاجتماع



تقول جلست مع زيد أي صاحبها (وازاء) وهو بمعنى مقابل تقول جلست ١٥٥ ازا زيدا أي متابله (وتحذف) بالذال

المجتمعة والمدبغصني قريبا  
تقول جلست حذاء زيد  
أي قريبا منه (وتلقاء)  
بمعنى ازاء تقول جلست  
تلقاء الكعبة (وهذا) بضم  
الهاء وتخفيف التون اسم  
اشارة للمكان القريب  
تقول جلست هنا أي في  
المكان القريب (وتم)  
يقع الناء الثلاثة اسم اشارة  
للمكان البعيد تقول  
جلست تم أي هنالك في  
المكان البعيد وما أشبهه  
ذلك من أسماء المكان  
والامكنة المهمة (نحو)  
بين وشمال وما أشبههما

\*(باب الحال)\*

أصله حول قلبت الواو ألفا لحر كها وانفتاح ما قبلها وهي تذكرو وتوث وهي لغة ما عليه  
الشخص من خيرا وشروا اصطلاحا ما ذكره المتن والشارح (قوله الاسم) صريحا وهو ظاهر  
أوتأويلا كالجلة الواقعة حال نحو جاز زيد يضحك فان الحال تكون جلة ماضوية ومضارعية  
واسمية ونظرفا وجارا وحجورا وهي في جميع ذلك في محمل نصب على الحال تخرج الفعل  
والحرف (قوله الفعلة) المراد بالفضلة هنا ما ليس جزأ من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه  
ولا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فاه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج  
بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان اسما بينا للهيئة فهو عمدة  
لافضلة (قوله المنصوب) هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك لانه فضلة والنصب  
اعراب الفضلات لكن نصبه لا باي ناصب بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه تخرج النعت لانه  
ليس كذلك أي ليس منصوبا بالفتعل أو شبهه وانما هو تابع للمنعوت هكذا قال الشيخ النبتي  
وقد يقال عليه النعت أيضا منصوب بالفعل أو شبهه لان العامل في التابع هو العامل في  
التبوع على ان هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه صفة لازمة أي لا حاجة  
اليها كذا في الحاشية (وأقول) والاولى أن يقال ان النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله  
المنصوب أي المنصوب لزوما لان نصبه ليس يلزم بل هو تابع للمنعوت كذا أفاده الاشعري  
هذا والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله ويشترك في الحروف الاصلية كاسم لفاعل والمصدر  
مثلا أو ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشترك في الحروف الاصلية كالكا ظرف واسم الاشارة  
(قوله المفسر لما انهم) أي خني واسترأى لما لم يعلم وقوله من الهيات جمع هيئة وهي الصفة  
محسوسة أو غير محسوسة كما قال الشارح أي الصفات فالمحسوسة كحذاء زيد راكبا وغيرها نحو  
تكلم زيد صادقا والمعنى ان الحال انما هي بما قصد التبيين حاله صاحبها وقت ايقاع الفعل  
منه وهذا القيد أعني المفسر الخ مخرج للتمييز المشتق من قوله فادرسا فانه تمييز على الصحيح  
اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالمتعجب من القروسية لانها ان التمييز  
على تقديرين لاني ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب نحو رأيت رجلا راكبا لان راكبا  
مدكور لتخصيص المفعول فبيان الهيئة بالقيز والنعت وقع ضمنا لا قصد انخرجا بقوله  
المفسر الخ لان المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انهم من الهيات (قوله نسا) أي غير  
محملة لأن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو زيد في الادراك  
لأن قائما حال من الضمير المستتر في الجار والجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن  
المفعول) لا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكيم نحو قوله تعالى وهذا بعلي شيخا قاله عامل  
هنا اما معنى ها التنبية أي انه أو معنى ذاي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه  
ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بان المراد المفعول به ويحتمل ان المراد به الاعم ولا ينافيه المثال  
اصحة مجيئها من المنادى نحو ياربنا منعمنا ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جريا ومن  
المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا أفاده قل (قوله محتملة لأن تكون الخ)

\*(باب الحال)\*

(الحال هو الاسم) الفضلة  
(المنصوب) بالفعل وشبهه  
(المفسر لما انهم من  
الهيات) أي الصفات  
اللاحقة للذوات لعاقلة  
وغيرها وتجيء الحال من  
الفاعل نسا (نحو جاز زيد  
راكبا) فراكبا حال من زيد  
وزيد فاعل بجاء (و) من  
المفعول نسا نحو (ركبت  
الفرس مسرجا) فمسرجا  
حال من الفرس والفرس  
مفعول بركبت (و) محتملة  
لان تكون من افعال  
أو من المفعول نحو (لقيت

عبدالله راكبا) فراكبا حال محتملة لان تكون من التاء التي هي فاعل اتي أو من عبدالله الذي  
هو مفعول اتي (وما أشبه ذلك) من الامثلة ولا تجيء الحال

المجرور بالضاف نحو قوله تعالى أيجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا حال من أخيه والغالب أن الحال لا تكون المشتقة منتقلة (ولا تكون الحال الانكسرة ولا تكون الأبعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها المعرفة) كما تقدم من الأمثلة من ذلك جاء زيد راكبا قرا بكحال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة وواقعة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلية وقد يتخلف جميع ذلك فن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانقر وثبات قنبات بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الاتقال هو الحق مصدقا فصدا قال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التثنية كجاء زيد وحده فهو حده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام ان يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله

ولا يصح أن تكون حالاً منها معاً والاقبال را كين (قوله من المبتدأ) أي على الصحيح خلافاً لسيبويه وتجي من الخبر نحو هذا زيد قائماً في مجيئها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور بالضاف) وهو المضاف إليه بشرط ان يكون المضاف برأ منه كمثل الشارح أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالضاف إليه كقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم خنيفاً فان خنيفاً حال من ابراهيم وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء عنه عن المضاف الذي هو ملة فلوقيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم خنيفاً الصبح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة وأجبتني قيام زيد مسرعاً فان فقهوا واحد من هذه الثلاثة لا يجي الحال من المضاف إليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك

ولا تجز حالاً من المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله  
أو كان جزء ماله أضيفاً \* أو مثل جزئه فلا تحيفاً

(قوله والغالب ان الحال الخ) أي الكثير فيها خمسة امور ان تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير فيها الاشتقاق لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون مشتقاً ومثلاً له نحو صررت بقاع عرفج أي خشن (قوله منتقلة) أي مقارفة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلاً اذا فائدة فيها (قوله نكرة) لان المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتاً لالفاظ عن الزيادة والتلويح عن الاصل لغير غرض وتذكيرها وصف دائم نظراً للحقيقة لان ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول بالنكرة كما يشير إليه الشارح بقوله بمعنى منة رد افعوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل فأجازوا جاء زيد راكباً وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسي فانحسرت والمسي حالان وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط اذا التقدير عبد الله اذا احسن أفضل منه اذا اساء فان لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد راكباً اذا لا يصح جاء زيد ان ركب (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله المعرفة) لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة لا بسوغ كما قال ابن مالك

ولم ينكر غالباً والحال ان \* لم يتأخر أو يخصص أو يبين  
من بعد اني أو مضاهيه كلا \* يسوغ امرؤ على امرئ مستمسلاً

فقول المتن المعرفة أي أو نكرة معهما مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر امانى الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح (قوله ومن تخلف التثنية) أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وتقدم الحال واجب لان كيف ايها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الاولي أن يقول من فوعه أي ان كان صاحب الحال من فوعه فان كان الحال من المفعول فخفا ان تتأخر عنه اه ش

وهن تختلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى الأخرى  
إذا كان قولنا جاهز يدركا وصف زيد في المعنى \* (باب التمييز) \* ١٠٧ أي التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب

المفسر لما أتت بهم من الذوات)  
أر من النسب فالثاني (نحو)  
قوله تصيب زيد عرفا  
وتفقا أي امتلا \* بكر  
شحما وطاب محمد نفسا)  
فعرفا تمييزا لابهام نسبة  
التصيب إلى زيد وشحما  
تمييزا لابهام نسبة التفقا إلى  
بكر ونفسا تمييزا لابهام  
نسبة الطب إلى محمد  
وأصل الكلام تصيب  
عرف زيد وتفقا شحم بكر  
وطابت نفس محمد فحول  
الاسماد عن المضاف إلى  
المضاف إليه فصل إبهام  
في النسبة ففي المضاف  
الذي كان فاعلا وجعل  
تمييزا والباعث على ذلك  
أن ذكر الشيء مبهما ثم  
ذكره مفسرا أو وقع  
في النفس والناصب للتمييز  
في هذه الأمثلة هو الفعل  
المستند إلى الفاعل (و) مثال  
الاول أعني تمييز الذوات  
نحو قولك (أشترت  
عشرين غلاما وملكت  
تسعين نجمة) فغلاما تمييز  
للإبهام الحاصل في ذات  
عشرين ونجمة تمييز للإبهام  
الحاصل في ذات تسعين  
لان أسماء الأعداد مبهمة

(قوله ومن تختلف تعريف صاحب الحال) أي بأن يكون منكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام  
ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أي وهو مقصور على السماع

\* (باب التمييز) \*

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون واصطلاح الاسم المنصوب  
الخ فثبت التمييز في كلامه مصدر أر يديه اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو  
الاسم) أي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب)  
خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كالثلاثة  
رجال وفتيز بر والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال  
فيه (قوله المفسر) يخرج لماء الحال من المنصوبات وقوله من الذوات يخرج للمعال فانه  
يرفع الإبهام ولكن لا عن ذات وإنما يرفعها عن هيئة الذات (قوله أر من النسب) إشارة إلى ان  
في كلام التنا كقاء دليل التثنية له الآتي وإلى ان التمييز نوعان مفسر لما أتت بهم من النسب  
ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة وهو نوعان محمول وغير محمول والمحمل ثلاثة  
أقسام محمول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأولى في كلامه ومحمول عن المفعول نحو وفجرنا  
الأرض عيوننا فان الأصل عيون الأرض ومحمول عن المبتدأ نحو أنا أنت منكم ما لا وغير  
المحمول عن شيء أصلا نحو امتلا الأنا ماء فهذا ليس محمولا عن فاعل وأصله امتلا ماء الأنا  
ولا عن المفعول وأصله ملات ماء الأنا ولا عن مبتدأ وأصله ماء الأنا امتلا لان الماء ملئ  
لا يمتلي والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما أتت بهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع  
إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشترت عشرين غلاما الخ  
والعدد الكافي وهو تمييز كم نحو كم عبد املكك أو بعد المقادير من وزني كرتل زيتا أو كيلي  
كقفيزرا أو مساحي كشر أرضا وشبهها مما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى ميمز وهو  
الأوعية المراد بها المقدار كذوب ما وحب عسلا ونحو ممنا (قوله ومنه) أي من تمييز الذوات  
الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي  
والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين  
لان المراد بالعدد ما أريدت حقيقة به وبالقدر ما لم ترد حقيقة بل مقداره حتى أنه تصح إضافة  
لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار  
عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على  
عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون  
وكذا رطل وقفة وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجزان تعمل مع جودها لان النسبته  
اسم الفاعل أطلقها اسمها بعد ما استتمامها ومعنى تمام الاسم أن يمنع من الإضافة فقوله  
عشرون رجلا شبه بشار بيزوجلا (قوله وانما هو من قسم تمييز النسبة) وانما آخره ونصل

لكونه أصلا لكل معدود ومنه تمييز المقادير كرتل زيتا وقفة بيزرا وشرا أرضا وما أشبه ذلك والناصب للتمييز بعد الأعداد  
والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار وقوله (وزيدا كرم منك أبا وأجل منك وجهها) ليس من هذا القسم وانما هو من قسم  
تمييز النسبة فيكون كأنه أن يقدم على ذكر العدد ويشترط نصبه التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى



كما في هذين المثالين الأتري انك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد كرم أبوه وجل وجهه  
 لصح وانما قلنا انهما من تمييز النسبة لان الاصل أبو زيداً كرم منك ووجهه أجل منك فحول الاستناد عن المضاف  
 الى المضاف اليه وجعل المضاف تمييزاً ١٠٨ فصار زيداً كرم منك ابا وأجل منك وجهه فزيد مبتدأ أو كرم خبره ومنك

جار ومجرور متعلق بأكرم  
 وأباً منصوب على التمييز  
 وأجل معطوف على  
 أكرم ومنك جار ومجرور  
 متعلق بأجل ووجهه تمييز  
 (ولا يكون) التمييز (الا  
 نكرة) خلافاً للكوفيين  
 ولا جهة لهم في قوله  
 رأيتك لما أن عرفت  
 وجوهنا  
 صددت وطبت النفس  
 يا قيس عن عمرو  
 لا مكان جل ألى الزيادة  
 والاصل طبت نفساً

\*(باب الاستثناء)\*

وهو الانخراج بالأو واحد  
 أخواتها المولاه لدخل في  
 الكلام السابق (وحروف  
 الاستثناء) أي أدواته  
 (ثمانية) وسماها حروفاً  
 تغليباً (وهي) في الحقيقة  
 ثلاثة أقسام حرف باتفاق  
 وهو (الا) واسم باتفاق  
 (و) هو (غير سوى)  
 كرضي (سوى) كهدي  
 (وسواء) كسماه رمرتد  
 بين الفعلية والحرفية  
 (و) هو (خلاو وعدا  
 وحاتا) وللمستثنى بهذه  
 الأدوات حالات (فالمستثنى  
 بالانصب) وجوبا (إذا

ينزه وبين مشاركة في الاسم لان له شرطاً في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك  
 الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه ان يذكر  
 ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معاً لوما بين أهل الفن \* قال  
 القيسبي اعلم ان النكرة الواقعة بعد افعال التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل  
 به المصنف وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعال فعلا نحو أنت أعلى منزلاً  
 فانه يصلح لذلك أيضاً أن تقول علامته ان هذا النوع ينصب على التمييز والاخر أن لا يكون  
 فاعلاً في المعنى وهو ما أفعال التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعال  
 ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيهه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض  
 الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا أن يكون أفعال التفضيل مضافاً الى غيره فينصب  
 نحو أنت أكرم الناس رجلاً اه قال في الالفية

والفاعل المعنى انصب بأفعلاً \* مفضلاً كانت أعلى منزلاً

(قوله) وأباً منصوب على التمييز) والناسب له ولو وجهه بده فعل التفضيل (قوله على الزيادة)  
 والاصل طبت نفساً

\*(باب الاستثناء)\*

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب لان الكلام في المنصوبات من اطلاق المصدر واردة اسم  
 المفعول وهو الاسم الواقع بعد الأواحدى اخواتها و يصح حمله على المصدر وهو الانخراج  
 وعلى الأول يكون في كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه  
 في قوله وهو الانخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) أي اصطلاحاً ما لغة فعناه مطلق الانخراج  
 (قوله الانخراج) أي الدلالة على الخروج لأن المتكلم أدخل المستثنى في المستثنى منه ثم  
 أخرجه والالزم التناقض والانخراج جنس وبالفصل أخرج الانخراج بالصفة والشرط والغاية  
 وغير ذلك وقوله ما مفعول انخراج أي شيئاً وفي بعض النسخ لما وقوله لولاه أي لولا الانخراج  
 موجود فلولاه جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه  
 وقال أبو الحسن الاخفش ان لولا غير جارة وان الضمير به مدها من فروع ولكنهم استعاروا ضمير  
 الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أي ذلك الشيء المعبر عنه بما أي لتوهم السامع دخوله وقوله  
 في الكلام السابق أي في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهومة بالنسبة للمنقطع فإذا  
 قيل جاء القوم فهم عرفنا محبى ما يتعلق بهم أيضاً فقوله الا الحير انخراج من هذا المفهوم والمراد  
 بالسابق الذي حقه السابق وان تأخر لفظاً (قوله ثمانية) يتاء على ان كلام لغات سوى أداة  
 مستقلة (قوله في الحقيقة) أي نفس الامر (قوله كسماه) وكبناه فاللغات أربع (قوله  
 ينصب وجوباً الخ) أي سواء كان الاستثناء متصلاً كاملاً أو منقطعاً كقام القوم الاجارا

كان الكلام قبلها (تاماً وجباً) والمراد بان تمام أن يذ كرفيه المستثنى منه والمراد بالوجوب بفتح  
 الجيم ما لا يسبقه نفي ولا شبهة وذلك (نحو) قولك (قام القوم لازيداً) فقام فعل ماض والقوم فاعل والاحرف استثناء وزيداً  
 منصوب بالاعلى الاستثناء (و) مثله (خرج الناس الاعمر) فخرج فعل ماض والناس فاعل والاحرف استثناء وعمر منصوب

بالاعلى الاستثناء والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب اما كونه تاما فلذ كر المستثنى منه وهو القوم في المثال الاول والثاني في المثال الثاني واما كونه موجبا فلانه لم يسبق بنى ولا شبهه (وان كان الكلام) الذي قبله (متقيا) بأن تقدم عليه نبي أو شبهه وكان (تاما) بأن ذكر المستثنى منه (جازفيه) أى في المستثنى (البذل) من المستثنى منه يدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا (و) جاز أيضا (النصب) بالا (على الاستثناء نحو) قولك (ما قام القوم الا زيد) بالرفع على البذل من القوم ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظا أو تقدير او هو هنا مقدر وتقدره الازيد منهم (و) يجوز (الازيدا) بالنصب على الاستثناء ١٠٩ ونحو قولك ما مرت بالقوم الا زيد

بالرفع على البذل والازيدا بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالا على الاستثناء ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو وفي تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدر ابناء على ان البذل على نية تكرار العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له الاعلى الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير وان كان الكلام متقيا ناقصا بأن لم يذكر المستثنى منه وتقدم عليه نبي أو شبهه (كان) المستثنى (على

وكان عليه أن يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح الجبدي (قوله) بان تقدم عليه نبي أو شبهه) مثل للنبي ومثال شبهه وهو النهى والاستفهام لا يتم أحد الازيد وهل قام أحد الازيد والمراد بالنبي ما يشمل النبي لفظا ومعنى كما مثل أو معنى فقط كقوله وبالصرحة منهم منزل خلق \* عاق تغير الا نوى والوند فان تغير معنى لم يبق على حاله (قوله) جازفيه البذل) وهو الراجح وهذا في المتصل أما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا فنحو ما زاد هذا المال الامانقص وما نفع أحد الا ماضرا اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه فاهل الجواز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد الاجارا وبنو تميم يجيزون البذل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا كان أو منقطعا فتقول ما قام الازيد القوم وما فيها الاجارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع والخاص ان النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي أو شبهه اذ لم يمكن تسلط العامل اجاعا وكذا ان أمكن عند البصريين في المنقطع ويرجع البذل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله) وتقدم عليه نبي) سواء كان ملقوظا به كما مثل أو معنويا كما في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فان معناه لا يريد الله الا تمام نوره وقوله أو شبهه تقدم انه النهى والاستفهام وانما شرط فيه النبي أو شبهه لانه لا يقيد بدونه فالبا للفرضا أنه أفاد بدونه مثل قرأت الا يوم الخميس لم يحتاج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله) ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أى لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعدها الا وحينئذ تكون الامن حيث اللفظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله) تشبيها) أى حالة كونه مشبها لها بقبل وبعد أى في الاجام اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولا من قوله

حسب العوامل) المقتضية له من رفع وانصب وخفض وألغى عمل الا فان كان ما قبل الا يطلب فاعلارفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ما قام الا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بquam والاملاغة (و) ان كان ما قبل الا يطلب مقعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ماضرت الا زيدا) فزيدا منصوب على المفعولية بضراب والاملاغة (و) ان كان ما قبل الا يطلب جارا ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بمجرى نحو (ما مرت الا زيد) فزيد مخفوض بالياء متعلق بمجرى الاملاعة ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها (و) أما (المستثنى) بغير (وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمهما مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرهما فهو (مجرور) باصانفة غير وسوى وسوى اليه (لا غير) أى لا يجوز فيه غير الجرح وحذف ما أضيف اليه غير وبنائها على الضم تشبيها بقبل وبعد

لا يمكن على الحال ومن جواز الاتباع بعد التام المنقح ومن الاجراء على حسب العوامل في الناقص المنقح (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والقعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على ان خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على ان خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على ان عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على ان عدا حرف جر وعمرو مجرور بهدا (وحاشا زيدا وزيدا) بالنصب والجر على وزن ما قبله

لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لا غير بالجر جازا فتقول في اعرابه لانافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبنى على الضم تحذف المضاف اليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لا غير بالجر جازا وقال بعضهم ان لا تنقح الجنس وغير مبنى على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا يحذف ما تضاف اليه غير وتبنى هي على الضم الابهة ليس خاصة واما ما يقع في عبارات العلماء من قوالهم لا غير فلم تنسكلم به العرب اه وعدي في المغني لا غير لما وجوز ما ابن مالك (قوله لا كن على الحال) أي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير جار بالنصب على ما تقدم (قوله المنقح) نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع راجعا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحا (قوله في الناقص المنقح) نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر افعالها (قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كلمة السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو وبالجر الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد الى ذلك تمثيل المصنف وهو الذي عليه الجمهور اما اذا دخلت عليه ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر وانما توصل بالجر فتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية وجازا لجرهما بهما في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو ان قاله بقياس فقادلان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عدا قليل وان قاله بالسماع فشاذ بحيث لا يوجب به واما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لانها لا تدخل عليها الا شذوذا كقوله

فاما الناس ما حاشا قريشا \* فانما نحن افضلهم فعلا

ويبقى على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاسم الناصبان الخبر فالاستثنى به ما يجب نصبه لكونه خبرا واعلم حكمهما مما تقدم في النواسخ ليدكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الا وغير سوى بلغياتها فانه يقع بعدهما

(باب لا النافية للجنس)

أي النافية لحكمه لانه في كلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في الدارات لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم ان الذوات لا تنقح وانما ينقح المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح ان تقول معهما بل رجلان أو رجال بخلاف الاولى فلا تقول معهما ذلك وانما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك بالقصد والقراش وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد بليس الآية الاخرى ما منعك ان تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتنصب النكرة لفظا) أي بلا تنوين للاضافة وقوله مضافة

(باب لا النافية للجنس)

(اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (ان لا تنصب النكرات) وجوبا بالفظا أو محلا (بغير تنوين اذا باشرت) لا (النكرة) بأن لم يفصل بينهما ما فاصل (ولم تكرر لا) فتنصب النكرة لفظا اذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو لا غلام صفر حاذر وتنصب النكرة محلا اذا كانت النكرة



وموضعه نصب بلا وفي  
الدار خبرها وذهبت طائفة  
من البصريين الى أن رجلا  
ونحوه منصوب لنظام  
غير تنوين وهو ظاهر كلام  
المصنف ونسب الى سيبويه  
هذا ان باشرت لا التكرة  
(فان لم تباشرها) بأن فصل  
بينهما يفاضل أو دخلت  
لا على معرفة (وجب الرفع)  
على الابتداء (ووجب)  
عند غير المبرد وابن كيسان  
(تكرار لا نحو لارجل في الدار  
رجل ولا امرأة) ونحو  
لا زيد في الدار ولا عسرو  
(وان تكرر لا) مع  
مباشرة التكرة (جاز  
اعمالها وانفاؤها) فان  
ثبت قلت على الاعمال  
(نحو لارجل في الدار ولا  
امرأة) بفتح رجل ورفع  
امرأة أو فتحها أو نصبها  
(وان ثبت قلت) على  
الانغاء (لارجل في الدار  
ولا امرأة) برفع رجل  
ورفع امرأة أو فتحها  
والحاصل ان لتكرة بعد  
لا الثانية خمسة اوجه  
ثلاثة مع فتح التكرة  
الاولى واثنان مع رفعها  
وتوجيه كل منهما مذكور  
في المطولات

لأنها وكذا الى معرفة حيث لا تعرف بالاضافة نحو لامل زيدا حاضر وانما اشترط ذلك لان  
لانما تعمل في النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم التكررة الشبيهة  
بالمضاف وانما ذكر احكام المضاف والمفرد وحكمها انما تنصب انقطاع التنوين لعدم الاضافة  
وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناها ما مر فوقع به نحو لا قبيحا فعله محمود أو منصوب نحو  
لا طالع اجلا حاضرا أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به  
نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الاضافة وشبهها) أشار بذلك الى أن المراد بالمفرد  
هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكر انه ينصب بحذف الابدال أي ويبنى انقطاعا على ما ينصب به لو كان  
معربا فاذا كان مفردا أي غير المثنى والجمع السالم أو كان جمع تكسير بني على الفتح نحو لارجل  
ولارجال في الدار وان كان مثنى أو جمع مذكرا لم يبق على البناء نحو لارجلين ولا مسلمين عندي  
وان كان جمع مؤنث سالما بقی على التثنية نظر الى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح  
للحقة وروى بهما الذات من قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه \* فيه تلذذ ولا ذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أي فتحته فتحة اعراب وقوله من غير تنوين أي للتخفيف (قوله فان لم  
تباشرها) أي التكرة بان فصلت من التكرة الموجودة معها أو لم تكن هناك تكرة بل معرفة  
عملها بقولهم السالبة تصدق بنى الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقوله أو دخلت  
لا على معرفة أحد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام ابن كذا في الحاشية أي فيكون  
هذا مشتملا على محترز قول سابقا النكرات وقوله اذا باشرت (قوله جاز أعمالها والعاؤها)  
فعدم التكرار موجب للعمل عمل ان والتكرار مجوز له والاهمال (قوله خمسة اوجه الخ)  
حاصلها مع توجيهها أن تفتح الاول وترفع الثاني بالعطف على محل لامع الاول فان محلها مرفوع  
بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النقي أو تنصبه أي الثاني  
بالعطف على محل الاسم الاول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتح أي  
الثاني كالاول على الاعمال أو ترفعها ما اسم لا الاولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه  
أو ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني  
حينئذ لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ منتف ففتح الاول  
مع ثلاثه في الثاني ورفعها معه اثنان فيه فتأمل

(باب المنادى) \*

(قوله بفتح الدال) احتراز عن المنادى بكسرها وهو طالب الاقبال ومعالم ان المنادى من  
اقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره  
الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه  
فهو الاسم الذي يدخل عليه يا أو احدى أخواتها في التعريف مسامحة لان النحوي انما يبحث  
عن اللفظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أي  
اسم المطلوب اقباله أي توجيهه الى الطالب بقبالة الوجه والمراد بالمطلوب اجابته أي حقيقة  
كالكهنة أو حكما كالمترنل منزلتهم نحو يا معاه ألقبي (قوله أو احدى أخواتها) أي

(باب المنادى) \*

بفتح الدال (المنادى) هو  
المطلوب اقباله يا أو احدى أخواتها وهو (خمس أنواع المفرد العلم)

تظايرها في العمل في كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم  
 المتشبه به وهو الاخوات على التشبيه وهو النظائر فهي استعارة مصرحة ونظائر ياسبعة  
 الهمزة نحو أزيد أقبل مقصورة وممدودة وأي كذلك فهذه أربعة والخامس ايا والسادس  
 هيا والسابع وا اكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالنندية فالهمزة للمنادى القريب  
 وأي للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد أو ما في حكمه كالسأهي والنام (قوله والمراد بالمفرد هنا  
 الخ) كان الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على الأول اه  
 من عبد المعطى (قوله المقصودة) أي التي قصدتها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من  
 النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماء وهم وأردت واحدا  
 بعينه قلت يا رجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذي يعرف ويوجب الضم  
 (قوله غير المقصودة بالذات) أشار المشرح رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود على كل  
 حال فكيف يتأتى عدم القصد فأشار الى أن النكرة لم يقصد بها الا فردا مما شتمته وذلك الفرد  
 غير معين فهناك قصد ولا بد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أي اسم اتصل به شيء أي لفظ من  
 تمام معناه أي لفظ به تمام معناه وتفسيره شيء بلفظ أولى مما قيل ان المراد بقوله شيء المعنى لان  
 الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وانما هو الالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالضاف من ثلاثة  
 أوجه أحدها كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما أن المضاف اليه من تمام المضاف الثاني أنه  
 عامل فيما بعده كما ان المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعده كل واحد منهما  
 (قوله فأما المفرد العلم) أي الذي لم يكن موصوفاً بـابن مضاف الى علم فان كان كذلك نحو  
 يزيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا لنون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه  
 مضافاً (قوله فيبينان) أي ومحاملها نصب وقوله على الضم أي لفظاً كما مثل أو تقديراً كضم  
 سيبويه في قولت ياسيبويه فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة  
 للمحل فتقول ياسيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجروك ضم الفتى والداعى وهذا وتأبطشرا  
 والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكماً فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كما حسن ان روى الجماعة  
 كما زيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعروف مبنى على ما يرفع به  
 لكن هذه العبارة أصرح في المقصود وانما ينطبق المنادى المعروف لمسايقته كاف الخطاب في نحو  
 أدعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية  
 لشبهها بكاف ذلك الجمع على حرفيتها أو مشابه المشابه مشابه فيكون مبنياً ايضاً وبنى على حركة  
 للاعلام بأن بناءه غير أصلي اذا اصل في الاسماء الاعراب وكات على صورة الرفع للفرق بينه  
 وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض اغنائه ان لو بنى على الكسر لالتبس به عند  
 حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفها اكتفاء بالفتحة  
 عنها (قوله في حالة الاختيار) اما في الاضطرار فينبون وللشاعر حينئذ وجهان الاول الضم  
 مع التنوين تشبيهاً برفع ممنوع من الضم اضطراراً الى تنوينه والثاني النصب تشبيهاً  
 بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسجوع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه  
 وعابه قوله

والمراد بالمفرد هنا وفي باب  
 لا السابق ما ليس مضافاً  
 ولا شبيهاً به (والنكرة  
 المقصودة) بالنداء دون  
 غيرها (والنكرة غير  
 المقصودة) بالذات وانما  
 المقصود واحد من أفرادها  
 (والمضاف) الى غيره  
 (والمتشبه بالمضاف) وهو  
 ما اتصل به شيء من تمام  
 معناه (فأما المفرد العلم  
 والنكرة المقصودة  
 فيبينان على الضم من غير  
 تنوين) في حالة الاختيار  
 فقال المفرد العلم (نحو  
 يزيد) مثال النكرة  
 المقصودة نحو (يا رجل)

سلام الله بامطر عليها \* وليس عليك بامطر السلام

والنصب مختار أبي عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدرها الى وقالت \* يا عبد القادر وقتك الا واتي

(قوله لمعين) في موضع نصب على الحال أي حال كونه لمعين من أفراد النكرة اذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أي بمجرد أو جار ومجرور أو ظرف أو وجه (قوله تؤثر) بالواو الساكنة أي تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فإنه يجوز الأمرين لكن النصب عنده أرجح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (قوله يا رجلا كريما) تقدم ان النكرة المقصودة معرفة في هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بأنهم في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الى اللفظ لظهور نصبها وتوثيرها وان كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية (قوله يا عظيم ابرجى الخ) مبنى على ان جملة ابرجى الخ صفة أما لو جعلناها حالا من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه لانه حينئذ من الشبيه بالمضاف (قوله منصوبة) أي لفظا والافعال المنادى المعروف منصوب أيضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانهم ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف فيا مر وأما النكرة غير المقصودة فلتمسكها في تشابه الكاف في التعريف ويشترط في المضاف أن لا يكون مضافا للضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغيرهما (قوله فممن سميت) في موضع نصب على الحال أي حالة كونه فممن سميت من الرجال بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا اما نصب الاول فلائنه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول واما نصب الثاني فبالعطف على الاول ولا يجوز ادخال يا عليه لانه الجزء الثاني من العلم وخروج بقوله فممن سميت ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك نفسه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتما أيضا وان كانت معينة ضمت الاول وعرفت الثاني بأل ونصبتهم فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو رفعتهم فتقول يا ثلاثة والثلاثون فان أعيدت معه ياتعين ضمه ويجريده من آل

\* (باب المفعول من أجله) \*

(قوله ويسمى الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أي مافعل لا جله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلن لحدث شاركه في الزمان والقاعل ولو تقدير الخرج غير المصدر فلا يجوز جئتكم السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وخروج غير القلبي فلا يجوز جئتكم قراءة للعلم لان القراءة من أفعال اللسان ولاقتلا للكافر لان القتل من أفعال اليد وخروج بالمعلن لحدث بقيمة المفاعيل اذ لا تعليل فيها وخروج بقوله شارك في الزمان ما لم يشارك فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان التأهبت منه غير زمن السفر وخروج بقوله والقاعل ما لم يشارك فيه فلا يجوز جئتكم محبتكم اباي لان فاعل

لمعين هذا اذالم تكن  
النكرة المقصودة موصوفة  
فان كانت موصوفة  
فالعرب تؤثر نصبها على  
ضمها يقولون يا رجلا كريما  
أقبل ومنه الحديث يا عظيما  
يرجى لكل عظيم نقله ابن  
مالك عن القراء وأقره  
عليه (والثلاثة الباقية)  
التي هي النكرة غير  
المقصودة والمضاف والمشبه  
بالمضاف (منصوبة) وجوبا  
(لا غير) أي لا يجوز فيها  
غير النصب مثال النكرة  
غير المقصودة قول الواعظ  
يا غافلا والوت يطلبه اذ لم  
يقصدنا فلا بعينه ومثال  
المضاف نحو يا عبد الله  
ومثال المشبه بالمضاف فهو  
يا حسنا وجهه ويا طالعا  
جبلا ويا رفيقا بالعباد  
ويا ثلاثة وثلاثين فممن سميت  
بذلك

\* (باب المفعول من أجله) \*  
ويسمى المفعول له والمفعول  
لأجله



(وهو الاسم) المصدر  
 نحو قولك قام زيد اجمالا  
 لعمرو) فاجلا لا مصدر  
 منصوب ذكره وسببا  
 لوقوع الفعل الصادر من  
 زيد فان سبب قيام زيد  
 لعمرو وهو اجماله وتعظيمه  
 اعرايه قام زيد فعل وفاعل  
 واجلا لا مفعول لاجله  
 و لعمرو متعلق باجمالا  
 (وقصدتك ابتغاء معروفك)

الجمي المتكلم و فاعل الهبة المخاطب وقولنا ولو تقدير الادخال خوفا من قوله تعالى يربكم  
 البرق خوفا وطمعافاته في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع  
 المثال الذي مثل به وهي شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يعتنع مع الشروط  
 الخ (قوله وهو الاسم) ولوتأويلنا نحو جئتك ان ابنتي معروفك (قوله المصدر) خرج  
 اسم الذات فانه لا يكون غلة كما تقدم بكتك السمن والعسل (قوله المنصوب) أي جوازا كما  
 تقدم وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح (قوله الذي يذكره الخ)  
 هذا شامل لما كان غرضه مقصودا كاجلا لا وابتغاه في مثاليه ولما كان غير غرض نحو قعدت  
 عن الحرب جينا اذ لا يكون الجنب غرضا لاحد لكونه رذيلة فمثالا لا يخصه بالاول كما هو  
 شأن المثال

\* (باب المفعول معه) \*

فابتغاه مصدر منصوب  
 ذكره لبيان سبب القصد  
 واعرايه قصدتك فعل  
 و فاعل ومفعول وابتغاه  
 مفعول لاجله ومعرفك  
 مضاف اليه وتبه بهذين  
 المثالين على انه لا فرق في  
 ذلك بين الفعل المتعدي  
 واللازم ولا بين المصدر  
 المضاف وغيره

(قوله هو الاسم) أي الصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسما صريحا والاسم يشمل المفرد  
 والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحها وتكسيرا وخرج به الفعل نحو لانا كل السمك  
 وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعها فان الواو وان كانت بمعنى مع فهما  
 الاأنها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة (قوله المنصوب) أي  
 بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجاني في دعواه ان الناصب له الواو اذ لو كان  
 الامر كما ادعى اصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وكما ينصل بغيرها من الظروف  
 العاملة نحو انك ولت وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة  
 بما من الفعل وشبهه سبق \* ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

\* (باب المفعول معه) \*

(المفعول معه هو الاسم  
 المنصوب) بعد واو المعية  
 (الذي يذكر ابيان من فعل  
 معه الفعل) أي المذكور  
 لبيان من صاحب مفعول  
 الفعل (نحو قولك جاء الامير  
 والجندي) فالجندي اسم  
 منصوب مذكور لبيان  
 من صاحب الامر في الجمي  
 (واستوى الماء والخشبة)  
 فالخشبة اسم منصوب  
 مذكور لبيان من صاحب

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو اشترك  
 زيد وعمرو لان الثاني عمدة اذا الاشتراك لا يقع الا من اثنين فاكثر (قوله بعد واو المعية) أي  
 التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فان  
 الواو في الطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التشريك أي دون اشتراكهما في  
 السير اذ من المعلوم ان الطريق لا تسير تأمل وقس اه من المحشى اقول قوله بلا تشريك في  
 الحكم اخذه من خصوص المثال أعنى سيرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف  
 الاول وهو قوله جاء الامير والجندي فان فيه مشاركة في الحكم كما مثله كثيرة مثلوا به يتأفبه  
 قول السارح وتبه به - ذين المثالين الخ فان تجوز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في  
 الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد عاتت عما تقدم  
 أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشعري وصرح به أيضا محشى هذا الكتاب عبد  
 المعطى واخر جاما ذكر به ولم يذكر اهذا القيد في مع فتأمل بانصاف وخرج به هذا القيد  
 أعنى بعد واو المعية الاسم الواقع به مع كجئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل)  
 أي لبيان الذات التي فعل الفاعل بعصاحبها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك  
 الذات (قوله الفعل) أي الغوى وهو الحدث وكان الاولى ان يزيد في التعريف المسبوق

بجمله فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأناسا نرو والنيل تفرج مالم يسبق بجمله نحو كل رجل وضبعه فلا يجوز فيه النصب خلافا للصهرى وبقولنا أو اسمية الخ نحو هذا لك وأبال بالوحدة فلا يتكلم به خلافا لابن علي (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولا معه او لا فاما الاول فله ثلاثة احوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على انه مفعول معه ورفعه عطف على الامير وهو ارجح لانه الاصل وقد أمكن بلاضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة والعطف أن يمكن بلاضعف أحق \* والثاني نحو وقت وزيدا بالنصب على انه مفعول معه وبالرفع عطف على التاء وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلافاصل ضعيف قال في الخلاصة \* والنصب مختار لدى ضعف النسق \* والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضى حينئذ ان الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع انه لم يقع الا من الماء وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشتراك زيد وعمرو وكل رجل وضبعه وجاز زيد وعمرو قبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو \* علقها تبنا وما باردا \* وقوله

اذا ما الغائبات برزن يوما \* وزججن الحواجب والعيونا

فالعطف فيهما ممنوع لانتفاء المشاركة التي يقتضيهما العطف وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام بهما في الثاني فيقول العامل فيهما عامل يصح انصبا به على ما بعده فيقول علقها تبنا وزججن برزن = ما ذهب اليه الجرمي وبعضهم أو يضر عامل ملاما بعد الواو وانصب له فيقدر في علقها تبنا وما باردا وأسقيتها ما باردا وفي البيت وكان العيون والى هذا ذهب القراء والفاصري ومن تبعهم (قوله وقد لا يجوز كالحشبة) لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لاجتماع تساوي والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

(باب مخفوضات الاسماء) \*

من اضافة الصفة للموصوف أي الاسماء المخفوضات أو على معنى من أي المخفوضات من الاسماء (قوله ابيان الواقع) لانه لا يخفض الاسماء (تولد المشهورة) احتراز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا بحر ضرب خرب روى بحر خرب بالمجاورة لضب وهو في محل رفع صفة بحر وعلى الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا بالجر على توهم دخول الباء في قائما بجمله الجرورات خمسة والتحقيق ان هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح

قد يجوز عطفه على ما قبله  
كالجيش وقد لا يجوز  
كالخشبة (وأما خبر كان  
وأخواتها) نحو كان زيد  
قائما (واسم ان وأخواتها)  
نحو ان زيد قائم (فقد تقدم  
ذكرهما في المرفوعات)  
استطرادا عقب باب  
الابتداء والخبر فلا حاجة الى  
اعادتهما (وكذلك التوابع)  
المنصوبة (فقد تقدمت  
هناك) في أبواب أربعة  
عقب النواسخ ومن جلتها  
تابع المنصوب المقصود  
بالذكر هنا ومثاله في النعت  
رأيت زيدا العاقل وفي  
العطف رأيت زيدا وعمرا  
وفي التوكيد رأيت زيدا  
نفسه وفي البدل رأيت زيدا  
أخاك وما أشبه ذلك

(باب مخفوضات الاسماء) \*  
بإضافة باب الى المخفوضات  
وبإضافتها الى الاسماء لبيان  
الواقع وهي قائمة الكتاب  
(المخفوضات) المشهورة

لمحة أبي حيان وان المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو  
مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البديل اما فيه فهو على  
نية تكرار العامل نحو مررت بزيد اخيك (قوله على ثلاثة أقسام) اي مشتقة على ثلاثة الخ  
من اشغال الكلى على جزئياته (قوله بالاضافة) أي بسببها أي ان الاضافة سبب لجر المضاف  
اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشيء سببا عام من كونه عاملا وحينئذ  
يكون جاريا على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي  
والاضافة لفظة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما ابدا  
فالا مبنى احتراز من قام زيد ولا ترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احتراز  
من زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما ما احتراز من زيد انطباط قائم وقولنا ابدا احتراز  
من زيد انطباط فانه لا يلزم فيه الجر ابدا (قوله وهو ضعيف) تقدم ما فيه من ان الصحيح ان  
الجر على المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن (قوله وهو مراد المصنف الخ) أي فيكون  
قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفض) اي  
أصلها لانها تنفرد بجر الظروف التي لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المصنف  
في الذكرو من معانيها التبعية كقوله تعالى حتى تتفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح  
ان يخلفها بعض ولذا قرئ بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس  
من الاوثان وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول مع الضمير ان كان ما قبلها معرفة  
فتقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلا ممتا ان يصح ان يخلفها الضمير فقط  
كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول  
الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم  
ومنها التبيين وهي الميمنة لقاعلية مجرورها بعدما يقيد حيا أو بغضاض من فعل تجب او اسم  
تفضيل كقوله تعالى رب السجن أحب اليّ ونحو الظلم أبغض اليّ ونحو ما أحب زيد اليّ  
وأبغض عمر اليّ ومنها الانتهاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن  
معانيها الابدعية كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما ينزل  
عن نفسه ومنها المجاوزة كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها  
الظرفية كقوله تعالى على حين عقلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتسكروا لله على ما هذا كم  
ومنها الاستعلاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية  
كقوله تعالى لكم فيما أخذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة وتسمى حينئذ  
التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما أشار اليه بالمثال  
وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجع (قوله  
والباء) ومن معانيها البديل نحو ما يسرني به اجر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم  
الله يدر ومنها التعدية كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن  
معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هذا كم ومنها التشبيه كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم  
أول الكتاب وهي لانجرال الظاهر وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله وأم أوعال كها

قوله على ما قبله أي  
وهو قول الشارح وقسم  
مخفوض بالتبعية وفيه  
ما فيه اه معجبه

على (ثلاثة) أقسام قسم  
(مخفوض بالحرف) نحو  
زيد (و) قسم (مخفوض  
بالاضافة) نحو غلام زيد  
وقسم مخفوض بالتبعية  
على رأى الاخفش والسبب  
وهو ضعيف وهو مراد  
المصنف بقوله (وتابع  
للمخفوض) نحو زيد  
الفاضل وقد اجتمعت  
الثلاثة في البسطة (فاما  
المخفوض بالحرف فهو  
ما يخفوض عن) وهي أم  
حروف الخفض نحو من  
البصرة (والى) نحو الى  
الكوفة (وعن) نحو عن  
زيد (وعلى) نحو على السطح  
(وفي) نحو في المصنف  
(ورب) بضم الراء نحو  
رب رجل كريم (والباء)  
نحو بالنديل (والكاف)  
نحو كالاسد



أوأقربا \* وهو مختص بالضرورة وأقل منه جرها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كإياك وشذرها ضمير المتكلم كقوله \* وإذا الحرب شمرت لم تك كى \* (قوله واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة مجرد التوكيد كقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكا جارا لسلام ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضيف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وقوله تعالى فعال لما يريد (قوله وما ينخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبوا ورب) الصحيح ان الحاررب المقدره لا الواو خلافا لاصناف تعال المبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد القاموهي العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهي العاملة عليه أيضا وتحذف بدون الواو والقاء وبل وقد مثل الشارح للاول ومثال الثاني \* فقلت حبلى قد طرقت ومرضع \* ومثال الثالث \* بل بلدى صعدوا كمام \* ومثال الرابع \* رسم دار ووقت في طلبه \* وحذفها بعد القاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل (قوله نحو وابل) أى من قول امرئ القيس

وليل كوج البحر ارنخى سدوله \* على بأنواع الهموم ليلتلى

أى ورب ليل كوج البحر فى كثافة ظلمته وارنخى سدوله صفة لليل أى ستوره وليتلى أصله ليلتلى فحذف المفعول أى لينظر ما عندى من الصبر والجزع (قوله وبعذومند) هما لايجران الا الوقت وأما قولهم مارأيتهم من ان الله خلقه فتهذير من ان الله خلقه أى منذ من خلق الله اياه ولا بد أن يكون معينا لامه ما مضيا أو حاضرا الامه مقبلا تقول مارأيتهم منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس مذويست - تعملان اسمين وذلك فى وضعين أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع نحو مارأيتهم منذ أو مذيو مان أو منذ أو مذيو مان الجمعة أو منذ أو مذيو مانا وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال فى المعنى ومعناها ما الامدان كان الزمان حاضرا أو معدودا واول المدد ان كان ماضيا والتقدير امد انقطاع الرؤية يومنا أو يومنا واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثابها أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق

ما زال مذعدت يدها ازاره \* فسماء أدرك خمسة الاشبار

أو اسمية كقول ميمون الاعشى \* وما زلت أبغى المال مذأنا يافع \* قال فى الاوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الزمن مضاف الى الجملة وقال فى المعنى وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (قوله فنحو قولك غلام زيد) اقتصر فى التمثيل على مثال أفادت فيه الاضافة تعريف المضاف ومثلهما أفادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا تخصيصا أمر اصطلاحى والاقالاول فيه تخصيص معنى ومثل ما تقدم أيضا ما لم يقد فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم

(واللام) نحو ليلد (و) ما ينخفض (بحروف القسم) أى اليمين (وهى الواو والباء والتاء) نحو والله وبالله وتالله (وبوا ورب) نحو وابل أى ورب ليل (وبعد ومنذ) نحو منذ يوم الخميس ومنذ يوم الجمعة (وأما ما ينخفض بالاضافة فنحو قولك غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام اليه (وهو) أى المخفوض بالاضافة

فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان أضيف  
الى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله

يا رب غابطنا لو كان يطليكم • لاقى مباحدا تمسككم وحرمانا

واضافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي  
في تقدير الاتصال بخلاف القسمين الاولين فانها فيهما تسمى معنوية لان فائدتها راجعة الى  
المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أي مشتق الى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أي  
ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة  
التصريح بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقوله يوم الاحد وعلم الفقه  
وشجر الارز على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه (قوله ما يقدر بمن) أي ما تكون  
الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البيانية  
لان المراد بمن من البيانية كما تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف  
اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد الا ترى ان الثوب بهض الخز والخاتم  
بعض الحديد وانما يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان اتقى القيدان معا فثوب  
زيد أو الاول فقط فثوب يوم الخميس أو الثاني فقط فثوب زيد فالاضافة بمعنى لام الملك كالمثال  
الاول أو لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار له هذا ابن  
مالك في خلاصته بقوله

والثاني اجر وان من أوفى اذا • لم يصلح الاذالك الخ

وضابطه أن يكون المضاف اليه طرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل او مكانيا حقيقة بما  
نحو يا صاحبي السجن أو مجازيا نحو والد الخصاص وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب اليه سيبويه  
والجمهور من ان الاضافة لا تعد وأن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول  
على انها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فكرا الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه  
فيه والله اعلم \* وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعها أسأله أن يديم نفعه بفضله واحسانه  
آمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره والذاكرون وغفل عن ذكره  
الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين قال مؤلفها وتم تبويبها  
في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهر ربيع الثاني وثلث وعشرين من هجرته  
صلى الله عليه وسلم

\*\*\*\*\*

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

الحمد لله الرفع قدر من اتصب بخدمته الخافض شأن من تصدى لأحبه والصلاة والسلام  
على رسول الله المفرد العلم وعلى آله وأصحابه أولى القضاة والكرام وبعد فيقول المتوسل  
بالنبي الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد قاسم تم يعون مولانا الذي اليه الالتجاء طبع حاشية  
العلامة أبي النجباء على شرح المحقق الشيخ خالد الأزهرى الذي هو عزيد الثناء عليه جرى

(على قسمين) الاول  
(ما يقدر باللام) الدالة  
على الملك (نحو غلام زيد)  
أو الاختصاص نحو باب  
الدار (و) القسم الثاني  
(ما يقدر بمن) الدالة على  
بيان الجنس (نحو ثوب  
خز وباب ساج وخاتم حديد)  
أي ثوب من خز وباب من  
ساج وخاتم من حديد  
والخز نوع من الخشب  
والساج نوع من الخشب  
وزاد ابن مالك تعالفا ثقة  
فيهما بالثاء وهو ما يقدر  
بني الدالة على الظرفية نحو  
مكر الليل وتر بص أربعة  
أشهر (وما أشبه ذلك) من  
أمثلة القسمين الاولين  
أو الثلاثة وأما تابع  
المخفوض فقد تقدم في  
المرفوعات فليراجع جميع  
ذلك قال مؤلفه وهذا آخر  
ما أردنا ذكره على هذه  
المقدمة وكان الفراغ من  
تصنيف هذا الشرح بعد  
عصر الجمعة أول يوم من  
رجب الفرد سنة سبع  
وثمانين وثمانمائة من  
الهجرة الشريفة النبوية  
على صاحبها أفضل الصلاة  
وأزكى التسليم وسلام على  
جميع الانبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين

على متن الأبروميه في أصول علم العربية نغمدهما الله تعالى برحمته وأسكنهما بقضله  
 فسبح جنته وبها من تلك الحاشية ألقا الشرح الرقيقة الحاشية بطبعة بولاق  
 العامره ذات التحريرات الفاتحة الباهره على ذمة المستعين بربه الغني حضرة الحاج  
 أبي طالب الميمني وصاحب القدر الأتمجد حضرة القاضل فدائمه في دولة المحروس بعناية  
 مولاه العلي عزيز مصر الخديو اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي لازال تمتعاً بنجاله الكرام

محفوظا بعين ذي الجلال والاكرام مشمولاً بطبعها بإدارة سني القضاة

والمكانه سعاده حسين بك مدير المطبعة والكاغذخانه ونظارة

وكيله ذي المعارف التي عليه تثنى حضرة محمد افندي

حسني وذلك في أوائل شهر شعبان المبارك

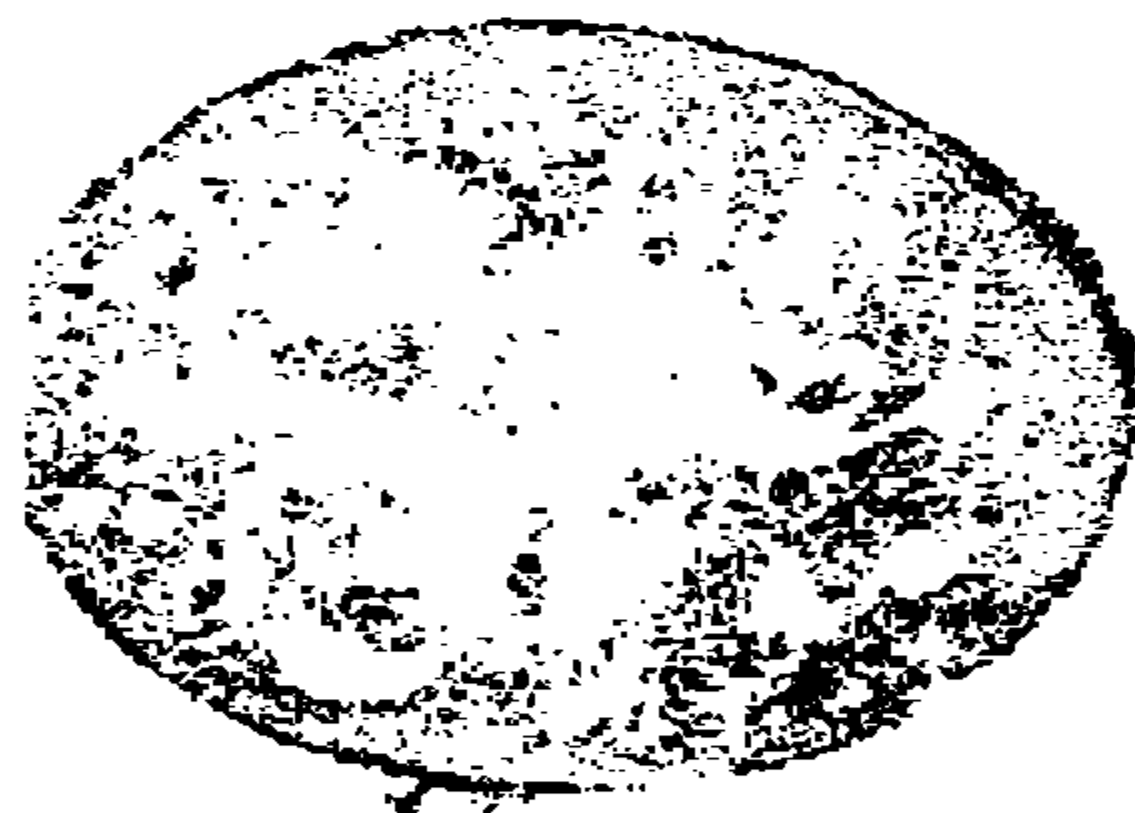
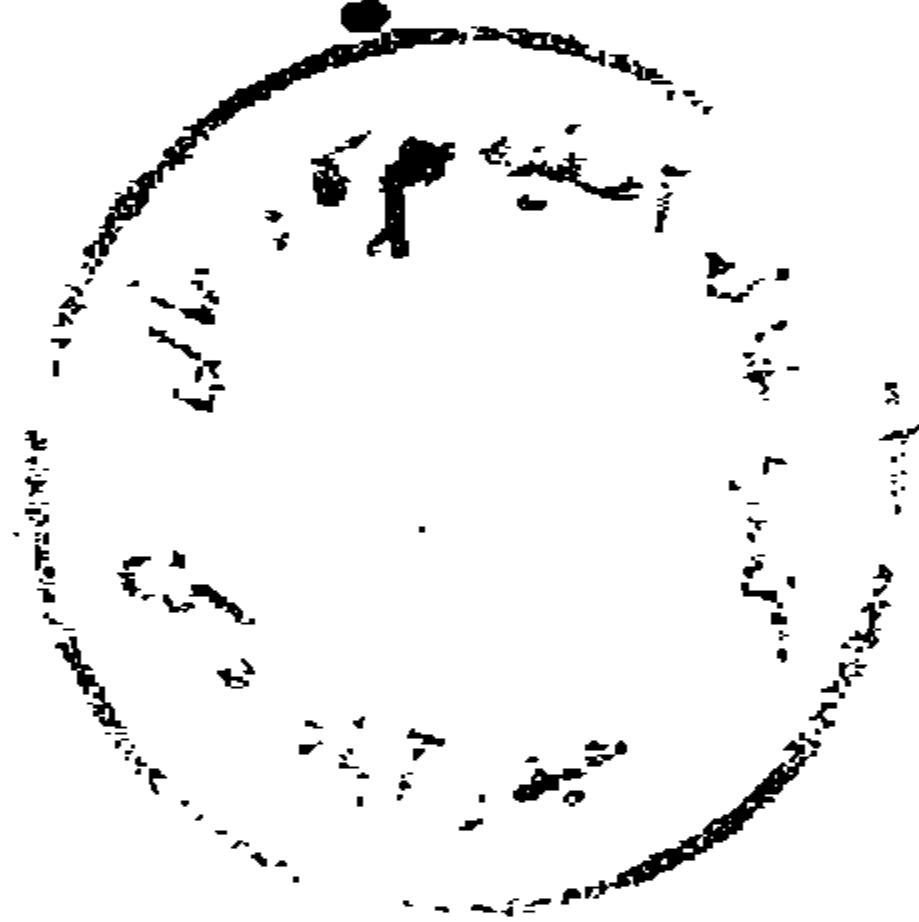
من عام خمسة وتسعين ومائتين وألف

من هجرة النبي الأعظم صلي

الله عليه وعلى آله وكل

ناصح على منواله

آمين





• (فهرسة حاشية أبي النجاء على شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية) •

| صفحة |  |
|------|--|
| ٢٢   | باب الاعراب                            |
| ٣٠   | باب معرفة علامات الاعراب               |
| ٤٥   | فصل العربيات قسمان الخ                 |
| ٤٨   | باب الافعال .                          |
| ٦٣   | باب مرفوعات الاسماء                    |
| ٦٤   | باب الفاعل                             |
| ٦٨   | باب المفعول الذي لم يسم فاعله          |
| ٧٠   | باب المبتدأ والخبر                     |
| ٧٤   | باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر |
| ٨٠   | باب النعت                              |
| ٩٠   | باب العطف                              |
| ٩٥   | باب التوكيد                            |
| ٩٨   | باب المبدل                             |
| ١٠٠  | باب منصوبات الاسماء                    |
| ١٠٠  | باب المفعول به                         |
| ١٠٢  | باب المصدر                             |
| ١٠٣  | باب ظرف الزمان وظرف المكان             |
| ١٠٥  | باب الحال                              |
| ١٠٧  | باب التمييز                            |
| ١٠٨  | باب الاستثناء                          |
| ١١٠  | باب لا النافية للجنس                   |
| ١١١  | باب المنادى                            |
| ١١٣  | باب المفعول من أجله                    |
| ١١٤  | باب المفعول معه                        |
| ١١٥  | باب مخفوضات الاسماء                    |